البركة

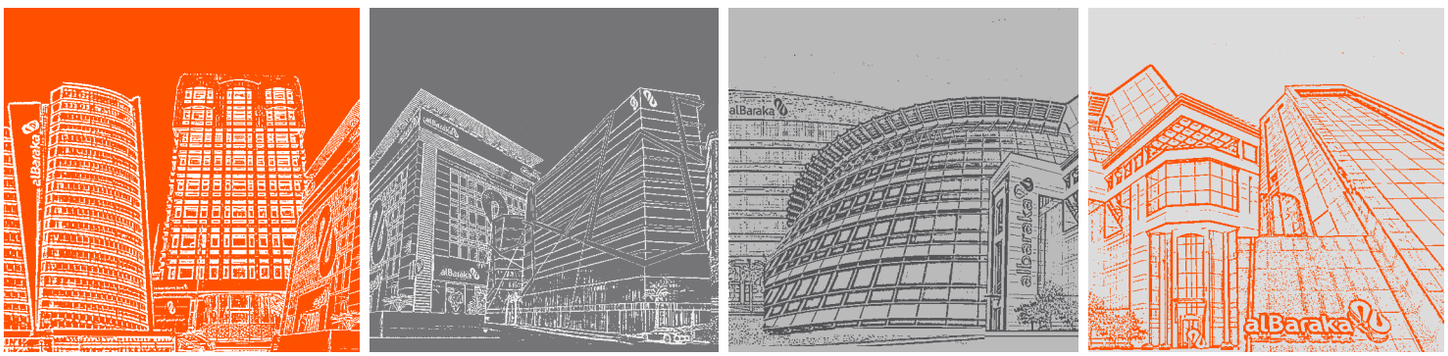

خبـــرات محليـــة
تصنع النجاح عالميًا

التقرير الســنوي 2016

شركاء في الإنجاز

البركة نموذج فريد بين البنوك الإسلامية، يجمع بين التواجد المحلي العميق والحضور الدولي. معرفتنا بعملائنا وعلاقات الأعمال الوثيقة معهم هي مفتاح نجاحنا.

تفهمنا للعادات والتقاليد الراسخة والتعاطف مع العملاء هي مفتاح نمونا الاستثنائي.

المحتويات

2 رؤيتنا ورسالتنا
4 المؤشرات المالية
6 أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة
7 الإدارة التنفيذية
9 الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية
10 تقرير مجلس الإدارة
12 تقرير الرئيس التنفيذي
32 حوكمة الشركات
52 المسئولية الاجتماعية
54 تقرير الهيئة الشرعية
57 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
58 القائمة الموحدة للمركز المالي
59 القائمة الموحدة للدخل
60 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
61 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك
62 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية
63 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
95 الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي (غير مدققة)
115 الإدارة التنفيذية للمجموعة
116 شبكة البركة العالمية
117 الاتصال

قوتنا واستقرارنا، باعتبارنا مجموعة مصرفية دولية، تعززان قدرتنا على تلبية الاحتياجات المالية لعملائنا في جميع مراحل أعمالهم.

ممارسة الأعمال بمسؤولية هو جزء لا يتجزأ من إستراتيجية مجموعتنا. ينصب تركيزنا على تلبية الاحتياجات المالية لعملائنا ومساعدتهم على النجاح ماليا.

رؤيتنا

نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع.

رسالتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين.

الشراكة الحقيقية

إن علامة البركة التجارية هي اليوم في طليعة المصارف الإسلامية وتؤكد التزام المجموعة بأن تصبح الرائدة العالمية في العمل المصرفي الإسلامي. إن هذه العلامة التجارية ليست فقط رمزا قويا لتوحيد جميع الشركات التابعة لها تحت راية واحدة، ولكنها أيضا تعني بناء الثقة وتحقيق قيمة مضافة لحياة عملائنا.

إن الكيان المؤسسي الموحد للبركة يربط البعد الفلسفي للمشاركة والشراكة مع التقاسم العادل للمخاطر والمنافع – وهو الأساس الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية.

نحن في البركة نعتقد بأن قيمنا وطموحاتنا هي أكثر من مجرد تعظيم حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو قنوات التسليم. إننا نعتقد بأننا ببناء علاقاتنا مع العملاء على أساس روح الشراكة الحقيقية فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائيا.

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامة المسئولية الملقاة على عاتقنا، بإعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسئولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن "الشراكة" تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كتشابك معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع.

إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم:

"أبعد من مجرد تعاملات مصرفية".

المؤشرات المالية

	2016	2015	2014	2013	2012
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	**1,074**	1,000	918	909	880
صافي الدخل التشغيلي	**507**	464	396	420	422
صافي الدخل	**268**	286	275	258	235
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	**152**	163	152	145	133
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	**13.29**	14.27	13.30	12.67	11.67
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	**23,425**	24,618	23,464	20,968	19,055
إجمالي التمويلات والاستثمارات	**17,465**	18,358	17,624	15,355	14,319
إجمالي حسابات العملاء	**19,179**	20,164	19,861	17,744	16,398
إجمالي حقوق الملاك	**2,009**	2,095	2,075	1,983	1,968
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	**1,281**	1,356	1,338	1,299	1,294
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	**1,500**	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	**1,149.2**	1,115.7	1,093.9	1,048.3	1,014.5
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	**%13**	%14	%14	%13	%12
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	**%12**	%12	%12	%11	%11
العائد على متوسط الموجودات	**%1.1**	%1.2	%1.2	%1.3	%1.3
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	**%53**	%54	%57	%54	%52
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	**%9**	%9	%9	%9	%10
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	**8.7**	8.8	8.5	7.7	7.3
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**%24**	%24	%26	%27	%25
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	**1.12**	1.19	1.17	1.14	1.14
معلومات أخرى					
إجمالي عدد العاملين	**12,644**	11,458	10,853	9,891	9,398
إجمالي عدد الفروع	**697**	586	549	479	425

* معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي الموجودات
(مليون دولار أمريكي)

23,425

إجمالي حقوق الملاك
(مليون دولار أمريكي)

2,009

إجمالي حسابات العملاء
(مليون دولار أمريكي)

19,179

إجمالي التمويلات والاستثمارات
(مليون دولار أمريكي)

17,465

مجموع الدخل التشغيلي
(مليون دولار أمريكي)

1,074

صافي الدخل
(مليون دولار أمريكي)

268

إجمالي عـدد الفروع

697

إجمالي عدد العاملين

12,644

أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة
رئيساً

فضيلة الشيخ الدكتور عبداللّه بن سليمان المنيع
عضـواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود
عضـواً

فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
عضـواً

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضـواً

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

اللجنة	رئيس اللجنة	عضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة التدقيق والحوكمة	▲	●
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	▲	●
لجنة المخاطر	▲	●
لجنة المسئولية الاجتماعية	▲	●
أعضاء الإدارة المستقلون		■

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس المالية

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسئولية الاجتماعية

الحوكمة الجيدة:
إن التزامنا ببناء علاقات عميقه مع العملاء يبدأ بهيكل الحوكمة الجيد.

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

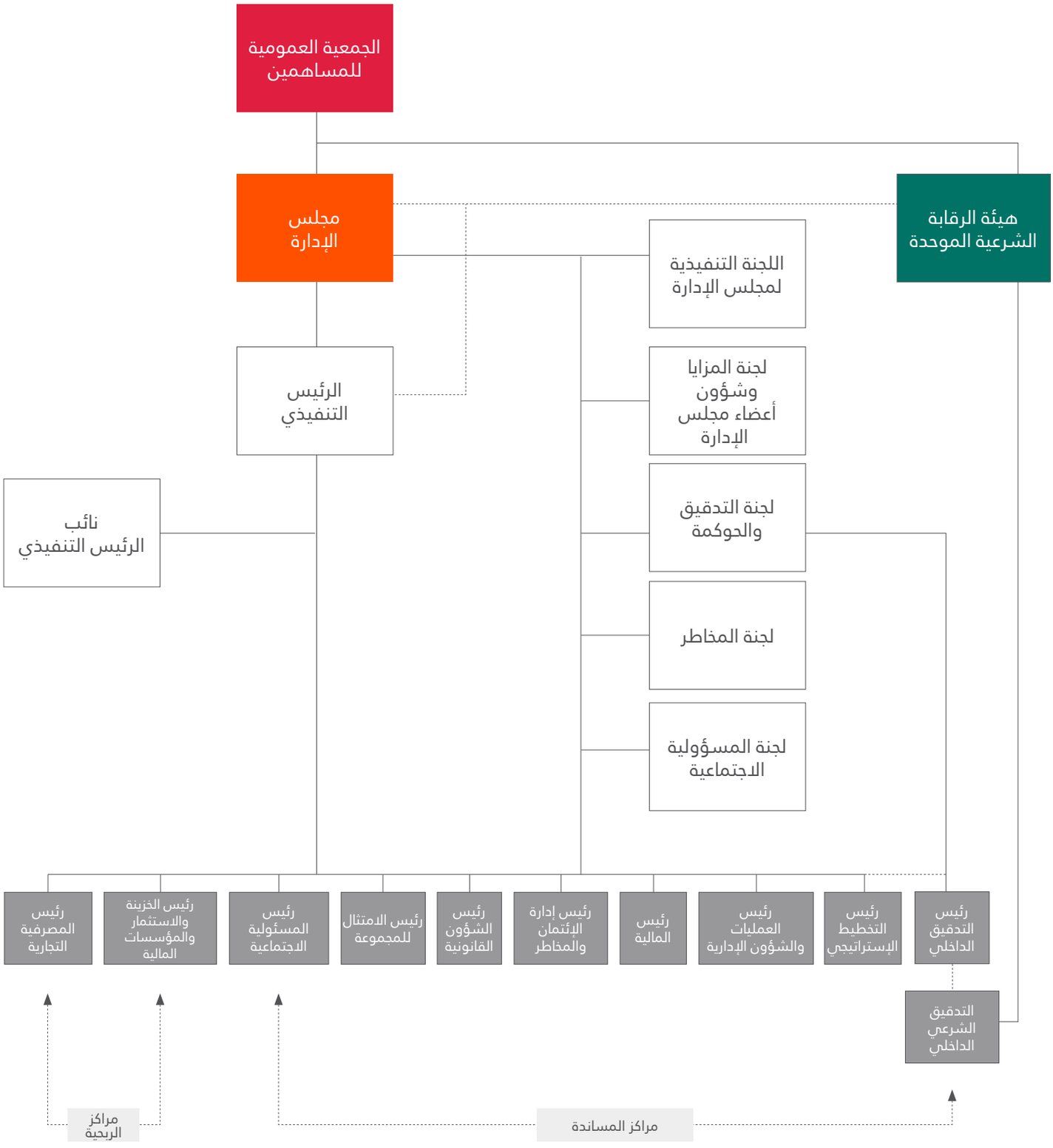

صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

نمونا تحقق باستمرار بطريقة مسئولة اجتماعيا لخدمة احتياجات المجتمع.

استعراض الأداء للعام 2016

يسرني أن أعلن أن مجموعة البركة حققت تقدما ماليا قويا في العام 2016، على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في العديد من أسواقنا. وحققت معظم وحداتنا المصرفية نموا، على الرغم من انخفاض قيمة عملات بلدانها مقابل الدولار الأمريكي، مما يعني أن النتائج المعلنة لهذا العام لا تعكس النمو الفعلي بشكل كامل.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 7% إلى 1.1 مليار دولار أمريكي (1.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015) وصافي الدخل التشغيلي قبل المخصصات والإضمحلال والضرائب بنسبة مشابهة تبلغ 9% إلى 507 مليون دولار أمريكي. وبلغ صافي الدخل 268 مليون دولار أمريكي، فقط 6% دون صافي الدخل لعام 2015 (286 مليون دولار أمريكي)، على الرغم من ارتفاعه بالعملة المحلية.

وبلغ نصيب المجموعة من إجمالي الدخل من العقود المالية والاستثمارات مشتركة التمويل، بما في ذلك حصتها كمضارب 619 مليون دولار أمريكي (542 مليون دولار أمريكي في عام 2015)، بارتفاع نسبته 14% كما وارتفع الدخل من العقود والاستثمارات ذاتية التمويل بنسبة 5% إلى 285 مليون دولار أمريكي، بينما انخفضت الإيرادات من الخدمات المصرفية بنسبة 12% إلى 177 مليون دولار أمريكي وحصة المضارب المتحققة من إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار المدرجة خارج الميزانية بنسبة 10% إلى 5 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فقد تم تعويض ذلك الانخفاض جزئيا من خلال الإيرادات التشغيلية الأخرى التي ارتفعت بنسبة 127% إلى 79 مليون دولار أمريكي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 6% ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة العملات المحلية للوحدات مقابل الدولار الأمريكي.

وانخفض إجمالي الأصول بسبب انعكاسات ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات المحلية للوحدات حيث انخفض إجمالي الموجودات بنسبة 5% إلى 23.4 مليار دولار أمريكي، كما انخفض إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 5% إلى 17.5 مليار دولار أمريكي. وانخفض النقد والأرصدة لدى البنوك بنسبة 6% ليبلغ 5.1 مليار دولار أمريكي. ويعزى الإنخفاض في إجمالي التمويل والاستثمارات بشكل أساسي إلى إنخفاض مستوى تمويلات المرابحة وأرصدة الأستثمارات المتاحة لغرض غير المتاجرة بالدولار الأمريكي.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

1.1
مليار دولار أمريكي

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ١.١ مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها 7% عن العام 2015.

507
مليون دولار أمريكي

ارتفع صافي الدخل التشغيلي قبل المخصصات والاضمحلال والضرائب بمعدل 9% ليصل إلى 507 مليون دولار أمريكي.

في ضوء أداء المجموعة للعام 2016، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 1% من رأس المال المدفوع، بمبلغ 11.40 مليون دولار أمريكي، بعد تحويل 15.16 مليون دولار أمريكي للاحتياطي القانوني. وتم تحويل الرصيد المتبقي من صافي الدخل البالغ 124.99 مليون دولار أمريكي إلى الأرباح المستبقاة. كما أوصى مجلس الإدارة أيضاً بتوزيع سهم واحد مكافأة لكل 20 سهم صادر، بحيث يتم تخصيصها من الأرباح المستبقاة بقيمة 57.46 مليون دولار أمريكي. وأوصى المجلس أيضاً بصرف مكافآت بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي خاضعة لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

ولا تشكل حصص ملكية أسهم المجموعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (باستثناء رئيس مجلس الإدارة) أهمية تذكر، ولم يتم إجراء أي صفقات رئيسية في هذه الأسهم في العام 2016. وتدرج تفاصيل الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إيضاحات القوائم المالية الموحدة.

وفيما يخص الامتثال، فقد شهدت السنوات الثلاث الماضية استثمارا كبيرا في تعزيز أنظمة الرقابة سواء في المكتب الرئيسي في البحرين أو في الوحدات المصرفية التابعة. وقد تم ذلك لتلبية الاحتياجات الدولية المتزايدة والتشريعات الجديدة في الأسواق المحلية.

وبعد مرور عشر سنوات على الاكتتاب العام في أسهم مجموعة البركة عام 2006 في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، يسرني أن أعلن أننا نجحنا في تحقيق الأهداف التي حددها المساهمون في ذلك الوقت. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، نما مجموع الدخل التشغيلي بنسبة سنوية بلغت 12.2% ومجموع الموجودات بنسبة سنوية بلغت 11.9% وبلغ العائد على حقوق المساهمين في 2016 بنسبة 13.0% والتي تعتبر نسبة مرضية.

لقد حققنا هذا النمو بطريقة مسئولة اجتماعيا، وبما يخدم احتياجات المجتمع، مع الالتزام الدائم بمبادئ الشريعة الإسلامية. وأنشأنا قبل أربع سنوات، "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية"، وهو الأول من نوعه الذي يتم إطلاقه من قبل بنك إسلامي. وفي العام 2016، نقلت المجموعة هذا البرنامج إلى مستوى أعلى من خلال التوقيع على الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

2017 وما بعده

وبالنظر إلى المستقبل، سنواصل إستراتيجية النمو من خلال زيادة حصتنا في السوق والتوسع في أسواق جديدة. وسوف تستمر وحداتنا المصرفية في التركيز على ابتكار المنتجات وتقديم الخدمة الممتازة. ومما يجدر ذكره أيضا أننا سنسعى لجعل الخدمات المصرفية الرقمية ميزة تنافسية لدينا، وبدأنا العمل مع وحداتنا المصرفية لتحقيق التقدم بصورة أكبر في هذا المجال.

إن عام 2017 سيكون عاماً آخر مليئاً بالتحديات في أسواقنا. في المقابل، نحن الآن بصدد التوسع بعناية، مع التركيز بصورة كبيرة على إدارة التكاليف وتقوية وحداتنا العاملة، والذي سينعكس إيجاباً على مجموعة البركة.

إن مجموعتنا تنتهج سياسة متوازنة ومتحفظة لإدارة أصولها. ونحن نهنئ وحداتنا المصرفية على التزامها بهذه القيم والأداء الناجح في مواجهة البيئة التشغيلية الصعبة خلال العام 2016. والشكر موصول أيضا إلى فريق الإدارة التنفيذية لدينا، الذي يعمل بجد وكفاءة في تنفيذ خطتنا الإستراتيجية بإمتياز.

وأخيرا، نشكر هيئة الرقابة الشرعية لدينا، ومصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين، وبورصة البحرين وناسداك دبي وكافة الجهات الرقابية في البلدان التي تعمل فيها وحداتنا المصرفية على الدعم المستمر والتوجيهات الحكيمة خلال العام الماضي.

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة

صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي

عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

تواجد قوي في 15 بلد

12,644 موظف في 697 فرع

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

تقرير الإدارة وتحليلها

واصلت مجموعة البركة المصرفية خلال العام 2016 تسجيل النمو. فقد حققت المجموعة نموا ملحوظا في إجمالي الدخل التشغيلي وكذلك صافي الدخل التشغيلي، والذي يوضح نجاح إستراتيجية المجموعة في التوسع والشراكة مع العملاء.

ويعد هذا إنجازا رائعا عند النظر إلى الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الصعبة في بعض أسواق المجموعة، فضلا عن ضعف بعض العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهي العملة التي تعد بها التقارير المالية للمجموعة. وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 7% إلى 1.1 مليار دولار أمريكي (2015: 1.0 مليار دولار أمريكي) وارتفع صافي الدخل التشغيلي قبل المخصصات والإضمحلال والضرائب بنسبة 9% إلى 507 مليون دولار أمريكي (464 مليون دولار أمريكي عام 2015). ومع ذلك، كانت هناك زيادة في المخصصات والإضمحلال بسبب زيادة الموجودات المتعثرة في بعض الوحدات. وأدى ذلك إلى انخفاض نسبته 6% في صافي الدخل ليبلغ 268 مليون دولار أمريكي (2015: 286 مليون دولار أمريكي). وللتوضيح، فقد ارتفع صافي الدخل بالعملة المحلية بنسبة 2% في عام 2016 مقارنة بالعام 2015.

إنخفض إجمالي الأصول بشكل طفيف بسبب حذر المجموعة في الأسواق الصعبة وتأثير ارتفاع قيمة الدولار. أنخفض إجمالي الأصول بنسبة 5% إلى23.4 مليار دولار أمريكي (2015: 24.6 مليار دولار أمريكي).

إن سجل إنجازات المجموعة على مدى العقد الماضي، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، كان قويا ومرنا. وبفضل استرشادها بإستراتيجية نمو واضحة المعالم، حققت المجموعة جميع الأهداف سواء من حيث التوسع الجغرافي، أو المنتجات التي أطلقتها أو النمو في إجمالي الأصول والدخل التشغيلي. والأهم من ذلك، إن الأزمة العالمية الأخيرة أثرت على وحدات المجموعة بصورة أقل بالمقارنة مع معظم البنوك المنافسة المحلية.

905
مليون دولار أمريكي

نصيب المجموعة من دخل حسابات عقود التمويل والإستثمارات بما في ذلك حصة المضارب بلغ 905 مليون دولار أمريكي، أي بإرتفاع نسبته 11% عن عام 2015.

717
مليون دولار أمريكي

ارتفع عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 5% ليصل إلى 717 مليون دولار أمريكي.

في عام 2016، واصلت المجموعة التوسع، وإن كان بوتيرة أبطأ. ارتفع عدد الفروع والمكاتب التمثيلية بواقع 111 فرع ومكتب إلى 697 في 15 بلدا. والجدير بالذكر، ان بنك البركة باكستان اندمج مع بنك برج، وهو بنك إسلامي، لإنشاء بنك يمتلك 224 فرعا منتشرة في 100 مدينة. كما أطلقت المجموعة منتجات جديدة عديدة، كما واصلت تحسين الخدمات المصرفية الرقمية. وبهذه الطريقة، واصلت المجموعة هدفها المتمثل في توفير التمكين الاقتصادي للعملاء، والذي يقود لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعظيم القيمة للمساهمين.

والمبادرة الاستراتيجية الأخرى التي قمنا بالانتهاء من تنفيذها لا تقل أهمية عن سابقتها ألا وهي صدور موافقة السلطات المعنية في المغرب على منح المجموعة ترخيص لتأسيس بنك جديد في المغرب. وسوف يتم تأسيس البنك الجديد بالشراكة مع البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا. كما سوف يكون البنك الجديد تحت إدارة مجموعة البركة المصرفية ويعمل ضمن شبكة وحداتها المصرفية. وسوف يكون دخول المجموعة السوق المغربي إنجاز هام للغاية، حيث يعتبر من الأسواق الرئيسية في المغرب العربي وأفريقيا، ويحقق للمجموعة تنوع أكبر في بناء محافظ الأصول ومصادر الإيرادات.

في السنوات القليلة الماضية، وظفت المجموعة استثمارا كبيرا في تعزيز ضوابط الامتثال لمواجهة المتطلبات الرقابية المتزايدة. في عام 2016، واصلت المجموعة هذه الجهود كجزء من التزامها بضمان الامتثال الرقابي الكامل.

وفيما يخص «المسؤولية الاجتماعية»، والتي هي في صميم نموذج أعمال المجموعة، واصلت المجموعة جهودها لكي تصبح البنك الرائد في السوق بين المصارف الإسلامية. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ساهمت المجموعة بمبالغ متزايدة للمجتمعات المحلية في هيئة التمويلات والتبرعات. في عام 2016، تم محاذاة أهداف برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة.

كما إن إعادة تأكيد التصنيف الائتماني للمجموعة في عام 2016 يؤكد قوة المجموعة. وأكدت كل من داجونج العالمية للتصنيف والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بصورة مشتركة تصنيفهما للمجموعة بدرجة استثمارية دولية عند BBB+ / A3. كما أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تصنيف المجموعة على النطاق الوطني عند A+ (bh) / A2 (bh). وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف أعادت تقييم مجموع النقاط الائتمانية للمجموعة في نطاق '76–80'، مما يشير إلى المعايير الائتمانية القوية وبنية الحوكمة الناضجة والمتطورة للمجموعة.

وفيما يخص العام 2017 تحديدا، سيكون هناك تركيز على توطيد وتعزيز العمليات. كما ستقوم المجموعة ووحداتها بمراجعة وتبسيط أعمالها، والسعي لكبح جماح التكاليف والتركيز على التمويلات والاستثمارات ذات الجودة العالية.

استعراض الوحدات

تستعرض الصفحات التالية أداء الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة في عام 2016. وباستثناء الحالات التي تذكر فيها المبالغ بالعملة المحلية بشكل واضح، فأن جميع الأرقام الواردة هي بالدولار الأمريكي وفقا للميزانيات وحساب الدخل المدققة المحلية على أساس العملة المحلية، معدة وفقا للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حالة غياب المعايير المحاسبية الإسلامية الموازية لها) وبدون أي تعديلات على مستوى المجموعة.

وتدار كل وحدة مصرفية من قبل مجلس إدارة خاص بها. وتتبع الوحدات المجموعة من حيث عملية الإبلاغ، لكن عملية اتخاذ القرار تتم بصورة لا مركزية، وفي إطار التوجه الاستراتيجي للمجموعة وطبقا للامتثال الكامل لتشريعات البنوك المركزية في البلدان المعنية.

شبكة البركة العالمية

شراكة راسخة برؤية عالمية

	الدولة	الفروع	التأسيس
01	الأردن	97	1978
02	مصر	31	1980
03	تونس	34	1983
04	البحرين	8	1984
05	السودان	27	1984
06	تركيا	212	1985
07	جنوب أفريقيا	12	1989
08	الجزائر	30	1991
09	لبنان	7	1991
10	المملكة العربية السعودية	1	2007
11	أندونيسيا*	1	2008
12	سورية	13	2009
13	باكستان	224	2010
14	ليبيا*	1	2011
15	العراق**	1	2011

* مكتب تمثيلي
** فرع لبنك البركة التركي للمشاركات

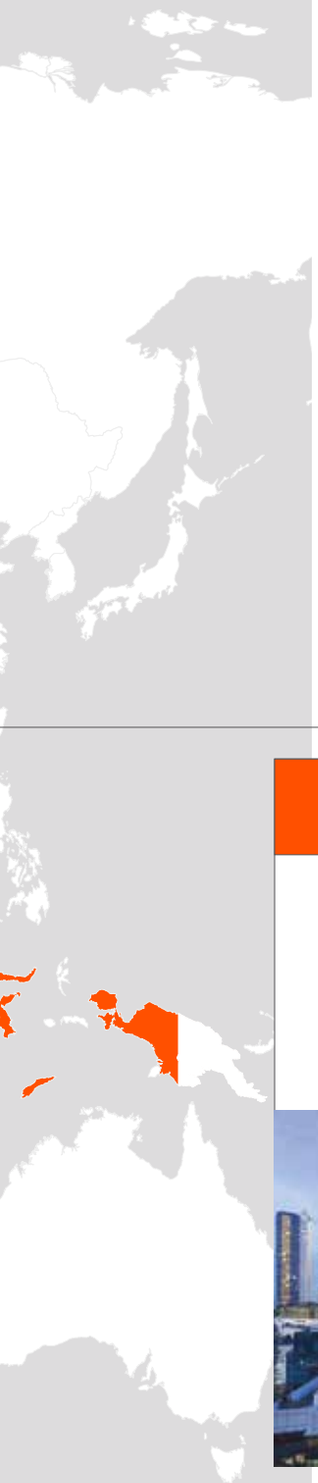

آسيا

المواقع: الأردن، البحرين، لبنان، أندونيسيا، المملكة العربية السعودية، سورية، باكستان، العراق

الفروع: 351*

الموظفين: 5,637*

* باستثناء فرع العراق

أوروبا

المواقع: تركيا
الفروع: 213*
الموظفين: 3,796*
* يشمل فرع العراق

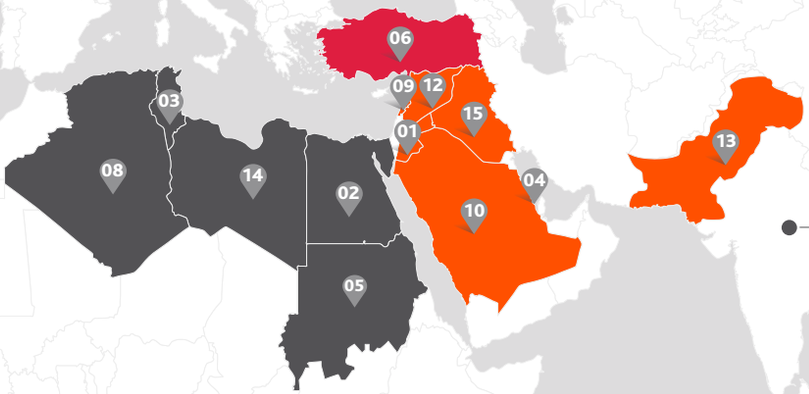

أفريقيا

المواقع: مصر، تونس، السودان، جنوب أفريقيا، الجزائر، ليبيا
الفروع: 135
الموظفين: 3,211

تطوير علاقة وثيقة مع كل عميل بهدف تلبية احتياجاته المالية ومساعدته على النجاح في تحقيق أهدافه الشخصية وأعماله التجارية.

Over 40
Years of Successful Partnerships

تقوم البركة دائما بالتطوير والاستمرار في تحسين نهجها تجاه عملائها والذي يقوم على أسس متينة من العلاقات.

3	15	697
قـارات	دولـة	فـرع

بنك البركة التركي للمشاركات

سنة التأسيس
1985

الفروع
213*

الاسم:
الأستاذ/ ملك شاه أوتكو

المنصب:
المدير العام بالنيابة

العنوان:
سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768،
أسطنبول، تركيا

هاتف: 01 01 666 216 90+
فاكس: 00 16 666 216 90+
albaraka.com.tr

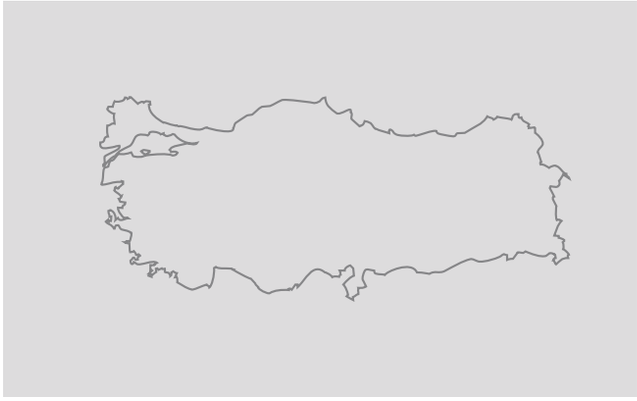

تباطؤ الاقتصاد التركي ومحاولة الانقلاب الفاشلة والانخفاض الحاد لليرة التركية جميعها عوامل جعلت العام 2016 عاما مليئا بالتحديات بالنسبة للبنوك التركية. وزادت المخصصات بشكل كبير في جميع أنحاء القطاع، مثلما كان لانخفاض قيمة العملة الأجنبية أثر على أرباح البنوك التي تعد تقاريرها بالدولار الأمريكي.

واصل بنك البركة توسعه بالعملة المحلية بالرغم من هذه الظروف الصعبة حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة بلغت 11% إلى 32.9 مليار ليرة تركية (29.56 مليار ليرة تركية في عام 2015). ومع ذلك، انخفضت بالقيمة الدولارية بنسبة 7% إلى 9.4 مليار دولار أمريكي، بعد الانخفاض في قيمة الليرة.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 15% إلى 1.2 مليار ليرة تركية (1.1 مليار ليرة تركية في عام 2015)، مما يعكس الأداء القوي من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات. مع ذلك وبالدولار الأمريكي كان إجمالي الدخل التشغيلي مرتفعا بنسبة 5% فقط عند 416 مليون دولار أمريكي (398 مليون دولار أمريكي في عام 2015).

وقد أثر الارتفاع الكبير في المخصصات على صافي الدخل. وبلغ صافي الدخل 78.2 مليون دولار أمريكي منخفضا بنسبة 30% بالمقارنة مع 2015، حيث كان يبلغ 112 مليون دولار أمريكي.

وبالرغم من ذلك، واصل البنك إطلاق المنتجات، وتعزيز تموضعه لاستئناف النمو بمجرد أن تتحسن الأوضاع. وقد اسهمت الحملات الإعلانية والرقمية الكبرى للعلامة التجارية في تعزيز الوعي بالعلامة التجارية. وواصل عدد العملاء في الزيادة، على الرغم من بقاء عدد فروع البنك عند 213 فرع. وشملت المنتجات المبتكرة التي طرحها البنك منتج بايى كارت بطاقة وكلاء السيارات، مع ضمان البركة. في مجال التمويل التجاري، أطلق البنك الاعتماد المستندي المؤجل الدفع، والذي يسمح للمصدر باستلام ثمن البضائع عند تقديم الأوراق اللازمة.

ويستثمر البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، الأمر الذي يضع البنوك التي تمتلك شبكة فروع صغيرة نسبيا على قدم المساواة مع أقرانها الأكبر حجما. ويجري باستمرار إضافة ميزات جديدة إلى التطبيق المصرفي عبر الهاتف المحمول الذي بدأ العمل به في عام 2015. وفي الوقت نفسه، يتم تطوير العديد من المنتجات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول الموجهة لسوق التجزئة. وفي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تم إطلاق منصة إلكترونية مخصصة لاحتياجات هذه الشركات.

وفي خطوة نحو تنويع مصادر التمويل، أصدر بنك البركة تركيا أول صكوك مقومة بالليرة التركية. وتجسيدا للمكانة الريادية التي يحتلها البنك في السوق التركي، اختارته مجموعة الفاينانشال تايمز ليكون البنك الإسلامي للعام 2016 – تركيا.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)
* يشمل فرع العراق

البنك الإسلامي الأردني

سنة التأسيس
1978

الفروع
97

الاسم:
الأستاذ/ موسى شحادة

المنصب:
الرئيس التنفيذي – المدير العام

العنوان:
ص.ب. 926225
عمان 11190

الأردن

هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

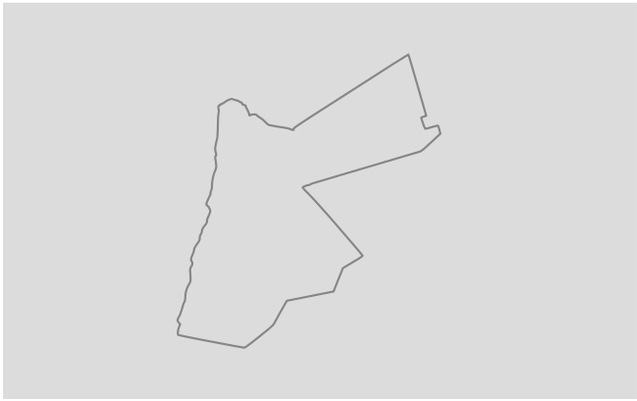

على خلفية الصراع الدائر في البلدان المجاورة، كان العام 2016 عاما صعبا بالنسبة للبنوك في الأردن. لقد أدى عجز الموازنة المتزايد وتباطؤ حجم التجارة وتراجع حجم المبيعات إلى الحد من النشاط المصرفي. يقابل ذلك وجود أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين الذين بحاجة للخدمات المصرفية والمالية وخاصة تمويل المساكن.

وعلى الرغم من هذه التحديات،حقق البنك الإسلامي الأردني أداء جيدا. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 8% إلى 5.8 مليار دولار أمريكي (5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2015)، بدعم من النمو بنسبة 8% في حسابات العملاء. ونمت أرصدة الإجارة المنتهية بالتمليك بصورة كبيرة، كذلك الأمر بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بشكل ملحوظ، حيث زاد بنسبة 11% إلى 211 مليون دولار أمريكي (190 مليون دولار أمريكي في عام 2015). ويعكس هذا النمو القوي للغاية في حصة البنك من أرباح الحسابات المشتركة. بعد الارتفاع الطفيف في مصاريف التشغيل إلى 90 مليون دولار أمريكي (84 مليون دولار أمريكي في عام 2015)، ارتفع صافي الدخل بنسبة 11% ليبلغ 76 مليون دولار أمريكي (69 مليون دولار أمريكي في عام 2015).

واصل البنك التوسع عضويا. وأضاف خمسة فروع ومكاتب للصرف، مما جعل الشبكة الإجمالية تصل إلى مجموع 97، محققا بذلك تقدما كبيرا على طريق تحقيق الهدف الطويل الأجل بامتلاك 117 فرع. كما زادت شبكة أجهزة الصراف الآلي أيضا من 174 جهاز إلى 220 جهاز. ومن بين المنتجات المبتكرة والناجحة التي أطلقت مؤخرا منتج «المساومة» الذي يقدم تمويل للعملاء على مجموعة واسعة من السلع بأسعار نقدية، وتمويل مرابحة السيارات الهجينة. والجدير بالذكر، أن أكثر من 100 من العروض والاتفاقيات التمويلية قد تم التوصل إليها مع الوزارات الحكومية والجامعات والنقابات والشركات الرئيسية. وكان أهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية مع نقابتي المهندسين والمعلمين في الأردن.

ولا يزال استمرار تحسين تكنولوجيا المعلومات يعتبر أولوية بالنسبة للبنك. والجدير بالذكر أنه يجري حاليا اتخاذ تدابير لتعزيز المعايير الأمنية لبطاقات المدفوعات، وتحسين مكافحة غسل الأموال وأنظمة الفاتكا وتطوير خدمة العملاء عن طريق، على سبيل المثال، تزويد أجهزة الصراف الآلي بخدمة قبول الودائع النقدية.

وتجسيدا للمكانة الريادية للبنك في السوق الأردني اختارت كل مجلات ذا بانكر، وجلوبال فاينانس والتمويل العالمي البنك الإسلامي الأردني كأفضل مصرف إسلامي في الأردن في عام 2016.

بنك البركة مصر

سنة التأسيس
1980

الفروع
31

الاسم:
الأستاذ/ أشرف الغمراوي

المنصب:
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:
60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455، الدقي
الجيزة، مصر

هاتف: +2023 748 1222
فاكس: +2023 761 1436/7
albaraka-bank.com.eg

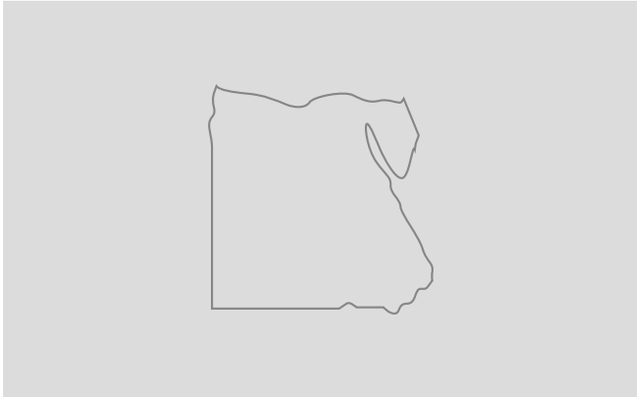

كثفت مصر برنامجها للإصلاح الاقتصادي مستهدفة إعادة التوازن إلى مالية الدولة. وبعد أن تم تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة الثلث في أكتوبر، منح صندوق النقد الدولي قرض بقيمة 12 مليار دولار لمدة 3 سنوات لدعم الموارد المالية للحكومة.

وحافظ بنك البركة مصر على وتيرة نموه السريع خلال عام 2016، على الرغم من إن انخفاض قيمة الجنيه غطى على الحجم الحقيقي للنمو عندما يتم تحويله إلى الدولار الأمريكي. وانخفض إجمالي الأصول بالدولار بنسبة 40% إلى 2,2 مليار دولار أمريكي (2015: 3.7 مليار دولارأمريكي). وبالعكس من ذلك فقد ارتفع بالعملة المحلية بنسبة 47% ليبلغ 42.5 مليار جنيه (2015: 28.9 مليار جنيه). وكان الارتفاع قوي بشكل خاص في الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة وذمم المبيعات المدينة.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 2% إلى 150 مليون دولار أمريكي (2015: 147 مليون دولار أمريكي). مرة أخرى، يخفي هذا الرقم بالدولار الأداء الحقيقي. من ناحية العملة المحلية، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 24% إلى 1.4 مليار جنيه (2015: 1.1 مليار جنيه). وكان ذلك ناتجا بصورة أساسية عن الزيادة الكبيرة في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة. كما نمت أيضا الإيرادات من الخدمات المصرفية. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 30% إلى 941 مليون جنيه، حيث أدى تحسن الكفاءة التشغيلية إلى عدم ارتفاع النفقات بوتيرة أسرع من ارتفاع الدخل. وتضاعف صافي الدخل ليرتفع بنسبة 93% إلى 512 مليون جنيه، مع انخفاض المخصصات في العام 2016. وبالدولار الأمريكي فقد ارتفع صافي الدخل بواقع 60% ليصل إلى 55 مليون دولار أمريكي.

واستمرار البنك في تنويع الإيرادات، وتقويم نموه المتواصل بالنظر إلى الظروف الاقتصادية. وكانت هناك زيادة كبيرة في تمويلات العملاء والودائع، على الرغم من المنافسة الشرسة. والجدير بالذكر أن البنك وقع اتفاقية قرض جديد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بقيمة 50 مليون جنيه لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتم افتتاح ثلاثة فروع جديدة، مما وسع نطاق التواجد الجغرافي للبنك ورفع العدد الإجمالي إلى 32 فرع في جميع أنحاء البلاد. واستمر العمل في المقر الرئيس الجديد للبنك في القاهرة الجديدة والمقرر افتتاحه في أوائل عام 2017.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

سنة التأسيس
1991

الفروع
30

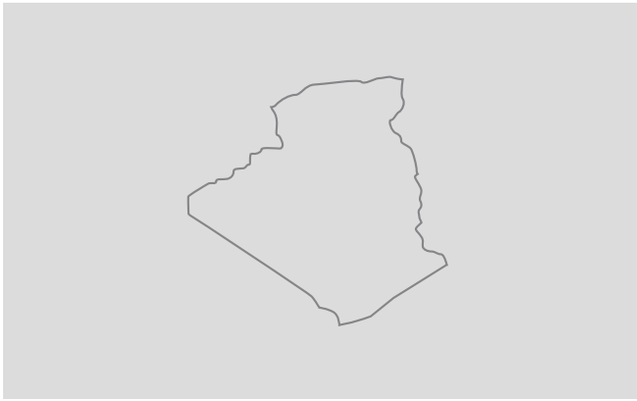

الاسم:
الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:
حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف: +213 23 38 12 73
فاكس: +213 23 38 12 76/77
albaraka-bank.com

استمر انخفاض مستوى أسعار النفط في التأثير على الاقتصاد الجزائري، والحد من النشاط الاقتصادي ونفقات المشاريع الحكومية. وتباطأ انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال العام ولكنه لا يزال يحد من نتائج البنك.

وحافظ إجمالي الأصول على نفس المستوى حيث بلغ 1.9 مليار دولار أمريكي (2015: 1.9 مليار دولار أمريكي). وقابلت الزيادات في تمويلات السلم ومحفظة الإجارة المنتهية بالتمليك انخفاضاً في الأرصدة في البنوك.

وعلى الرغم من تراجع قيمة الدينار الجزائري، حافظ إجمالي الدخل التشغيلي على مستوى بلغ 82 مليون دولار أمريكي (2015: 83 مليون دولار أمريكي). وقد قابل الارتفاع في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة جزئيا الانخفاض في الإيرادات من الخدمات المصرفية. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 3% إلى 50 مليون دولار أمريكي، بعد انخفاض في نفقات التشغيل. ومع ذلك، فقد انخفض صافي الدخل بنسبة 8% إلى 37 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس حقيقة أن نتيجة صافي الدخل لعام 2015 تم تضخيمها بالمخصصات المسترجعة.

بعد تخفيف الحظر المفروض على قروض تمويل شراء السلع على الأقل تلك المصنوعة في الجزائر، كان هناك نمو في التمويل الاستهلاكي. وقد توصل البنك لعقد اتفاقيات للتمويل الاستهلاكي مع هيئتين حكوميتين: الإدارة العامة للأمن الوطني ووزارة الداخلية. وكان هناك أيضا نمو كبير في مجال تمويل السيارات.

وفي إطار جهود بنك البركة الجزائر لتنويع الإيرادات، توصل البنك لعقد اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 2 مليار دينار جزائري (18.3 مليون دولار أمريكي) مع بنك التنمية المحلي لتطوير 25000 هكتار للإنتاج الزراعي. والجدير بالذكر، أنه أجرى أيضا دراسة جدوى لإنشاء شركة للتأمين التكافلي.

استمر البنك في العمل من خلال عدد الفروع الحالية والبالغة 30 فرعاً. وكانت هناك أيضا مشاريع لبدء خدمة «الدفع الإلكتروني»، لدفع الفواتير من خلال البطاقة، وعلى منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

واعترافا بالمركز القوي لبنك البركة الجزائر، اختارت مجلة غلوبال فاينانس البنك «كأفضل مؤسسة مصرفية إسلامية في الجزائر» كما صنف ضمن قائمة اكبر 50 بنك في شمال أفريقيا من قبل مجلة جون أفريك.

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) - البحرين

سنة التأسيس
1984

الفروع
8

الاسم:
الأستاذ/ محمد المطاوعة

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:
المقر الرئيسي للبركة – خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 535 993
albaraka.bh

أدى انخفاض أسعار النفط إلى تباطؤ الاقتصاد الخليجي، والضغط على السيولة المالية. وعلاوة على ذلك، فقد أضرت الظروف الجيوسياسية المتدهورة بالتجارة الإقليمية.

تزايد نمو بنك البركة البحرين حيث زاد إجمالي الأصول بنسبة 13% لينهي العام عند 1.2 مليار دولار أمريكي (2015: 1.1 مليار دولار أمريكي). كما نمت ذمم المرابحة المدينة وكذلك تمويل المضاربة.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 45% إلى 39.0 مليون دولار أمريكي (2015: 27.0 مليون دولار أمريكي)، متأثرا بالارتفاع الكبير في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة ومن الخدمات المصرفية. وبعد الأخذ بالاعتبار الارتفاع الطفيف نسبيا في نفقات التشغيل، ارتفع صافي الدخل التشغيلي بأكثر من أربع مرات ليصل إلى 13.2 مليون دولار أمريكي. وكان هناك ارتفاع في المخصصات والذي أدى إلى انخفاض صافي الدخل بنسبة 5% إلى 2.9 مليون دولار أمريكي.

وكان النشاط في سوق التجزئة مزدهر. وحقق حساب البركات، وهو حساب للتوفير يقدم جوائز، مستويات جديدة من المبيعات. كما فاق تمويل الرهن العقاري التوقعات. وبدأ البنك بتقديم منتج مصرفي جديد عبر الهاتف المحمول في وقت متأخر من هذا العام.

كما حقق مشروع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج تمكين الحكومي أداء جيدا. كما دعم العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة استمرار نمو أعمال التمويل التجاري أيضا.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة (باكستان) المحدود

سنة التأسيس
2010

الفروع
224

الاسم:
الأستاذ/ شفقات أحمد

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:
بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف: +92 21 34307000
فاكس: +92 21 34530981
albaraka.com.pk

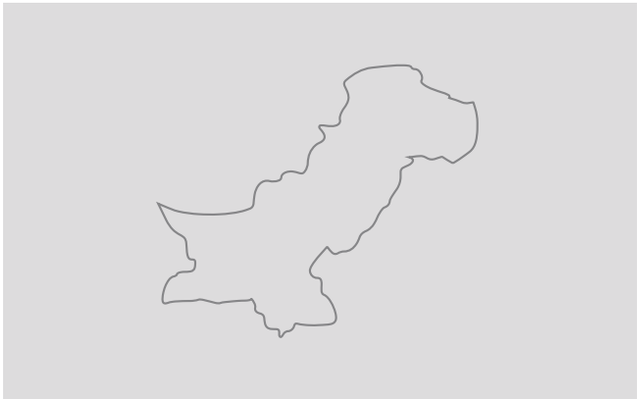

قدمت باكستان صورة اقتصادية إيجابية على نطاق واسع، مع النمو القوي، وتراجع معدل التضخم وتضييق العجز المالي. ومع ذلك، خفض البنك المركزي سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته التاريخية، مما ولد ضغوط على ربحية البنوك.

اندمج بنك البركة باكستان مع بنك برج، وهو بنك إسلامي، لإنشاء بنك جديد يمتلك 224 فرعا منتشرة في 100 مدينة. وسوف يسهم الاندماج، الذي انجز في 31 أكتوبر عام 2016، في تعزيز آفاق نمو بنك البركة باكستان، لكونه سوف يخفض تكلفة الأموال ويعزز رأسمال الكيان المدمج. ويتجاوز رأسمال البنك ما بعد مرحلة الاندماج لمتطلبات الحد الأدنى للرأسمال المحدد من قبل الجهات الرقابية، مما أزال السقف على نمو الأصول الموجود سابقا.

وبعد الاندماج، بلغ إجمالي أصول بنك البركة باكستان 1.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة 47% عن مستواه في نهاية العام 2015 البالغ 823 مليون دولار أمريكي. علاوة على تجاوز الحد الأدنى لرأس المال المطلوب رقابيا، فإن هذه الزيادة في الأصول عززت نسبة كفاية رأس المال أيضاً.

ولكون الاندماج تحقق قبل شهرين فقط من نهاية العام، فأنه لم يكون له تأثير قوي ورئيسي على الدخل حيث ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 2% إلى 31.2 مليون دولار أمريكي (2015: 30.4 مليون دولار أمريكي) بعد قيام البنك بالتخلص من الأصول لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. وكان هناك ارتفاع بنسبة 21% في الدخل من الخدمات المصرفية والذي قابله انخفاض في الإيرادات الأخرى بنسبة 13%. وبسبب الارتفاع في المصروفات حقق البنك خسارة بمقدار 878 ألف دولار أمريكي على مستوى صافي الدخل التشغيلي (2015: أرباح 3 ملايين دولار أمريكي). وخسارة بلغت 588 ألف دولار أمريكي على مستوى صافي الدخل (2015: أرباح 3 ملايين دولار أمريكي).

بالإضافة إلى الاندماج، واصل بنك البركة باكستان استراتيجيته في التوسع الحذر. تم تخصيص عدة فروع للأعمال التجارية، وتمكينها من تقديم مجموعة متخصصة من الخدمات. وتمكن البنك أيضا من الوصول إلى الهدف الذي حدده البنك المركزي لمحافظ الشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعية. ويتضمن برنامج البنك لتقديم التمويل لرواد الأعمال الشباب، بموجب برنامج رئيس الوزراء للشباب، تقديم التمويل المدعوم، وقد حقق تقدما جيدا. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق بانكا تكافل، والذي يقدم خدمات التأمين تقدما جيدا، كما فاز البنك بعدة عقود مصرفية استثمارية.

واكتسبت الخدمة المصرفية بالتجزئة عبر الإنترنت، والتي أطلقت في نهاية عام 2015، قاعدة عريضة من العملاء. هناك إمكانات كبيرة للخدمات المصرفية الرقمية في بلد أكثر من نصف سكانه يمتلك الهواتف المحمولة ولكن أقل من ربع لديهم حساب مصرفي.

بنك البركة تونس

سنة التأسيس
1983

الفروع
34

الاسم:
الأستاذ/ فرج زعق

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:
88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

هاتف: +216 71 186 600 / +216 71 186 500
فاكس: +216 71 908 170 / +216 71 780 235
albarakabank.com.tn

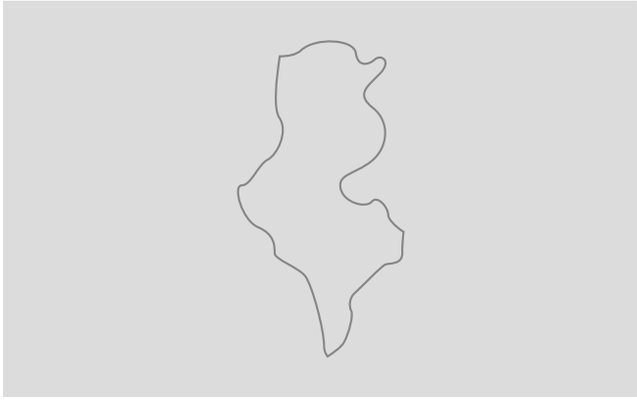

بعد تراجع أنشطة السياحة والخدمات، استمر النمو الاقتصادي في تونس بمعدلات ضعيفة. وقام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي. كما طبق أنظمة مصرفية جديدة، سواء التي تحدد متطلبات رأس المال الجديدة، والأهم، وضع إطار للعمل المصرفي الإسلامي.

وتضافرت مجموعة من العوامل من بينها الظروف الاقتصادية الصعبة والقيود الجديدة على النشاط المصرفي للحد من نمو البنك. وانخفض إجمالي الأصول بنسبة 14% ليبلغ 552 مليون دولار أمريكي (2015: 639 مليون دولار أمريكي). من ناحية الدينار التونسي، حافظ البنك على مستوى إجمالي أصول بلغ 1.3 مليار دينار تونسي وذلك يعكس مدى تقلب أسعار الصرف (2015: 1.30 مليار دينار تونسي). وقابل الانخفاض في ذمم المرابحة المدنية والتمويل المضاربة جزئيا زيادة في الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 6% ليبلغ 21.6 مليون دولار أمريكي (2015: 20.4 مليون دولار أمريكي)، مقابل هبوط حاد في صافي الدخل التشغيلي ليبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي وصافي الدخل إلى 1.6 مليون دولار أمريكي بعد ارتفاع المصاريف. ومن ناحية الدينار التونسي، فقد ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 10% ليبلغ 44.3 مليون دينار تونسي (2015: 40.1 مليون دينار تونسي)، مع ارتفاع في الحصة من التمويل الذاتي والاستثمارات قابله انخفاض في حصة المضارب المتحققة من إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار المندرجة خارج الميزانية وبعد ارتفاع المصروفات، انخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 44% ليبلغ 5.9 مليون دينار تونسي، وصافي دخل بلغ 3.3 مليون دينار تونسي.

واصل بنك البركة تونس توسعه الجغرافي، وأفتتح 12 مكتباً ليبلغ المجموع 34. كما أطلق منتجات التجزئة لتمويل شراء المنتجات المنزلية والادخار للتعليم.

واعترفت مجلة جلوبال فاينانس بالمكانة الرائدة لبنك لبركة تونس في السوق التونسي واختارته كأفضل مؤسسة مالية إسلامية في تونس.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة سورية ش.م.م

سنة التأسيس
2009

الفروع
13

الاسم:
الأستاذ/ محمد حلبي

المنصب:
الرئيس التنفيذي

العنوان:
شارع عبدالرحمن شهبندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

استمر الاضطراب الشديد في البلاد، على الرغم من إن دمشق والمدن الساحلية كانت مستقرة. وكان هناك انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية. ويقدر معدل البطالة بنسبة 80% في عام 2016، وبلغ معدل التضخم مستويات مرتفعة للغاية وانخفضت قيمة الليرة السورية بشكل كبير.

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي الصعب للغاية، ركز البنك على عمليات الخزينة والخدمات المدرة للرسوم. وعرض البيانات المالية للبنك بالعملة المحلية يعطي صورة أفضل لأداء للبنك، على الرغم من أنه يتم توحيدها في حسابات المجموعة بالدولار الأمريكي.

انخفض إجمالي الموجودات بنسبة 2% ليصل إلى 478 مليون دولار أمريكي (2015 : 489 مليون دولار أمريكي). أما بالليرة السورية فإن إجمالي الموجودات ارتفع بنسبة 50% ليبلغ 247 مليار ليرة سورية (2015: 164 مليار ليرة سورية). وقد تحقق ذلك عن طريق الزيادة بنسبة 54% في النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى. وكانت هناك أيضا زيادة بنسبة 58% في تمويل المضاربة.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي ليبلغ 15.4 مليار ليرة سورية (2015: 10.5 مليار ليرة سورية)، مع زيادات كبيرة في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة وكذلك دخله من التمويل الذاتي والاستثمارات. كذلك ساهم ارتفاع الإيرادات من الخدمات المصرفية في ذلك. وارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 45% ليبلغ 12.7 مليار ليرة سورية وصافي الدخل بنسبة 45% ليبلغ 10.7 مليار ليرة سورية. كذلك ارتفع صافي الدخل بنسبة 12% بالدولار الأمريكي ليبلغ 24.7 مليون دولار أمريكي (2015 : 22.0 مليون دولا أمريكي).

على الرغم من الوضع الأمني الصعب، واصل بنك البركة سورية التوسع. في عام 2016، تم افتتاح فرع جديد في دمشق واستمر العمل على إنشاء المقر الرئيس الجديد في دمشق أيضا. كما أطلق البنك منتج التمويل الأصغر.

من الناحية التشغيلية، أصبح البنك هو المؤسسة السورية الأولى التي سوف تمنح ISO 2015: 9001.

واعترفت مجلة جلوبال فاينانس بالمكانة الرائدة لبنك البركة سورية في السوق السوري واختارته كأفضل مؤسسة مالية إسلامية في سورية.

بنك البركة السودان

سنة التأسيس
1984

الفروع
27

الاسم:
الأستاذ/ عبدالله خيري حامد

المنصب:
المدير العام

العنوان:
برج البركة
ص.ب. 3583، شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

واصل اقتصاد السودان النمو بقوة، على الرغم من النقص الحاد في النقد الأجنبي والتضخم المرتفع وانخفاض الجنيه السوداني إلى أدنى مستوياته التاريخية أمام الدولار الأمريكي.

وارتفع إجمالي أصول بنك البركة السودان بنسبة 24% إلى 2.78 مليار جنيه سوداني (2015: 2.24 مليار جنيه سوداني)، بدعم رئيسي من النمو في ذمم المرابحة المدينة. بالدولار، نما إجمالي الأصول بنسبة 12% ليبلغ 391 مليون دولار أمريكي (2015: 348 مليون دولار أمريكي).

وبسبب الزيادة الكبيرة 58% في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة (كرب المال وكمضارب) ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي إلى مستويات جديدة وبنسبة 57% ليبلغ 332 مليون جنيه سوداني (2015: 211 مليون جنيه سوداني). وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بالدولار بمقدار مماثل ليبلغ 50.2 مليون دولار أمريكي (2015: 32.8 مليون دولار أمريكي). بعد ارتفاع طفيف في النفقات، ارتفع صافي الدخل التشغيلي بأكثر من الضعفين ليبلغ 185 مليون جنيه سوداني وصافي الدخل إلى 142 مليون جنيه سوداني.

ظل عدد الفروع عند 27 فرعاً. بينما خطط التطوير لا يزال جاري تنفيذها لافتتاح المزيد من الفروع. وبدعم من هذا التوسع، واصل عدد العملاء في النمو.

وأطلق البنك خدمات الدفع عبر البوابة الإلكترونية التي تتيح للعملاء دفع فواتير المياه والكهرباء والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

سنة التأسيس
1989

الفروع
12

الاسم:
الأستاذ/ شبير شوهان

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

العنوان:
2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

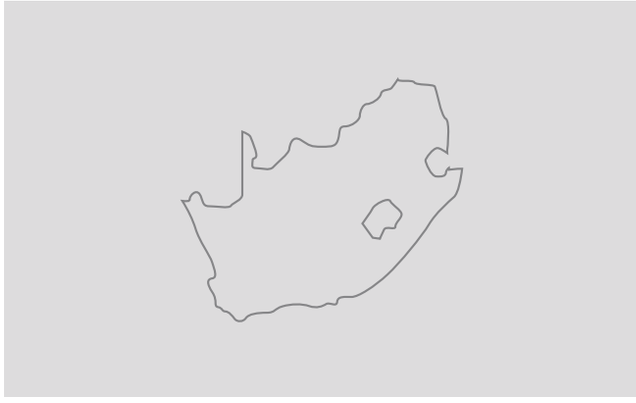

بالنسبة لجنوب أفريقيا، كان 2016 عام النمو الاقتصادي البطيء وعدم الاستقرار السياسي وتقلب أسعار العملات. وقد أثرت هذه العوامل غير المواتية على الطلب على الائتمان من النظام المصرفي.

ونتيجة لذلك، تباطأ خلال العام النمو القوي الذي كان يسجله بنك البركة جنوب أفريقيا في الآونة الأخيرة. ومن ناحية الدولار الأمريكي، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 19% ليبلغ 387 مليون دولار أمريكي (2015: 325 مليون دولار أمريكي). ومع ذلك، من ناحية الراند، الذي هو أكثر تعبيرا عن معدل النمو الحقيقي، كانت نسبة النمو في إجمالي الأصول أقل وبنسبة 5% ليبلغ 5.3 مليار راند (2015: 5.1 مليار راند). وساهم النمو المتواضع في التمويل بالمشاركة في هذه الزيادة.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 10% إلى 17.4 مليون دولار أمريكي (2015: 19.3 مليون دولار أمريكي)، مع هبوط أكبر في صافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل. مرة أخرى، تعطي الأرقام بالراند صورة أكثر تمثيلا للتقدم المحرز من قبل البنك. ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بصورة معتدلة ليبلغ 256 مليون راند (2015: 248 مليون راند). وقد قابل الارتفاع في حصة البنك من الدخل من الحسابات المشتركة انخفاض في الإيرادات من الخدمات المصرفية. بعد ارتفاع في النفقات، انخفض صافي إيرادات التشغيل بنسبة 22% إلى 63.9 مليون راند وانخفض صافي الدخل بنسبة 24% إلى 41.9 مليون راند.

وأدى إطلاق حساب التوفير للشركات، والذي يستهدف المحامين الذين يملكون أموالا في العهدة لصالح العملاء، إلى جذب ودائع كبيرة جديدة. ومع ذلك، فقد أدى التسويق الهجومي لودائع ذات عائد مرتفع من قبل النوافذ الإسلامية العائدة للبنوك الثلاثة الكبرى إلى سحب الودائع من حسابات أخرى. كما أطلق البنك أيضا عقد النقد الأجنبي الآجل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ومن أجل توسيع نطاق التوزيع وتحسين الخدمة، تم إطلاق واجهة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت سهلة الاستخدام. كما تم افتتاح مكتبا جديدا في جوتنج.

وتقديرا لريادته في السوق، منحت مجلة جلوبال فاينانس بنك البركة المحدود جنوب أفريقيا لقب أفضل مؤسسة مالية في جنوب أفريقيا 2016.

بنك البركة لبنان ش.م.ل

سنة التأسيس
1991

الفروع
7

الاسم:
الأستاذ/ معتصم محمصاني

المنصب:
عضو مجلس الإدارة والمدير العام

العنوان:
شارع جوستنيان
مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان
هاتف: 748061 9611+ إلى 65
فاكس: 748061 9611+ مقسم 65 إلى 700
albaraka-bank.com

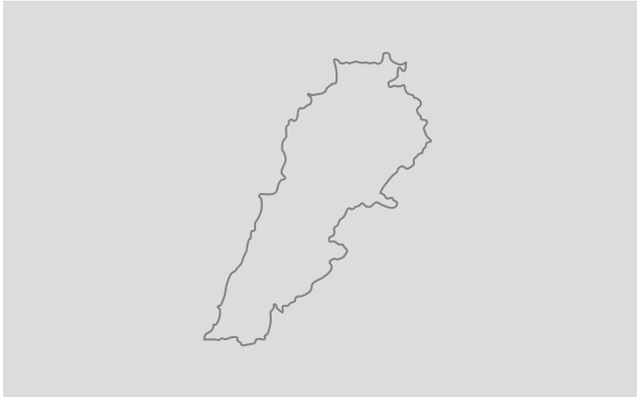

بعد نهوض متواضع للاقتصاد اللبناني، انتعش النشاط في القطاع المصرفي. يوضح هذا الاتجاه، ارتفاع ودائع القطاع الخاص بشكل ملحوظ.

ومع ذلك، فأن البنك لم يتمكن من المشاركة في هذا النمو. وانخفض إجمالي الموجودات بشكل طفيف إلى 316 مليون دولار أمريكي (2015: 321 مليون دولار أمريكي). وقابل الارتفاع في ذمم المرابحة المدينة انخفاض في تمويل المضاربة والأوراق المالية القابلة للمتاجرة.

وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 35% ليبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي (2015: 12.6 مليون دولار أمريكي). كان هناك انخفاض في الإيرادات الأخرى والدخل من حسابات التمويل والاستثمارات الذاتية. وفيما يخص صافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل، حقق البنك خسارة قدرها 2.8 مليون دولار أمريكي و 2.3 مليون دولار أمريكي على التوالي.

تم إطلاق العديد من المنتجات الجديدة، حيث تم لإطلاق عدة منتجات التمويل «الخضراء» للمساعدة في شراء العملاء الأجهزة المنزلية الصديقة للبيئة، والسيارات الهجينة والاقتصاد في استهلاك الطاقة. وكانت هناك أيضا حسابات الادخار طويل الأجل الجديدة للوالدين تتيح لهما وضع المال جانبا لأبنائهم، وكذلك للعاملين في تمويل التقاعد.

بينما تباطأ توسع البنك، قام البنك بتدشين جهاز صراف آلي آخر. وعلاوة على ذلك، تم افتتاح مركز اتصال لتعزيز خدمة العملاء.

وكتقدير من مجلة جلوبال فاينانس للمكانة الرائدة لبنك البركة لبنان في السوق، اختارته كأفضل مؤسسة مالية إسلامية لعام 2016 في لبنان وذلك للسنة الرابعة على التوالي.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

إتقان كابيتال - المملكة العربية السعودية

سنة التأسيس
2007

الاسم:
الأستاذ/ عادل سعود دهلوي

المنصب:
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

العنوان:
ذا هيد كوارترز بيزنس بارك،
البرج الغربي – الدور الخامس عشر،
طريق الكورنيش
ص.ب. 8021، جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 12 510 6030
فاكس: +966 12 510 6033
itqancapital.com

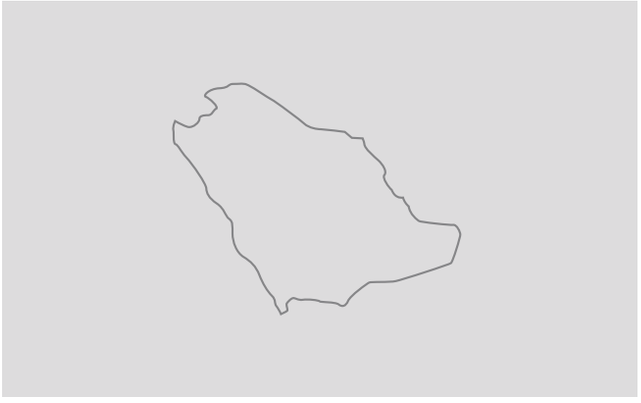

إتقان كابيتال هي شركة استثمارية مقرها في المملكة العربية السعودية وتنشط في إدارة الأصول والاستثمار الأولي والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الحفظ. وهو وحدة مهمة استراتيجيا كونها الوحيدة المتخصصة كوحدة مصرفية استثمارية في المجموعة.

في عام 2016، تواصلت أسعار النفط المنخفضة وحد برنامج الإصلاح السعودي من النشاط الاقتصادي. وكانت ردة فعل المستثمرين من المؤسسات ومن ذوي الثروات العالية على حد سواء على الظروف الاقتصادية الصعبة بأن أصبحوا أكثر تجنبا للمخاطر. وكانوا مترديين في الاستثمار في صناديق عالية المخاطر، مفضلين الأدوات الاستثمارية الأكثر تحفظا والمدرة للدخل.

بالرغم من هذه الظروف الصعبة، تضاعف إجمالي الدخل التشغيلي لإتقان كابيتال ليبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي (2015: 796 ألف دولار أمريكي). وفي حين ارتفع الدخل من الأنشطة الاستثمارية الخاصة بإتقان مثل الأوراق المالية القابلة للمتاجرة بصورة كبيرة في هذا العام، كان هناك انخفاض كبير في دخلها من الأنشطة الاستشارية وإدارة الاستثمار. وبعد الانخفاض الحاد في نفقات التشغيل، تقلص صافي خسارة الدخل التشغيلي إلى 2 مليون دولار أمريكي والخسارة الصافية إلى 2 مليون دولار أمريكي.

انخفض إجمالي الأصول قليلا بنسبة 6% ليبلغ 32 مليون دولار أمريكي (2015: 34 مليون دولار أمريكي). وقابل الانخفاض في محفظة الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة جزئيا ارتفاع في قيمة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

وفاز إتقان بعدة عقود مرموقة. وقامت بالتوقيع على عمليتين للاندماج والاستحواذ، واحدة في قطاع التعليم في البحرين والأخرى في المملكة العربية السعودية. كما عينت أيضا لإدارة السيولة لمؤسسة مالية محلية، في حين استثمرت ثلاثة مؤسسات مالية أخرى في صندوق مرابحات وصكوك إتقان، وهو الصندوق المالي المحلي الأعلى أداء في المملكة العربية السعودية على مدى عامين ونصف العام.

وكان 2016 هو عام التخطيط لإتقان لكي تتكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فإنها قامت بتنشيط قسم الأعمال المصرفية الاستثمارية للاستفادة من أنشطة الاندماج وإعادة هيكلة الديون المتوقعة.

مجموعة البركة المصرفية، اندونيسيا (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس
2008

الاسم:
نور البرية جعفر

المنصب:
رئيس المكتب التمثيلي

العنوان:
مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا

هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

في حين أن الاقتصاد الاندونيسي ما زال ينمو بسرعة بالمقارنة مع معظم البلدان، فقد تباطأ النمو بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وتأثر الاقتصاد بشدة من جراء التباطؤ في الصين وما نجم عنه من انخفاض في أسعار السلع الأساسية ذات الصلة. ومع ذلك فقد توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد بنسبة 5% عام 2016، بدعم من الاستهلاك المحلي.

يقوم المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية في إندونيسيا بتقديم التقارير للمجموعة حول فرص الأعمال المتوفرة في البلد أو إمكانية الاستحواذ على بنك محلي. كما أن المكتب التمثيلي مسئول أيضاً على التواصل مع الهيئات التنظيمية والبنوك الكبرى في اندونيسيا، وتعزيز هوية المجموعة ومنتجاتها عالية الجودة. وفي ظل تنامي الحركة التجارية بين إندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل بها المجموعة، يساهم المكتب التمثيلي في تحديد فرص الأعمال للبنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم ينص على خلاف ذلك)

مجموعة البركة المصرفية، ليبيا (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس
2011

الاسم:
الأستاذ/ محمد الخازمي

المنصب:
رئيس المكتب التمثيلي

العنوان:
برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف: +218 (21) 336 2310، +218 (21) 336 2311
فاكس: +218 (21) 336 2312
albaraka.com

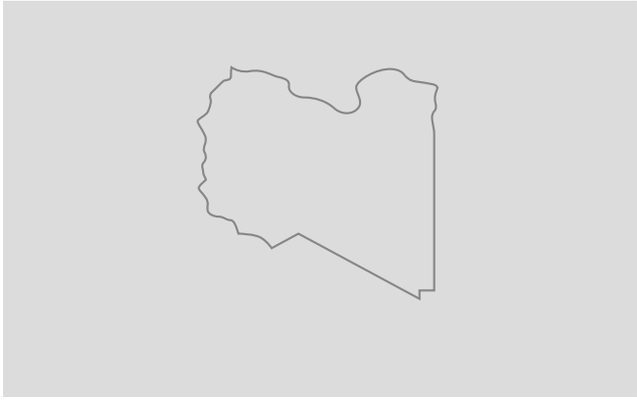

استطالة أمد الأزمة السياسية إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية أثرا بشدة على المالية العامة والناتج المحلي الإجمالي الليبي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عام 2016. وتتوقف التوقعات الاقتصادية والاجتماعية على استعادة الاستقرار الدائم، فضلا عن برامج لإعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

افتتحت مجموعة البركة المصرفية مكتبها التمثيلي الجديد في طرابلس في أوال عام 2013 لتموضع المجموعة ريثما تعود الأوضاع في ليبيا إلى طبيعتها. ويقدم المكتب التمثيلي الدعم ويقوم بأعمال التنسيق مع وحدات مجموعة البركة المصرفية بهدف بناء علاقات مع الهيئات التنظيمية والبنوك المحلية واكتشاف الفرص المتوفرة في السوق في الوقت المناسب.

حوكمة الشركات

لقد تأسست مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتجمع ما كان في ذلك الوقت 11 بنكا مستقلا تشترك في ملكية مشتركة ورؤية أخلاقية واحدة، ولكنها بخلاف ذلك منفصلة في كل شيء، لتجمعها تحت إدارة مجموعة واحدة ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وبشكل مستمر على المدى الطويل. ومنذ البداية اعتبرت مجموعة البركة بأن اعتناق حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة هو شرط ضروري لضمان إدارة فعالة للمجموعة. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المستمرة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسئولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريا لبناء بنية حوكمية شاملة يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسئوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسئولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع والإشراف على استراتيجية عمل وأولويات المجموعة، وكذلك عن وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام، ويكون مسئولا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما إنه مسئول عن جمع وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة وتعظيم قيمة طويلة الأمد للمساهمين. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال، من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضا، ضمن أمور أخرى، مسئولا عن ما يلي:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض الشركة،
- وضع هيكل ومسئوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية،
- تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات لمجموعة البركة المصرفية،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق،
- الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبا، وفقا لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة،
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة،
- الموافقة على أية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية،
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات،
- تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية،
- القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوبا من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يضمن المجلس أن تكون الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسئولية ويطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والامتثال بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسئولية مجلس الإدارة عن ضمان تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام مجموعة البركة المصرفية بجميع

القوانين والأنظمة، ولاسيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. لقد قام المجلس بتفويض مسئولية متابعة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويتم أداء هذه المسئولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية، وضمان وجود منهجية فعالة للالتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال. تقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وفي أكتوبر 2010 وضع مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من «الوحدة رقم إتش سي» من «كتاب القواعد» فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014، أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تم اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة لضمان الامتثال بهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بجميع التعديلات التي طرأت على المتطلبات والخطوات التي تم وضعها تبعا لذلك. تتم إحاطة مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميعا علما بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي تم وضعها لمعالجته. وبناء على هذا الإجراء، تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقا بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنه ليس عضوا مستقلا في مجلس الإدارة حسبما هو منصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

إن أعضاء لجنة التدقيق والحوكة التابعة لمجلس الإدارة يملكون المعرفة الكافية بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية وبالتالي فهم مؤهلون للإشراف على تدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية.

تقوم مجموعة البركة المصرفية على نحو مستمر بضمان أن يكون مساهمو الأقلية في المجموعة ممثلين تمثيلا جيدا في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسئولية إضافية عن حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات مجلس الإدارة كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يجب على الأعضاء أن يحافظوا على اتصال غير رسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويضمن أن يستلم جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمين سر المجلس الذي يكون مسئولا عن تأمين الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي ينظرها المجلس، وحيث يعتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة بوجوب تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة من ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين على ذلك.

لا يوجد حد أعلى للسن يتوجب عنده على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. تنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواحدة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفا لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه/ تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا،
- عند استقالة العضو رسميا من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو
- تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان. كجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات «صالح ومناسب» لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. تجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وطبقا لأفضل ممارسات حوكمة المؤسسة، يوجد هناك خطة خلافة لمجلس الإدارة. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

يستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثالات لذلك العضو وغيرها من شروط تعيينه ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضوا ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة وهم مسئولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسئوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. لا توجد لأي عضو مجلس إدارة فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلون تماما عن الإدارة التنفيذية، كما أن كلا منهم مسئول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسئوليات منفصلة ومحددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

لا تقدم مجموعة البركة المصرفية أية حوافز أسهم مرتبطة بالأداء للمجلس أو الإدارة التنفيذية. تتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب المكافأة التي تدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولين والموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. يمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة شركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح «مستقلين» في كتاب قواعد المصرف المركزي.

في عام 2016 كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبدالله كامل – رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ عبدالله صالح كامل – نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
4. الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل
5. الأستاذ محي الدين صالح كامل
6. الأستاذ فهد عبدالله الراجحي

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ عبدالله عمار السعودي – نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ صالح محمد اليوسف
3. الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ جمال بن غليطة
5. الدكتور باسم عوض الله
6. الأستاذ سعود صالح الصالح

عضو تنفيذي

السيد عدنان أحمد يوسف – الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة 3 سنوات في 23 مارس 2014.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان تابعة للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسئوليات محددة لكل منها. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية السيد عبدالله صالح كامل وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبد الإله صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسئولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة السيد إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) وتضم في عضويتها السيد صالح اليوسف (عضو مستقل) والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو غير تنفيذي). تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة مستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضا بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو موصوف أدناه.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. عندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسئولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسئولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما إنها مسئولة أيضا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

يرأس السيد صالح اليوسف لجنة التدقيق والحوكمة وتضم في عضويتها السيد إبراهيم فايز الشامسي والدكتور باسم عوض الله وجميعهم أعضاء مستقلون. ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة رسميا أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسئولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. تقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية ولإعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في والموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

تقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتضمن اللجنة أن يتم توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسئولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. تتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأية مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأية سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه مجموعة البركة أو وحداتها التابعة إلى لجنة التدقيق والحوكمة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

تقوم اللجنة أيضا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقدم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناء على النتائج التي تتوصل إليها.

وضع مجلس الإدارة نظاما للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسئول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس السيد سعود صالح الصالح (عضو مستقل) لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة (عضو مستقل) والسيد فهد الراجحي والسيد محي الدين صالح كامل (عضوين غير تنفيذيين). تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات من لجنة المخاطر. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسئولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك لضمان وجود تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة المسئولية الاجتماعية التابعة للمجلس

يرأس الدكتور باسم عوض الله (عضو مستقل) لجنة المسئولية الاجتماعية التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبد الاله صباحي والسيد فهد عبدالله الراجحي. تكون اللجنة مسئولة عن قيادة برنامج المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة. تشرف اللجنة على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسئولة اجتماعيا بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

تهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسئولية الاجتماعية كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. تنفذ اللجنة التزامها بروح المسئولية الاجتماعية المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

وفقا لنظام اللجنة الداخلي المكتوب الذي اعتمدته، تضم اللجنة في عضويتها ما لا يقل عن أربعة أعضاء من مجلس الإدارة. يتم إبلاغ جميع محاضر وتقارير اجتماعات اللجنة لجميع أعضاء مجلس الإدارة.

هيئة الرقابة الشرعية

يتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة. تشارك هيئة الرقابة الشرعية بنشاط في تطوير منتجات وخدمات المجموعة وتقوم بالمصادقة أو الإشراف على مصادقة هيئات الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. في قيامها بمسئولياتها، يكون لهيئة الرقابة الشرعية الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. وبالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات، تقوم اللجنة بتدقيق عمليات المجموعة من منظور شرعي إسلامي.

تجتمع هيئة الرقابة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. تتم دفع مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة بالإضافة إلى مكافأة لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره، مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. لا يتم دفع أية مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء اللجنة.

جدول حضور الاجتماعات خلال العام 2016

أسم المجلس / اللجنة	عدد الاجتماعات في 2016	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات الذي حضرها
مجلس الإدارة	7	2016/02/21 2016/03/20 2016/05/10 2016/06/12 2016/08/07 2016/11/13 2016/12/23	الشيخ صالح عبدالله كامل	6
			الأستاذ عبدالله عمار السعودي	7
			الأستاذ عبدالله صالح كامل	7
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	7
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	7
			الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي	7
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	7
			الأستاذ جمال بن غليطة	6
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	7
			الدكتور باسم عوض الله	7
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	7
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	7
			الأستاذ سعود صالح الصالح	7
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	4	2016/01/28 2016/05/09 2016/10/23 2016/12/12	الأستاذ عبدالله صالح كامل	3
			الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي	4
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	4
لجنة التدقيق والحوكمة	6	2016/02/21 2016/05/10 2016/08/07 2016/08/15 2016/11/13 2016/12/22	الأستاذ صالح محمد اليوسف	6
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	6
			الدكتور باسم عوض الله	6
لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة	4	2016/01/13 2016/05/09 2016/09/04 2016/12/11	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	4
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	4
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
لجنة المخاطر	3	2016/02/10 2016/05/09 2016/11/10	الأستاذ سعود صالح الصالح	3
			الأستاذ جمال بن غليطة	3
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	3
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	3
لجنة المسئولية الاجتماعية	3	2016/02/20 2016/06/12 2016/11/12	الدكتور باسم عوض الله	3
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	2
			الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي	3
			الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	3

مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبداللّه كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة، ويرأس حالياً مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وعضو الهيئة الاستشارية لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB). كما أنه عضو في مجالس إدارة العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية في جميع أنحاء العالم. يعد الشيخ صالح كامل رجل أعمال سعودي معروف ومرموق ومن رواد الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي، ويملك خبرة عريضة تفوق 50 عاماً في هذا المجال. كما أنه مؤسس مجموعة دله البركة ومجموعة البركة المصرفية. وتقديراً لإنجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي تم تجسيدها في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم "إعمار الأرض"، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال حياته المهنية. الشيخ صالح كامل، حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبداللّه عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله عمار السعودي رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين. وعضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني بيروت. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980م حتى 1994م. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي من 1972م – 1980م. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاما شغل خلالها مناصب مختلفة. الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي، ويملك خبرة تزيد على خمسة عقود في هذا المجال. وقد تلقى العديد من الأوسمة والميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب «الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً» في عام 1980م في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصية مصرفية" عام 1990م من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة «الشخصية المصرفية العربية» في العام 1993م من اتحاد المصارف العربية، إلى جانب العديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977م، والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام 1993م. كما منح مؤخراً جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير – التابع للجامعة العربية في عام 2012م. الأستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل الرئيس التنفيذي لمجموعة دله البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار). وقد شغل الأستاذ عبدالله كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دله وصولا إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام 1999م، عندما شغل منصبه الحالي. يملك الأستاذ عبدالله كامل خبرة تمتد لأكثر من 28 عاماً في مختلف المجالات. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المئوية، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبدالله كامل، رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح اليوسف عضو مجلس إدارة بنك البركة في لبنان. شغل في السابق منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي ش.م.ك. وقبل ذلك شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي والبنك المركزي الكويتي. كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، البحرين، ورئيس مجلس مستشاري المؤسسة العربية المصرفية – داوس آند كو، فرانكفورت، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة، وعضو مفوض في مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال في الكويت. الأستاذ صالح اليوسف عضو في مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها مجموعة الأوراق المالية، وبنك الخليج ش.م.ك في الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب في البحرين، والبنك الأهلي المتحد ش.م.ب في لندن، ومؤسسة الخليج للاستثمار. الأستاذ صالح اليوسف يملك خبرة مصرفية تزيد عن 34 عاماً، وهو كويتي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قاد الأستاذ عدنان مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة الجزائر وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة لبنان، والبنك الإسلامي الأردني وبنك البركة مصر وبنك البركة سورية، وبنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود. ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارات كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتل في المملكة العربية السعودية.

كما ترأس الأستاذ عدنان مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومقره لبنان لدورتين متتاليتين، (2007–2013). وقد حصل الاستاذ عدنان على وسام «الجدارة من الدرجة الأولى»، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين في عام 2011. كما يحمل لقب السفير الأممي للمسئولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية، علاوة على حصوله مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية للعام (2004 و 2009). كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لاريبا". ومنحته جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. كما منح الوسام الرئاسي السوداني للتميز في المسئولية الاجتماعية في ديسمبر عام 2015. في عام 2016 تقلد الأستاذ عدنان لقب «مفوض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030»، كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك في مؤتمر عمان الدولي للمسئولية الاجتماعية 2016. الأستاذ عدنان حاصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة. وقبلها عمل الأستاذ عدنان لدى المؤسسة العربية المصرفية لأكثر من 20 عام توجها بعضوية مجلس إدارتها.

الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله صباحي نائب رئيس مجموعة دله البركة، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة في البحرين،

وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى. يتمتع الأستاذ عبدالإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 37 عاماً، قضى ال 26 سنة الأخيرة منها مع مجموعة دله البركة في المملكة العربية السعودية. الأستاذ صباحي مصرفي سعودي معروف حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سوريا. شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء. تمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي لأكثر من 44 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ إبراهيم الشامسي مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليطة

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ جمال بن غليطة هو الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات الإسلامي ورئيس مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة. علاوة على ذلك، بن غليطة عضو مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية وشركة تنفيذ المحدودة. بن غليطة إماراتي الجنسية تمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن 26 عاماً، شغل خلالها مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في الإمارات الإسلامي ومجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. وتشمل إنجازاته التخطيط لإطلاق الإمارات الإسلامي وإنشاء قطاعات أعمال جديدة في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الصيرفة الخاصة وإدارة الأصول وأموال الإمارات. علاوة على ذلك الرقابة على نمو أعمال صيرفة العملاء وإدارة الثروات. الأستاذ جمال بن غليطة حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، ومصرف عجمان، وشركة غلفا للمياه المعدنية. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب عدد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين. يملك الأستاذ بن فاضل خبرة لأكثر من 31 عامًا في قطاع الخدمات المصرفية، وهو مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ باسم عوض الله

عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله هو المبعوث الشخصي لجلالة الملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمبعوث الخاص إلى المملكة العربية السعودية. وهو كذلك الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية الواقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة ونائب رئيس البنك العربي الأردن وعضو مجلس الإدارة، وعضو مجلس الإدارة في البنك العربي الوطني، المملكة العربية السعودية وعضو مجلس الإدارة في مجموعة البركة المصرفية، مملكة البحرين. وقد شغل في السابق العديد من المناصب الرسمية في الأردن منها السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1992م 1996م)، المستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1996م – 1999م)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999م – 2001م)، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن (أكتوبر 2001م – فبراير 2005م)، وزير المالية (2005م) مدير مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن (أبريل 2006م – نوفمبر 2007م)، رئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن (نوفمبر 2007م – سبتمبر 2008م). وعمل الدكتور باسم عوض الله أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010م وحتى 2013م. كما تم منحه مقعد الملك عبدالله بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز اكسفورد للدراسات الاسلامية في جامعة اكسفورد وذلك في عام 2012م. كما إنه عضو في المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط لجامعة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ونائب رئيس مجلس الأمناء لجامعة القدس، فلسطين. وحصل الدكتور عوض الله على وسام الحسين للخدمة المميزة، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك عدد من الأوسمة من مختلف الدول. الدكتور باسم عوض الله لديه خبرة متنوعة ولمدة 31 عاماً وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ودرجة البكالوريوس في الخدمة الخارجية والاقتصاديات الدولية والتجارة والتمويل الدوليين من جامعة جورج تاون.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المشاريع في شركة دله البركة القابضة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة دله للإنتاج الإعلامي، وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة. كما أنه عضو مجلس إدارة شركة دله للاستثمارات العقارية في مصر، وشركة ألماظة للتنمية العقارية في مصر، وشركة جبل عمر للتطوير، وشركة الخزامي للإدارة، والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، وشركة دله الصحية، والصندوق السعودي للفروسية، وشركة عكاظ للصحافة والنشر، كما أنه عضو في لجنة الإدارة في شركة دله البركة القابضة وعضو سابق في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة. الأستاذ محي الدين كامل شخصية نشطة في مجال العمل العام والمجتمع في السعودية، وهو رجل أعمال سعودي معروف، يمتلك خبرة 15 عاماً في مجالات متنوعة، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ فهد عبداللّه الراجحي

عضو مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة شركة إف.أيه.آر فينشر القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل، وشركة ريسوت للأسمنت، وشركة أسمنت نجران، وبنك البركة التركي للمشاركات. وقد شغل الأستاذ فهد في السابق منصب مدير عام الخزينة في بنك الراجحي في الفترة من فبراير 1995م وحتى مايو 2008م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 37 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال. الأستاذ فهد الراجحي رجل أعمال سعودي معروف، وحاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود الصالح رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية وعضو مجلس إدارة شركة الخليج للمجمعات السكنية. شغل في السابق عدة مناصب عليا منها رئيس مجلس إدارة شركة صائب – بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (السعودية) المحدودة، وعضو مجلس

إدارة الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، فضلا عن عضوية مجلس إدارة شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف). يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في مجال الخدمات المصرفية تربو على 32 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني في الرياض. ثم تدرج بعدها في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، الرياض، ثم منصب أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية. الأستاذ سعود الصالح شخصية سعودية مرموقة، حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أريجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية.

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسئولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسئوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. تقوم الإدارة التنفيذية بتمرير القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم تأمين تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام 2016، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والمالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشئون القانونية، والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية، والصيرفة التجارية، والمسئولية الاجتماعية. تكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق الامتثالات التي تتصل بوظيفة أو منصب ذلك العضو.

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، والمالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية والصيرفة التجارية والمسئولية الاجتماعية، والشؤون القانونية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسئولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر الخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والتمويل، والعمليات والشؤون الإدارية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. يرأس الرئيس التنفيذي لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، التمويل، الائتمان وإدارة المخاطر علاوة على مدير مراجعة وتحليل التسهيلات الائتمانية ومدير تحليل محفظة الائتمان.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. يرأس اللجنة رئيس العمليات والشؤون الإدارية، وتضم اللجنة في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والمالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين مساندين من كبار المسئولين في مجموعة البركة المصرفية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة رئيس العمليات والشؤون الإدارية، وتضم اللجنة في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والمالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسئولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والعمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف هو الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، ورئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر، وبنك البركة التركي للمشاركات، وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة مصر، وبنك البركة لبنان، وبنك البركة سوريا، وبنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود. كما أنه نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك البركة تونس، وشركة إتقان كابيتال – السعودية. شغل الأستاذ عدنان أحمد يوسف منصب رئيس اتحاد المصارف العربية لفترتين متتاليتين، وحصل على جائزة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة (وسام الكفاءة من الدرجة الأولى) كما حاز مرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التي يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، وجائزة تتويج للتميز في القيادة والأداء المؤسسي فئة "القيادة الحكيمة في مجال الصيرفة العربية عام 2012م، وجائزة "التميز في الإنجاز" لعام 2012م المقدمة من بيت التمويل الأمريكي "لا ربا". يملك الأستاذ عدنان أحمد يوسف خبرة مصرفية دولية تزيد على 41 عاماً، وهو شخصية مصرفية بحرينية مرموقة حاصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس تنفيذي – رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 36 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل أيضا سكرتيرا للجنة. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق لجميع البنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسئولية التدقيق على مراجعة بيئة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات، وكذلك إجراءات الرقابة لضمان الامتثال بمبادئ الشريعة والامتثال للمتطلبات الرقابية المحلية والعالمية. وقد رأس سابقاً فريق التدقيق في قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، وقبلها كان رئيس العمليات في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة (1980م).

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي

نائب رئيس تنفيذي – رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنامورثي بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكلة التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004م، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو – كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، أنفق 11 سنة في المؤسسة العربية المصرفية بعدها تولى إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية في مكتب الخزينة الوسطي. وعمل الأستاذ مورثي في سنواته الأولى كمحاسب في كل من الهند والبحرين.

الأستاذ كريشنامورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي – رئيس العمليات والشؤون الإدارية

يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق 40 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة (باكستان) المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006م كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشؤون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه بعد مسيرة مهنية ناجحة في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أميركان إكسبرس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن. وبدأ حياته المهنية في بنك حبيب المحدود عام 1973م.

الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب

نائب رئيس تنفيذي – رئيس المالية

يملك الأستاذ حمد عقاب خبرة مصرفية تربو على 23 عاماً في الشؤون المالية والتدقيق. ويشغل منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر. علاوة على ذلك، فإنه يشغل منصب رئيس لجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات، وعضو في لجنة التدقيق في البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر، وعضو لجنة المسئولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في فبراير 2005م، عمل الأستاذ حمد عقاب كمدير أول في دائرة التدقيق الداخلي بمصرف الشامل. وقبل ذلك كان عضواً في فريق التدقيق في مجموعة آرثر أندرسون.

الأستاذ حمد عقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري عالمي معتمد.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي

نائب رئيس أعلى – رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

يملك الأستاذ بيتر سُلاي خبرة مصرفية دولية تتجاوز 40 عاماً في مجالات الائتمان، وإدارة المخاطر، والخدمات المصرفية للشركات، وتمويل التجارة وهو عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية منذ سبتمبر 2006م. في السابق عمل مع بنك الخليج الدولي ش.م.ب، حيث انضم إليه في عام 1979م كمسئول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى في لندن، المملكة المتحدة وثم تدرج في مجال الائتمان وتطوير الأعمال قبل أن يتم تعيينه رئيس الائتمان وعضو لجنة المخاطر للمجموعة. وقبل ذلك، عمل في بنك مونتريال الكندي، وعين لاحقا كممثل للبنك للشرق الأوسط.

الأستاذ بيتر سُلاي حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة بودابست، وعلى شهادة مصرفية من معهد المصرفيين الكنديين. وقد تخرج من برنامج الإدارة المتقدمة من معهد الانسيد– فرنسا.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 32 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية ومؤسسات مالية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انضم إلى مجموعة البركة

المصرفية في منصب نائب رئيس أول – رئيس الشؤون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل مديراً للشؤون القانونية في بنك البركة الإسلامي (البحرين)، وقبل ذلك عمل في سلطنة عُمان منذ عام 2001م حتى 2004م في شركة محاماة دولية، وفي سلطنة عمان تم اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على بكالريوس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق

نائب رئيس أعلى– رئيس الخدمات المصرفية التجارية

يتمتع الأستاذ محمد القاق بخبرة مصرفية تزيد عن 25 عاماً في الخدمات المصرفية التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014م، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009م إلى 2012م. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990م، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر.

الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أعلى – رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز 33 عاماً في مجال الخزينة والعمليات. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في يونيو 2007م في منصب نائب الرئيس، ثم تمت ترقيته إلى منصبه الحالي في 2008م. وقبل ذلك شغل منصب مدير الخزينة في بنك الإسكان، البحرين، حيث تولى مسئولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك، وكان عضواً في عدد من اللجان الإدارية في البنك. كما عمل سابقاً في مصرف الشامل، البحرين في منصب مدير عمليات الخزينة، وفي بنك الخليج المتحد، البحرين.

الأستاذ خالد القطان حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ قطب يوسف علي

رئيس الامتثال للمجموعة

الأستاذ قطب يوسف علي هو مهني متخصص مع أكثر من 36 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية. انضم الأستاذ يوسف علي إلى مجموعة البركة المصرفية في يناير عام 2012م. قبل ذلك، عمل الأستاذ يوسف علي مع المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)، البحرين لمدة 18 سنة في مختلف المناصب، ومنها رئيس الامتثال للمجموعة، حيث كان مسئولا عن الإشراف على وتنسيق مهام وأنشطة الامتثال، بما في ذلك الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية عبر شبكة وحدات المؤسسة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين في عام 2009م، شغل الأستاذ يوسف عددا من المناصب العليا في قسم العالم العربي والمصرفية العالمية في المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب). قبل ذلك عمل لبنك تابع للمؤسسة حيث شغل عددا من المناصب العليا ومنها رئيس التدقيق الداخلي والمالية.

وبدأ الأستاذ يوسف علي حياته المهنية مع شركة بيت مارويك ميتشل وشركاه (الآن KPMG)، لندن. الأستاذ يوسف علي هو زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة.

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم

نائب رئيس أول– رئيس المسؤولية الاجتماعية

الدكتور إبراهيم لديه خبرة أكثر من 20 سنة وهو رئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية في المجموعة، ومتخصص في الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلة الشرعية. وقام بوضع استراتيجيات وعمليات لضمان أن أعمال البركة تساهم في مجتمعاتها. سابقا، كان الدكتور علي مستشار قانوني في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون (بامتياز). وقد شارك أيضا في برامج القيادة مثل «القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن الـ21» في جامعة هارفارد و«القيادة التحويلية» في جامعة أكسفورد. وقد شغل مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية. وتم منحه لقب القائد العالمي الشاب في المنتدى الاقتصادي العالمي.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية الآخذة بالتزايد. إن وظيفة الامتثال في المجموعة تدعم الوحدات وتحدث السياسات حينما يكون ذلك ضروريا. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والتدريب الفعال للموظفين. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي تنطوي على مخاطر انتهاك نص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية السارية التطبيق.

يقوم مسئول الامتثال في المجموعة بصياغة إستراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة للتنفيذ في جميع أنحاء المجموعة. وهي تعكس المبادئ والممارسات الرئيسية التالية والتي هي مترسخة بحزم في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة،
- ضمان أن تجري مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة من وحداتها التابعة أعمالها وفقا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية،
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسئولية كل فرد في المجموعة،
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

وظيفة مستقلة

وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية هي وظيفة مستقلة تكون مسئولة عن ما يلي:

- التشخيص والتقييم الفعال لمخاطر الامتثال،
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات،
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال،

- مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال،
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور الرقابية.

يرجع مسئول الامتثال بالمجموعة في المسئولية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يقوم مسئول الامتثال بتوفير بالإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة حيثما يرى المجلس ذلك مطلوبا. وإضافة إلى ذلك لمسئول الامتثال بالمجموعة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضروريا. توجد وظائف امتثال في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تدعم مسئول الامتثال بالمجموعة. وعلى مستوى المجموعة يكون مسئول الامتثال بالمجموعة مسئولا عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع شبكة فروعها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال. تتطلب سياسة الامتثال بمجموعة البركة المصرفية من جميع الوحدات التابعة والمسئولين والموظفين الامتثال بجميع القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير ممارسات السوق الجيدة.

وتقع مخاطر الامتثال في المجموعة تحت الفئات التالية:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات،
- مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب،
- العقوبات الدولية، و
- قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (قانون الامتثال الضريبي أو فاتكا)

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية مستمرة، ويتم تمرير هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتم تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وعلاوة على ذلك، لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين على جميع الموظفين الامتثال بها في جميع الأوقات. إن الغرض من مدونة السلوك هو لمنع أي ممارسة خاطئة ولتشجيع الممارسة الاخلاقية في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسئوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسئوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ في كافة الأوقات.

وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. يتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن مخاوفهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم. تشمل عمليات الإفصاح التي يتوجب الإبلاغ عنها المخالفات القانونية أو الرقابية والاحتيال وأية ممارسات غير سليمة.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

تتم إدارة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة بجدية تامة. تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة فيما يخص مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني بالعميات المالية والتي يتم بدورها تضمينها في سياسات مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. لدى المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات «اعرف عميلك» والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. تمنع هذه السياسات جميع الوحدات العاملة من إنشاء أية علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسئولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. يتحمل مسئولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسئولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وعن النظر في أية شكوك أو مخاوف حول عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة عينت مجموعة البركة المصرفية مسئول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسئولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر، وتنسيق أنشطة مسئولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس وإلى مجلس الإدارة حول الأمور الهامة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للمجموعة المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال بالعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالا الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات واحدة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الكبيرة للغاية التي فرضت.

ونتيجة لإدراك المجموعة لهذه المخاطر، وضعت لها سياسة خاصة بالعقوبات لتأمين الامتثال بكافة أوامر العقوبات ذات الصلة. تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

يتم تحديد استراتيجية وسياسة المجموعة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة ويتم تنفيذها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. يتم توجيه المزيد من الاهتمام للالتزام بالعقوبات وتنفيذ أنظمة المراقبة نحو إدارة وتقليل مخاطر العقوبات. وإدراكا منها لمسئولياتها في هذا الصدد، تلتزم المجموعة بتحسين إطار العمل لإدارة مخاطر العقوبات فيها على نحو مستمر.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك

التشريع الأمريكي المعروف بفاتكا يهدف إلى منع التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة وذلك عن طريق إخفاء أموالهم في حسابات مع بنوك غير أمريكية، إلى قانون في عام 2010. يشترط قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية «فاتكا» على المؤسسات المالية الأجنبية مثل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة الدخول في «اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية» توافق بموجبها على تزويد هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية بهوية ومعلومات عن الحسابات التي يمتلكها أشخاص أمريكيون وحسابات الهيئات الأجنبية المملوكة لأمريكيين وإلا ستتعرض لاستقطاع ضريبي بنسبة 30% على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسة المالية الأجنبية. وإضافة إلى ذلك ستكون المؤسسات المالية الأجنبية مطالبة بحجز الضريبة على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسات المالية التي لم تدخل في اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية وعلى المدفوعات المدفوعة إلى أصحاب الحسابات الذين لا يردون على طلبات تأكيد وضعهم الأمريكي و/ أو لا يوافقون على قيام المؤسسة المالية الأجنبية بالإبلاغ عن معلومات الحساب إلى هيئة الإيرادات الداخلية.

لقد عرضت هيئة الإيرادات الداخلية صيغ اتفاقيات بين الحكومات نموذج 1 و 2 (اتفاقية حكومية) لتقليل نفقات الامتثال والقضايا التشغيلية المتعلقة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي. لقد أعلنت معظم الدول بما فيها البحرين، حيث تعمل وحدات المجموعة، أنها وقعت أو تتوقع أن توقع على نموذج الاتفاقية الحكومية رقم 1 مع الولايات المتحدة. وإذا ما تم توقيع هذه الاتفاقية وفقا للوائح التنظيمية للقانون، ستكون الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية مطالبة فقط بالإبلاغ عن المعلومات المرتبطة بالحسابات الأمريكية إلى سلطاتها المحلية المعنية، التي ستقوم بدورها بتوصيل هذه المعلومات إلى هيئة إيرادات الداخلية الأمريكية.

ومنذ البداية اتخذت مجموعة البركة المصرفية الخطوات الضرورية لنشر الوعي عن فاتكا ووظفت استثمارات ضخمة في التدريب، والموظفين، والأنظمة لضمان تنفيذ القانون الجديد في جميع وحداتها. لقد تم وضع استراتيجية وسياسة صلبة خاصة بقانون الامتثال الضريبي في المجموعة ويجري حاليا تنفيذهما في جميع أنحاء المجموعة. وبناءا على ذلك، فأن جميع وحدات المجموعة هي جاهزة بشكل جوهري للامتثال لمتطلبات الابلاغ والحجز المتعلقة بالقانون وفقا للتواريخ التنفيذية التي أعلنتها السلطات الأمريكية.

وفي العام 2014 نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معيار الإبلاغ المشترك، والذي هو مدعوم من قبل مجموعة العشرين من اجل تحسين الإفصاح الضريبي من خلال التبادل التلقائي للمعلومات حول الأصول المالية للخاضعين للضريبة لبلد ما والمقيمين في بلدان أخرى مشاركة في برنامج معيار الإبلاغ المشترك. وتقوم المجموعة والوحدات المصرفية التابعة لها بتوسيع سياسات وإطر الفاتكا لتشمل معيار الإبلاغ المشترك. ونتيجة لذلك، فأن جميع أعضاء المجموعة يقوم باتخاذ الخطوات الضرورية لكي يكونوا في امتثال تام مع متطلبات معيار الإبلاغ المشترك ريثما يتم اعتماد هذه المتطلبات من قبل البلدان التي تعمل فيها وحدات مجموعة البركة المصرفية.

سياسة الافصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء «أ»، ومعايير الافصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على، الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة.

ولكي تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الافصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أية معلومات ذات صلة أخرى يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن ونشر جميع المعلومات الجوهرية لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

في حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس دائرة الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. لن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بالإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. لقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز استعلام على موقع المجموعة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقا لمتطلبات الافصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الانترنت.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال لها.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي التشريع النهائي الذي أدخل إطار بازل 3 حيز التنفيذ وأصبح نافذا ابتداء من الأول من يناير 2015. ويتضمن إطار بازل 3 تنقيح جوهري لتعريف رأس المال الرقابي. ويؤكد الإطار إن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال تطبيق نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية الفئة 1. كما تتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات

الاحتفاظ بواقي لرأس المال. وبغرض احتساب هذه النسبة، ضمنت التعديلات الرقابية مبالغ فوق الحد الكلي للاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية، حقوق خدمة الرهونات، والأصول المؤجلة الضرائب من الاختلافات المؤقتة سوف تختصم من تلك النسبة على مدى مراحل وتختصم بالكامل في يناير 2019. إن الوضع الراهن لرأس المال هو كاف لتلبية المتطلبات الرقابية الجديدة لرأس المال.

وفقا لسياسة الامتثال للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول الامتثال يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان امتثال المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، وبشكل خاصة ضمان أن يتم القيام بجميع نشاطات المجموعة وفقا لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا لأفضل الممارسات.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت الإدارة التنفيذية للمجموعة إجراءات متعددة تساعد على مراقبة نشاطات المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل بكفاءة عالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم) «معاملات الأطراف ذات الصلة». تعامل المجموعة جميع هذه المعاملات على أساس تجاري كامل، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الايضاح رقم «23» في الحسابات المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2016.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أقرَها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إنّ دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسئولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من امكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدِد ذلك سياسات البنك، بالرجوع بوجه خاص إلى مدوَنة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

سياسة المكافآت والافصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال هذا إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسيا من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. سوف تقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن يقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة شئون مجلس الإدارة والمكافآت (لجنة شئون المجلس والمكافآت) بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفا يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصا معتمدا في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذا لمخاطر كبيرة إذا كان رئيسا لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالا لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءا على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة شئون المجلس والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة شئون المجلس والمكافآت

تتحمل لجنة شئون المجلس والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. تتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة شئون المجلس والمكافآت، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل

شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة، فضلا عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.

- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيرا من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأني للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في دوائر إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة شئون المجلس والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات (49,000 دولار أمريكي. [2015: 42,623 دولار أمريكي]). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنه شئون المجلس والمكافآت يرجى الرجوع الى أعلاه.

الاستشاريون الخارجيون

استخدمت المجموعة مستشارين خارجيين لإجراء تحديثات بسيطة على عملية المكافآت خلال العام من أجل إعداد تقارير مناسبة للجنة شئون مجلس الإدارة والمكافآت.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. تخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. لا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساسا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا ، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. لقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضا تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لدوائر الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة شئون المجلس والمكافآت إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولا إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

في تحديده لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

تستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقا للسلطة التقديرية للجنة شئون المجلس والمكافآت.

إن تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقق حد أدنى من الأهداف المالية. تضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيا. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. تضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة. يجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للدوائر والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورا كبيرا في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. تتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. تلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دورا في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تم تصميمها تخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. يقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. يضمن المجموعة أن لا يحد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأسماله. تعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. هذا يضمن أن يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقا لاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

يأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال، و

(ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظل لجنة شئون المجلس والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، وسوف تقوم لجنة شئون المجلس والمكافآت باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم اللاحق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

في السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجله.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيرا، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيرا، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع.

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبا، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. تتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاما معينة تمكن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبا، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة / غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة ٣ سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. يتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقا لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. يتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف مع الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. يتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقا لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. يتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف مع الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجور بأكثر من 100,000 دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	%40	حالا	–	–	نعم
أسهم معجلة	–	حالا	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	%0	على مدى 3 سنوات	–	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	%60	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة شئون المجلس والمكافآت، استنادا إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجور المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	2016	2015
• بدل حضور	475,000 دولار أمريكي	417,000 دولار أمريكي
• المكافأة	1,500,000* دولار أمريكي	1,500,000 دولار أمريكي
• أخرى	220,689 دولار أمريكي	229,911 دولار أمريكي

[الأخرى تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس]

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2017

(ب) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين والآخذين للمخاطر والخاضعين لهذه السياسة 3,695,923 دولار أمريكي (2015: 3,564,175 دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 9 (2015: 9).

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2016 بلغت 2,886,278 دولار أمريكي (2015: 2,361,029 دولار أمريكي).

(ج) المنح المؤجلة

يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجله ومتغيرة ذللك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقا بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور اعلاه لشراء اسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاث سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ اجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 4,329,419 دولار أمريكي (2015: 3,541,544 دولار أمريكي).

(د) تعويض إنهاء الخدمة. صفر (2016 – 2015)

1) مكافآت الموظفين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2016

فئة الموظفين	الرقم	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة				
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع	المجموع
الاشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	2	1,748,013	433,233	2,181,246	2,434,655	3,651,984				6,086,639	8,267,885
الموظفين،عدى عن الأشخاص المعتمدين) العاملين في وظائف تحت البند 3	7	1,947,910	630,005	2,577,915	451,623	677,435				1,129,058	3,706,973
المجموع	9	3,695,923	1,063,238	4,759,161	2,886,278	4,329,419	0	0	0	7,215,697	11,974,858

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2015

فئة الموظفين	الرقم	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة				
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع	المجموع
الأشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	2	1,653,308	620,753	2,274,061	1,889,788	2,834,682				4,724,470	6,998,531
الموظفين،عدى عن الأشخاص المعتمدين) العاملين في وظائف تحت البند 3	7	1,910,867	600,446	2,511,313	471,241	706,862				1,178,103	3,689,416
المجموع	9	3,564,175	1,221,199	4,785,374	2,361,029	3,541,544	0	0	0	5,902,573	10,687,947

2) المكافآت المؤجلة

	2016			
		الأسهم		
	نقدا (دولار أمريكي)	العـدد	دولار أمريكي	أخـرى	المجموع (دولار أمريكي)
الرصيد الافتتاحي					
المكافأة خلال السنة	2,361,029		3,541,544	1,221,199	7,123,772
المدفوع / الصادر خلال السنة	2,886,278		4,329,419	1,063,238	1,063,238
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر					
الرصيد الختامي	5,247,307		7,870,963	2,284,437	15,402,707

	2015			
		الأسهم		
	نقدا (دولار أمريكي)	العـدد	دولار أمريكي	أخـرى	المجموع (دولار أمريكي)
الرصيد الافتتاحي					
المكافأة خلال السنة	0		0	0	0
المدفوع / الصادر خلال السنة	2,361,029		3,541,544	1,221,199	7,123,772
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر					
الرصيد الختامي	2,361,029		3,541,544	1,221,199	7,123,772

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر لمجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2، وحيث يكون لازما متطلبات بازل 3، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة. تتم بشكل دوري مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات التخفيف من هذه المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛

(ب) خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛

(ت) خلق موظفين مؤهلين مهنيا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛

(ث) الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛

(ج) في جميع أنحاء المجموعة، الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسئولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تلك المعاملات؛

(ح) الامتثال الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات الرقابية؛

(خ) الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

يتم تنفيذ نظام لتوحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات بازل 2. وعن طريق هذا النظام يمكن استرجاع البيانات المطلوبة آليا في المركز الرئيسي. والتنفيذ العام لنظام إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى كل وحدة في مراحل متقدمة جدا ومن المتوقع الانتهاء منه في العام 2016.

واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بمتابعة أهداف رئيسية خمسة هي:

1. التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة لغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة.
2. قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
3. استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر إدارة المخاطر عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
4. أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
5. أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملة الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعا فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن والسيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

يتم التخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريا.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة الامتثالات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة بحالها.

قطعت مجموعة البركة المصرفية والوحدات المصرفية التابعة لها شوطا طويلا في تنفيذ نظام التصنيف الائتماني لتحسين إدارة مخاطر الائتمان، واحتساب احتمالية التعثر (PD) والخسارة بافتراض التعثر (LGDs) وذلك لحساب خسائر التمويل المتوقعة (ECL).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الامتثالات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي – وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار، ومع ذلك فإنها تقوم باستخدام طرق مناسبة لتقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 مذكورة في الإيضاح رقم 26 من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسئولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. تنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسئوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسئوليات الثقة والأمانة للمجموعة.

وكما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسئولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة الامتثالات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية مستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

وأخيرا، تم تنفيذ سياسة جديدة خاصة بمخاطر الاحتيال في عام 2016 للمساعدة في منع والرقابة على والتحقق من عمليات الاحتيال.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

صعدت المجموعة من جهودها لإدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) في عام 2016. وقامت بتقييم المخاطر، وحددت الأنظمة والضوابط وقامت بتنفيذ الحلول. ولدى المجموعة بالفعل سياسة وإجراءات شاملة لأمن تقنية المعلومات التي تتماشى مع الممارسات الرائدة في الصناعة المصرفية. وقامت المجموعة بتأسيس لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات في المكتب الرئيسي، وتقوم حاليا بتطوير إطار وسياسة ودليل جديد لإدارة مخاطر المعلومات على مستوى المجموعة.

مخاطر الامتثال

يتم تعريف مخاطر الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لأي منها بنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو الأنظمة أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. لقد تغير المشهد كثيرا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات

الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. يرجى العودة إلى القسم الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير.

مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. تشمل هذه المخاطر أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. كما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الامتثال بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. . وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية على أن المجموعة ملتزمة بمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على نسبة رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليتها المحددة سلفا لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراء التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية أو رأس المال عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... الخ.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أمورا حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعا على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 15.49% في 31 ديسمبر 2016، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% (تتضمن الواقي لحماية رأس المال CCB بنسبة 2.5%)

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في تنظيم ودعم استراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الإستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الإستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت استراتيجيات تقنيات المعلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من الحلول المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى جميع وحدات المجموعة. وتقوم اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بصورة مستمرة بمراقبة إستراتيجية تقنية المعلومات للمجموعة وتحديثها على أساس دوري لضمان بقاءها داعمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ويقيس برنامج توحيد البيانات المالية وإعداد التقارير، الذي يستند على الإنترنت، أداء المجموعة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية استنادا إلى الأهداف الإستراتيجية للمجموعة. يستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر. يقوم هذا البرنامج بالحصول على البيانات من كل وحدة بعملتها المحلية وإعداد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية الموحدة بالدولار الأمريكي. وبالتالي يمكن من جمع ومعالجة وإعداد تقارير وتحليل البيانات المتحصل عليها من مختلف الوحدات المصرفية.

نفذت جميع الشركات التابعة الأنظمة المصرفية الأساسية المختارة من القائمة المعتمدة من قبل المكتب الرئيسي، وذلك تلبية لمتطلبات البنك المركزي لزيادة استخدام العمليات الآلية. وتستخدم الوحدات لتابعة للمجموعة الآن أنظمة الأقمار الصناعية في مجالات مثل إدارة المخاطر، والأمن الإلكتروني والإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهواتف المتنقلة، وكذلك العديد من المجالات الأخرى. بعد دمج بنك البركة (باكستان) المحدود وبرج البنك المحدود، فقد بدأ البنكين بعملية اعتماد نظام مصرفي موحد كجزء من اندماجهما. وعموما فإن الأنظمة المصرفية الأساسية الجديدة والتي نفذت من قبل جميع وحدات المجموعة تقلل من الوقت اللازم لطرح منتجات التجزئة والحملات. كما أنها تزيد من التشغيل الآلي، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية والكفاءة.

وتعمل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المكتب الرئيسي مع الوحدات التابعة على إدخال أنظمة أتمتة عملية الامتثال لتشريعات مكافحة غسل الأموال الدولية وأعرف عميلك الدولية، فضلا عن قانون ضريبة الامتثال على الحسابات الخارجية IFRS9 وFATCA. كما تقوم هذه الأنظمة بغربلة المعاملات مقابل قائمة عقوبات مكتب مراقبة الأصول الخارجية.

كل وحدة مصرفية لديها مركز التعافي من الكوارث، الذي يتم اختباره ومراجعته مرة واحدة على الأقل في السنة. وقد اعتمدت المجموعة على وضع معيار موحد لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، ومساعدة جميع الوحدات التابعة لتبني أفضل الممارسات.

وتم تشكيل لجنة الأمن الإلكتروني على مستوى المجموعة في عام 2016 للتأكد من أن المجموعة ووحداتها التابعة لديها الموظفين والتكنولوجيا والسياسات الملائمة والرامية إلى حمايتها ضد عمليات الاحتيال أو الهجمات الإلكترونية.

كمصرف إسلامي، تمارس مجموعة البركة المصرفية جميع أعمالها بطريقة مسئولة اجتماعيا. وخلق التأثير الايجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف إستراتيجي للأعمال لديها.

أن مفهوم المسئولية الاجتماعية يتناسب بسهولة مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للبركة ورؤيتها.

الإسلام والمسئولية الاجتماعية

إن فلسفتنا هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر بوراثة الأرض على هذا الكوكب، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكا للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، نحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين. ومعنى ذلك إن الثروة التي أسبغها الله علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كأعضاء في مجموعة مصرفية مؤسسة وفقا للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأن علينا مسئولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت المادية أو البشرية).

إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل.

إننا نعتبر دور المسئولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسيا في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.

ثانيا: تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلا من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعا في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلا وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.

ثالثا: يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء «**برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية**» عام 2012م، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية.

أن نطاق برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية يشمل الخصائص الأولية والدنيا التالية لنموذج أعمال المجموعة:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتصف بالمسئولية الاجتماعية؛
3. الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحلية؛
5. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية ؛
9. رعاية وتشجيع المواهب المحلية،
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الحوكمة

تقوم لجنة المسئولية الاجتماعية في مجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة لجنة الإدارة للمسئولية الاجتماعية، والتي يتضمن دورها ما يلي:

1. المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية وتحديثه وفقا لأحدث الأبحاث والإستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة ككل.
3. ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة المسؤولية الاجتماعية.
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.
8. التنسيق مع برامج المسئولية الاجتماعية المحلية والدولية.

وقد تم نشر تقرير مفصل عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسئولية الاجتماعية للمجموعة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. علاوة على ذلك، سيكون هناك تقرير متوفرا يغطي أنشطة المسئولية الاجتماعية خلال العام الفائت على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما سوف تقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاص بها، وسيتم توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية على الركائز التالية:

1. برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الإسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
3. برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
4. برنامج أوقات البركة، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسئوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

إن هدف البركة هو جعل كافة أعمالنا مسئولة اجتماعيا. وبقدر ما يمكن، نحن نقوم بقياس تقدمنا. ولكننا في بعض المجالات لا زلنا نطور الأدوات السليمة للقيام بذلك. وبناء على أدوات القياس المستخدمة حاليا، والتي هي ليست شاملة بصورة كاملة، تمكنت البركة من قياس مساهمة برنامج المسئولية الاجتماعية بالمبالغ المقدمة للمجتمعات في هيئة تمويل وتبرعات على النحو التالي:

2012: 940 مليون دولار أمريكي

2013: 1,647 مليون دولار أمريكي

2014: 1,675 مليون دولار أمريكي

2015: 2,024 مليون دولار أمريكي

أولويات المسئولية الاجتماعية للبركة للأعوام 2016م – 2020م

نحن قررنا أن نمضي قدما ببرنامج المسئولية الاجتماعية إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعنا أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فأننا وبحلول العام 2020، نحن نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- إضافة 50,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين. ونحن سوف نفضل العمل مع العملاء الذين يوفرون ويحتفظون بالوظائف، كما يوفرون فرص متساوية للرجال والنساء.
- التمويل والتبرع لمجموعة متنوعة من المؤسسات التعليمية.
- التمويل والتبرع لمستشفيات الأطفال ومستشفيات معالجة السرطان ومرضى السكري، ووحدات غسيل الكلى.
- العمل مع العملاء الذين تتماشى أعمالهم بشكل وثيق مع أولويات المسؤولية الاجتماعية للبركة المذكورة أعلاه والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، تركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: لا للفقر، الصحة الجيدة والرفاهية، وجودة التعليم، والمساواة في الجنس، وطاقة نظيفة وسهلة المنال، والعمل اللائق والتنمية الاقتصادية، والابتكار الصناعي والبنية التحتية.

وبصورة إجمالية، تعهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 635 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016م – 2020م. وهي تخطط لتنفيذ ذلك من خلال خلق الوظائف، التمويل والتبرع للمؤسسات الصحية، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية، والمبادرات الأخرى التي تدعم تطور المجتمعات.

إجراءات الموافقة على التمويل والمسؤولية الاجتماعية

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن نموذج أعمالنا برمته يبقى مسئولا اجتماعيا. لقد قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات المسؤولية الاجتماعية للبركة فحسب، ولكن سنعطي أيضا أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

المستقبل

في عام 2016م، وقعت مجموعة البركة المصرفية على الميثاق العالمي للأمم المتحدة. ومن خلال قيامنا بذلك، نحن نأمل أن نتمكن من خلق توجه عام على مستوى الصناعة بتقديم برنامج البركة كمثال يقتدى به. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا هو فريد في تصميمه لكي يقدم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فأن مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة.

تقرير الهيئة الشرعية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة التقرير الشرعي التالي:

أولاً:

فقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم – 2016م – عدد ستة اجتماعات كانت بالمركز الرئيسي للمجموعة بمملكة البحرين، عدا واحدا كان ببنك البركة تونس، حيث درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2016م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها مجموعةً من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً:

لقد راقبنا وعن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2016م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان.

كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم(9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر2016م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها الخامس عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت في 20 مارس 2016م فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 3,962 مليون (ثلاثة ملايين وتسعمائة واثنين وستين ألف) دولار أمريكي زكاة، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2015م. هذا وقد تم دفع وتوزيع مبلغ قدره 3,078(ثلاثة ملايين وثمانية وسبعون ألف) دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 884 ألف (ثمانمائة وأربعة وثمانون ألف) دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2017 بمشيئة الله تعالى.

أما زكاة عام 2016 فإن المجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 0.38 سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

15 جمادى الآخرة 1438هـ الموافق 12 فبراير 2017م

رئيس وأعضاء الهيئة

الشيخ د. عبد الستار أبوغدة

عضو الهيئة

الشيخ د. عبد الله بن سليمان المنيع

عضو الهيئة

الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود

عضو الهيئة

الشيخ د. عبد العزيز الفوزان

عضو الهيئة

د. أحمد محي الدين أحمد

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,280,958
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة	(146,970)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**1,133,988**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(96,439)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(50,043)
إجارة منتهية بالتمليك	(398,331)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(43,812)
عقارات و معدات	(247,478)
أصول غير ملموسة	(80,721)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(58,321)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(47,938)
الأصول الضريبية المؤجلة	(108)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	14,927
تمويل أصول غير خاضعة للزكاة	2,052
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	873
المطلوبات الضريبية المؤجلة	6,217
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	32,553
مجموع الوعاء الزكوي	**167,419**
نسبة الزكاة	%2.5775
مجموع الزكاة المستحقة	**4,315**
عدد الأسهم بالآلاف	1,139,630
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.38**

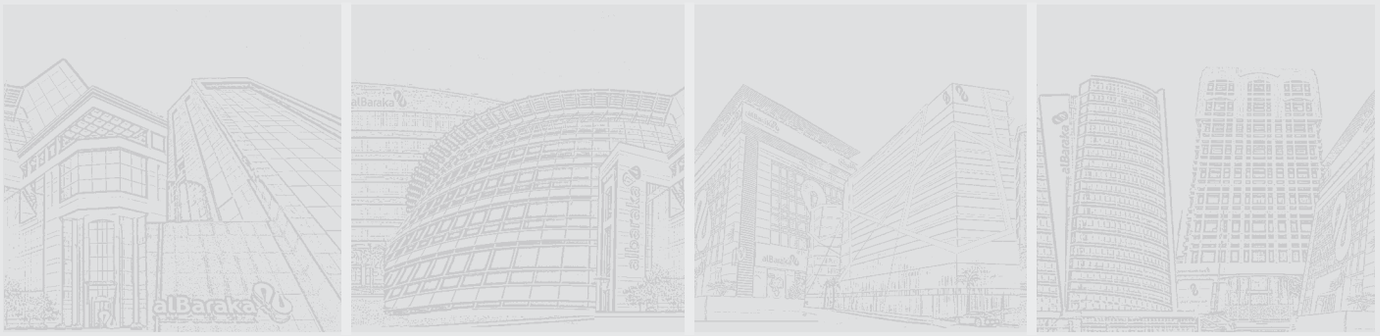

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2016، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن:البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات و الإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم: 45

22 فبراير 2017

المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	**2016** **ألف دولار أمريكي**	2015 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**5,073,418**	5,373,409
ذمم مدينة	4	**11,423,448**	11,959,052
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**1,582,396**	1,558,593
استثمارات	6	**2,629,131**	3,105,750
إجارة منتهية بالتمليك	7	**1,830,339**	1,734,457
عقارات ومعدات	8	**417,295**	444,608
موجودات أخرى	9	**469,238**	442,332
مجموع الموجودات		**23,425,265**	24,618,201
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**4,983,772**	4,841,099
مبالغ مستحقة لبنوك		**918,395**	808,268
تمويلات طويلة الأجل	10	**1,381,256**	1,497,208
مطلوبات أخرى	11	**856,467**	862,444
مجموع المطلوبات		**8,139,890**	8,009,019
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	12	**13,276,794**	14,514,599
حقوق الملاك	13		
رأس المال		**1,149,218**	1,115,746
أسهم خزينة		**(9,588)**	(8,464)
علاوة إصدار أسهم		**18,574**	17,662
احتياطيات		**181,971**	165,459
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**41,271**	38,529
تحويل عملات أجنبية		**(666,719)**	(461,948)
أرباح مبقاة		**497,374**	433,631
تخصيصات مقترحة		**68,857**	55,787
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم		**1,280,958**	1,356,402
حقوق غير مسيطرة		**727,623**	738,181
مجموع حقوق الملاك		**2,008,581**	2,094,583
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		**23,425,265**	24,618,201

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	**2016 ألف دولار أمريكي**	2015 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	14	**1,336,569**	1,223,215
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,114,019)**	(1,026,367)
حصة المجموعة كمضارب	15	**396,762**	345,415
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**(717,257)**	(680,952)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)		**619,312**	542,263
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية		**5,022**	5,583
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	14	**285,499**	272,941
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	16	**176,837**	200,513
دخل تشغيلي آخر	17	**78,859**	34,794
		1,165,529	1,056,094
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل	18	**(91,370)**	(56,541)
مجموع الدخل التشغيلي		**1,074,159**	999,553
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		**325,501**	298,927
استهلاك وإطفاء	19	**44,579**	50,054
مصروفات تشغيلية أخرى	20	**197,136**	186,890
مجموع المصروفات التشغيلية		**567,216**	535,871
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل المخصصات و الإضمحلال والضرائب		**506,943**	463,682
المخصصات والإضمحلال	21	**(122,154)**	(58,371)
صافي الدخل قبل الضرائب		**384,789**	405,311
الضرائب		**(117,153)**	(119,125)
صافي الدخل للسنة		**267,636**	286,186
العائد إلى:			
حقوق مساهمي الشركة الأم		**151,545**	162,741
حقوق غير مسيطرة		**116,091**	123,445
		267,636	286,186
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح – سنتات أمريكية	22	**13.29**	14.27

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاحات	**2016** **ألف دولار أمريكي**	2015 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		**384,789**	405,311
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	19	**44,579**	50,054
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	14.4	**238,315**	191,729
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	14.3	**(152)**	(145)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	17	**(14,804)**	(10,502)
(مكسب) خسارة من بيع إستثمارات عقارية	14.3	**(5,502)**	1,332
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	14.3	**(3,585)**	(1,509)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	14.3	**(667)**	(1,636)
مكسب من شركات زميلة	14.3	**(2,059)**	(652)
المخصصات والإضمحلال	21	**122,154**	58,371
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**763,068**	692,353
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إحتياطيات لدى بنوك مركزية		**859,261**	(804,579)
ذمم مدينة		**443,093**	(18,818)
التمويل بالمضاربة والمشاركة		**(40,793)**	(10,608)
إجارة منتهية بالتمليك		**(334,197)**	(431,386)
موجودات أخرى		**(24,167)**	3,510
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**142,675**	331,783
مبالغ مستحقة لبنوك		**110,126**	(403,225)
مطلوبات أخرى		**10,143**	(25,342)
حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**(1,238,504)**	378,244
ضرائب مدفوعة		**(147,598)**	(104,730)
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**543,107**	(392,798)
الأنشطة الاستثمارية			
صافي شراء الإستثمارات		**495,992**	(514,289)
صافي شراء عقارات ومعدات		**2,890**	(57,424)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		**2,329**	2,068
صافي (شراء) بيع استثمار في شركة زميلة		**(14,587)**	3,556
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**486,624**	(566,089)
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		**(115,952)**	841,539
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم		**(22,143)**	(32,816)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		**(212)**	171
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		**(9,018)**	(33,494)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية		**(147,325)**	775,400
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(323,137)**	(258,945)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**559,269**	(442,432)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**2,292,689**	2,735,121
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	23	**2,851,958**	2,292,689

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	العائدة إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم											
						التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		إحتياطيات				
	رأس المال	أسهم خزينة	علاوة إصدار أسهم	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	استثمارات	عقارات ومعدات	تحويل العملات الأجنبية	أرباح مبقاة	تخصيصات مقترحة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	مجموع حقوق الملاك
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2016	**1,115,746**	**(8,464)**	**17,662**	**124,585**	**40,874**	**2,229**	**36,300**	**(461,948)**	**433,631**	**55,787**	**1,356,402**	**738,181**	**2,094,583**
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–	–	–	–	–	172	(22,315)	(22,143)	–	(22,143)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	33,472	–	–	–	–	–	–	–	–	(33,472)	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	**(1,124)**	**912**	–	–	–	–	–	–	–	(212)	–	(212)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	–	–	–	–	–	**2,742**	–	–	–	–	**2,742**	**579**	**3,321**
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	–	–	–	–	**1,357**	–	–	–	–	–	**1,357**	**156**	**1,513**
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(204,771)	–	–	(204,771)	(118,366)	(323,137)
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–	–	–	–	–	**151,545**	–	**151,545**	**116,091**	**267,636**
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	**15,155**	–	–	–	–	(15,155)	–	–	–	–
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–	–	–	–	(11,396)	11,396	–	–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–	–	–	–	(57,461)	57,461	–	–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(31,424)	(31,424)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	–	–	–	–	–	–	–	–	(3,962)	–	(3,962)	–	(3,962)
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**22,406**	**22,406**
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**1,149,218**	**(9,588)**	**18,574**	**139,740**	**42,231**	**4,971**	**36,300**	**(666,719)**	**497,374**	**68,857**	**1,280,958**	**727,623**	**2,008,581**
الرصيد في 1 يناير 2015	1,093,869	(8,261)	17,288	108,311	39,310	3,073	–	(313,602)	343,398	54,693	1,338,079	736,544	2,074,623
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(32,816)	(32,816)	–	(32,816)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	21,877	–	–	–	–	–	–	–	–	(21,877)	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	(203)	374	–	–	–	–	–	–	–	171	–	171
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	–	–	–	–	–	(844)	–	–	–	–	(844)	(357)	(1,201)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	–	–	–	–	–	–	36,300	–	–	–	36,300	21,690	57,990
صافي الحركة في الإحتياطات الاخرى	–	–	–	–	1,564	–	–	–	–	–	1,564	505	2,069
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	(148,346)	–	–	(148,346)	(110,599)	(258,945)
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–	–	–	–	–	162,741	–	162,741	123,445	286,186
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	16,274	–	–	–	–	(16,274)	–	–	–	–
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–	–	–	–	(22,315)	22,315		–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–	–	–	–	(33,472)	33,472		–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(33,494)	(33,494)
تأثيرات إقتناء حقوق غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	(447)	–	(447)	447	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	1,115,746	(8,464)	17,662	124,585	40,874	2,229	36,300	(461,948)	433,631	55,787	1,356,402	738,181	2,094,583

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2016	**11,579**	**170,139**	**257,719**	**38,277**	**81,173**	**200,535**	**18,537**	**777,959**
الودائع	**203,295**	**218,488**	**493,715**	**889**	**22,485**	**34,223**	**29,845**	**1,002,940**
السحوبات	**(141,316)**	**(165,701)**	**(474,455)**	**(1,474)**	**(27,893)**	**(78,255)**	**(31,333)**	**(920,427)**
دخل بعد حسم المصروفات	–	**22,922**	**9,664**	**495**	**7,782**	**3,653**	**(690)**	**43,826**
حصة المضارب	–	**(3,452)**	**(442)**	**(37)**	**(585)**	**(365)**	**(141)**	**(5,022)**
تحويلات صرف عملات أجنبية	–	**(19,073)**	–	–	–	**(2,119)**	**(6,041)**	**(27,233)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**73,558**	**223,323**	**286,201**	**38,150**	**82,962**	**157,672**	**10,177**	**872,043**
الرصيد في 1 يناير 2015	82,015	192,109	313,924	37,588	41,747	160,405	20,228	848,016
الودائع	94,839	346,958	662,398	3,967	40,005	364,780	27,933	1,540,880
السحوبات	(165,275)	(350,704)	(723,665)	(4,446)	(5,586)	(300,018)	(21,584)	(1,571,278)
دخل بعد حسم المصروفات	–	17,104	5,282	1,256	5,291	1,413	80	30,426
حصة المضارب	–	(3,369)	(220)	(88)	(284)	(1,573)	(49)	(5,583)
تحويلات صرف عملات أجنبية	–	(31,959)	–	–	–	(24,472)	(8,071)	(64,502)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	11,579	170,139	257,719	38,277	81,173	200,535	18,537	777,959

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.

1. الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 فبراير 2017.

2. السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية و عملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادىء و قواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئه المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

	نسبة الملكية لسنة 2016	نسبة الملكية لسنة 2015	سنة التأسيس	بلد التأسيس	**عـدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2016**
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	**55.90%**	55.90%	1991	الجزائر	**30**
بنك البركة الإسلامي– البحرين	**91.12%**	91.12%	1984	البحرين	**233**
بنك البركة تونس	**78.40%**	78.40%	1983	تونس	**34**
بنك البركة مصر	**73.68%**	73.68%	1980	مصر	**31**
بنك البركة لبنان	**98.94%**	98.94%	1991	لبنان	**7**
البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	1978	الأردن	**97**
بنك البركة التركي للمشاركة	**56.64%**	56.64%	1985	تركيا	**213**
بنك البركة المحدود	**64.51%**	64.51%	1989	جنوب أفريقيا	**12**
بنك البركة السودان	**75.73%**	75.73%	1984	السودان	**27**
بنك البركة سورية *	**23.00%**	23.00%	2009	سورية	**13**

*لدى المجموعة السيطرة على بنك البركة سورية وذلك من خلال القدرة على إدارة السياسات المالية و التشغيلية له.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلاله	**نسبة الملكية الفعلية لسنة 2016**	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2015	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**52.30%**	58.90%	2010	باكستان
إتقان كابيتال	بنك البركة الإسلامي	**75.69%**	75.69%	2007	السعودية
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**65.61%**	62.31%	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	65.15%	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**66.01%**	66.01%	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**64.51%**	64.51%	1991	جنوب أفريقيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2016:

معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة مطبقة من قبل المجموعة

معيار المحاسبة المالي رقم 27 – المتعلق بحسابات الإستثمار

سوف يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 27 معيار المحاسبة المالي رقم 5 – "المتعلق بالإفصاحات على أسس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الإستثمار" ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 – "المتعلق بحقوق حاملي حسابات الإستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الإفصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الإستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمجموعة.

لم تقم المجموعة بتطبيق أي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولكنه غير إلزامي بعد في وقت مبكر.

ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

د. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة. والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فأنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للسنة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

و. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والإضمحلال المتراكم في القيمة باستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 – 50 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

ز. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ح. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ط. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ي. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

ك. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ل. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

م. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ن. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

س. إحتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ع. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ف. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ص. حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ق. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ر. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الأتعاب والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ش. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تحسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ت. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

غ. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

خ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ذ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

ض. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

أ.أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ب.ب. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

هـ.هـ. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) عند:

1 – انقضاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجود؛

2 – قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3. نقد وأرصدة لدى البنوك

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية *	**3,883,925**	3,821,899
أرصدة لدى بنوك أخرى	**585,491**	789,692
نقد ونقد قيد التحصيل	**604,002**	761,818
	5,073,418	5,373,409

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 2,221,460 ألف دولار أمريكي (2015: 3,080,720 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4. ذمم مدينة

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (إيضاح 4.1)	**11,119,981**	11,727,017
ذمم إجارة مدينة (إيضاح 4.2)	**57,086**	34,832
ذمم سلم مدينة (إيضاح 4.3)	**154,649**	125,339
ذمم إستصناع مدينة (إيضاح 4.4)	**91,732**	71,864
	11,423,448	11,959,052

4. ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات دولية	**22,247**	**299,812**	**322,059**	22,455	299,631	322,086
مرابحات أخرى	**2,273,439**	**10,430,331**	**12,703,770**	1,906,274	11,339,803	13,246,077
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**2,295,686**	**10,730,143**	**13,025,829**	1,928,729	11,639,434	13,568,163
أرباح مؤجلة	**(340,823)**	**(1,210,482)**	**(1,551,305)**	(246,887)	(1,214,990)	(1,461,877)
	1,954,863	**9,519,661**	**11,474,524**	1,681,842	10,424,444	12,106,286
المخصصات (إيضاح 21)	**(79,487)**	**(275,056)**	**(354,543)**	(48,452)	(330,817)	(379,269)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,875,376**	**9,244,605**	**11,119,981**	1,633,390	10,093,627	11,727,017

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**564,550**	459,013

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	–	**69,557**	**69,557**	–	45,064	45,064
المخصصات (إيضاح 21)	–	**(12,471)**	**(12,471)**	–	(10,232)	(10,232)
صافي ذمم الإجارة المدينة	–	**57,086**	**57,086**	–	34,832	34,832

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**59,539**	28,134

4.3 ذمم سلم مدينة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	–	**160,603**	**160,603**	–	130,806	130,806
المخصصات (إيضاح 21)	–	**(5,954)**	**(5,954)**	–	(5,467)	(5,467)
صافي ذمم السلم المدينة	–	**154,649**	**154,649**	–	125,339	125,339

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**13,763**	9,755

4. ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	–	**94,007**	**94,007**	–	72,274	72,274
المخصصات (إيضاح 21)	–	**(2,275)**	**(2,275)**	–	(410)	(410)
صافي ذمم الإستصناع المدينة	–	**91,732**	**91,732**	–	71,864	71,864

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**6,868**	693

5. التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (إيضاح 5.1)	**821,729**	1,043,517
التمويل بالمشاركة (إيضاح 5.2)	**760,667**	515,076
	1,582,396	1,558,593

5.1 التمويل بالمضاربة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	**277,816**	**555,861**	**833,677**	275,967	778,812	1,054,779
المخصصات (إيضاح 21)	–	**(11,948)**	**(11,948)**	–	(11,262)	(11,262)
صافي التمويل بالمضاربة	**277,816**	**543,913**	**821,729**	275,967	767,550	1,043,517

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**12,351**	11,262

5.2 التمويل بالمشاركة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	**146,365**	**620,903**	**767,268**	124,764	394,549	519,313
المخصصات (إيضاح 21)	–	**(6,601)**	**(6,601)**	–	(4,237)	(4,237)
صافي التمويل بالمشاركة	**146,365**	**614,302**	**760,667**	124,764	390,312	515,076

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**20,154**	6,487

6. إستثمارات

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (إيضاح 6.1)	**27,842**	20,652
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (إيضاح 6.2)	**107,225**	102,810
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح 6.3)	**2,250,764**	2,748,405
	2,385,831	2,871,867
إستثمارات عقارية (إيضاح 6.4)	**191,565**	187,412
إستثمارات في شركات زميلة (إيضاح 6.5)	**51,735**	46,471
	2,629,131	3,105,750

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
دّين	**6,865**	**1,504**	**8,369**	6,093	6,374	12,467
أسهم حقوق الملكية	**286**	**642**	**928**	271	551	822
	7,151	**2,146**	**9,297**	6,364	6,925	13,289
إستثمارات غير مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	**18,545**	–	**18,545**	7,363	–	7,363
	18,545	–	**18,545**	7,363	–	7,363
	25,696	**2,146**	**27,842**	13,727	6,925	20,652

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	**12,009**	**34,467**	**46,476**	9,185	31,595	40,780
صناديق مدارة	**11,842**	**6,636**	**18,478**	8,946	9,418	18,364
	23,851	**41,103**	**64,954**	18,131	41,013	59,144
إستثمارات غير مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	**26,987**	**7,779**	**34,766**	29,121	11,693	40,814
صناديق مدارة	**668**	**9,735**	**10,403**	–	6,901	6,901
	27,655	**17,514**	**45,169**	29,121	18,594	47,715
المخصصات (إيضاح 21)	**(774)**	**(2,124)**	**(2,898)**	(1,396)	(2,653)	(4,049)
	50,732	**56,493**	**107,225**	45,856	56,954	102,810

6. إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	**607,418**	**604,812**	**1,212,230**	625,592	1,023,816	1,649,408
إستثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	**136,078**	**906,718**	**1,042,796**	117,207	986,235	1,103,442
المخصصات (إيضاح 21)	**(2,500)**	**(1,762)**	**(4,262)**	–	(4,445)	(4,445)
	740,996	**1,509,768**	**2,250,764**	742,799	2,005,606	2,748,405

6.4 استثمارات عقارية

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	**756**	**106,559**	**107,315**	2,154	90,655	92,809
مباني	**7,994**	**76,256**	**84,250**	6,719	87,884	94,603
	8,750	**182,815**	**191,565**	8,873	178,539	187,412

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**187,412**	159,549
إقتناءات	**14,479**	35,905
صافي (خسارة) مكسب من تعديلات القيمة العادلة	**1,253**	(2,629)
إستبعاد	**(8,660)**	(4,719)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى – صافي	**(2,919)**	(694)
	4,153	27,863
الرصيد في نهاية السنة	**191,565**	187,412

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2016			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	**القيمة السوقية ألف دولار أمريكي**
شركات زميلة مسعرة	–	**10,802**	**10,802**	**9,729**
شركات زميلة غير مسعرة	**40,814**	**119**	**40,933**	
	40,814	**10,921**	**51,735**	

	2015			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	–	21,250	21,250	18,163
شركات زميلة غير مسعرة	24,930	291	25,221	
	24,930	21,541	46,471	

7. إجارة منتهية بالتمليك

	2016			2015		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	**تمويل مشترك ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	**179,444**	**1,730,599**	**1,910,043**	220,812	1,453,236	1,674,048
الإستهلاك المتراكم	**(27,795)**	**(472,851)**	**(500,646)**	(10,927)	(323,693)	(334,620)
صافي القيمة الدفترية	**151,649**	**1,257,748**	**1,409,397**	209,885	1,129,543	1,339,428
معدات						
التكلفة	**130,730**	**368,355**	**499,085**	146,615	324,408	471,023
الإستهلاك المتراكم	**(22,326)**	**(90,333)**	**(112,659)**	(14,467)	(108,764)	(123,231)
صافي القيمة الدفترية	**108,404**	**278,022**	**386,426**	132,148	215,644	347,792
أخرى						
التكلفة	–	**56,469**	**56,469**	–	61,492	61,492
الإستهلاك المتراكم	–	**(21,953)**	**(21,953)**	–	(14,255)	(14,255)
صافي القيمة الدفترية	–	**34,516**	**34,516**	–	47,237	47,237
المجموع						
التكلفة	**310,174**	**2,155,423**	**2,465,597**	367,427	1,839,136	2,206,563
الإستهلاك المتراكم	**(50,121)**	**(585,137)**	**(635,258)**	(25,394)	(446,712)	(472,106)
صافي القيمة الدفترية	**260,053**	**1,570,286**	**1,830,339**	342,033	1,392,424	1,734,457

8. عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات مكتبية ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:						
في 1 يناير 2015	215,287	92,693	203,396	10,560	73,476	595,412
إضافات	15,728	3,190	25,061	3,158	40,557	87,694
إعادة التقييم	–	72,275	–	–	–	72,275
إستبعادات	(25,256)	–	(2,488)	(1,342)	(1,616)	(30,702)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(28,864)	(5,222)	(15,994)	(742)	(11,526)	(62,348)
في 31 ديسمبر 2015	176,895	162,936	209,975	11,634	100,891	662,331
إضافات	46,288	20,618	19,450	1,282	23,135	110,773
إستبعادات	(2,319)	(654)	(1,507)	(872)	(52,979)	(58,331)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(20,948)	(19,834)	(20,708)	(1,248)	(12,559)	(75,297)
في 31 ديسمبر 2016	**199,916**	**163,066**	**207,210**	**10,796**	**58,488**	**639,476**
الاستهلاك:						
في 1 يناير 2015	69,119	–	124,335	5,493	17,142	216,089
المخصص خلال السنة (إيضاح 19)	12,055	–	19,132	1,301	6,456	38,944
متعلق بإستبعادات	(11,345)	–	(3,107)	(855)	(882)	(16,189)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(8,085)	–	(8,341)	(486)	(4,209)	(21,121)
في 31 ديسمبر 2015	61,744	–	132,019	5,453	18,507	217,723
المخصص خلال السنة (إيضاح 19)	9,750	–	22,217	1,265	5,996	39,228
متعلق بإستبعادات	(677)	–	(835)	(573)	(565)	(2,650)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(18,766)	–	(8,956)	(668)	(3,730)	(32,120)
في 31 ديسمبر 2016	**52,051**	**–**	**144,445**	**5,477**	**20,208**	**222,181**
صافي القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2016	**147,865**	**163,066**	**62,765**	**5,319**	**38,280**	**417,295**
في 31 ديسمبر 2015	115,151	162,936	77,956	6,181	82,384	444,608

9. موجودات أخرى

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**144,327**	148,108
الشهرة وموجودات غير ملموسة (9 (أ))	**91,735**	102,284
رهونات قيد البيع	**62,151**	65,069
أموال صندوق القرض الحسن	**19,136**	13,799
ضرائب مؤجلة	**34,693**	19,331
مبالغ مدفوعة مقدماً	**40,540**	60,594
أخرى	**91,485**	45,517
	484,067	454,702
المخصصات (إيضاح 21)	**(14,829)**	(12,370)
	469,238	442,332

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2016			2015		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**72,781**	**29,503**	**102,284**	82,177	21,596	103,773
إضافات	**10,498**	**9,134**	**19,632**	–	22,021	22,021
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 19)	–	**(5,351)**	**(5,351)**	–	(11,110)	(11,110)
خسارة الاضمحلال للسنة	**(9,082)**	–	**(9,082)**	(4,000)	–	(4,000)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(4,031)**	**(11,717)**	**(15,748)**	(5,396)	(3,004)	(8,400)
في 31 ديسمبر	**70,166**	**21,569**	**91,735**	72,781	29,503	102,284

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لخمس وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	**14,572**	17,522
بنك البركة مصر	**767**	1,871
البنك الإسلامي الأردني	**26,646**	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	**28,181**	17,660
اتقان كابيتال	**–**	9,082
	70,166	72,781

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10. تمويلات طويلة الأجل

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	**762,752**	918,520
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	**456,600**	411,327
الوكالة	**161,904**	167,361
	1,381,256	1,497,208

تمويلات المرابحة والوكالة

خلال سنة 2014، أصدر بنك البركة التركي للمشاركة صكوك مدرجة في البورصة الايرلندية وذلك لمدة 5 سنوات مع معدل ربح متوقع بنسبة 6.25%، من خلال شركته التابعة المملوكة بالكامل بيركت فارليك كيرالاما أيه. أس. بقيمة 350 مليون دولار أمريكي. ستستخدم اشتراكات الصكوك إلى حد لا يقل عن 51% لشراء محفظة الموجودات، بينما سيستخدم الجزء المتبقي إلى حد لا يزيد عن 49% لمرابحات السلع.

10. تمويلات طويلة الأجل (تتمة)

تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة

خلال سنة 2015 ،حصل بنك البركة التركي للمشاركة على 225 مليون دولار أمريكي تمويلات ثانوية بمعدل ربح سنوي بنسبة 10.5% لمدة عشر سنوات. علاوة على ذلك، مدرجة ضمن التمويلات الثانوية مبلغ وقدره 200 مليون دولار أمريكي تم الحصول عليها من قبل بنك البركة التركي للمشاركة في سنة 2013 بمعدل ربح سنوي بنسبة 7.75% لمدة عشر سنوات. تم الحصول على هذه التمويلات الثانوية بالدولار الأمريكي وتعتبر هذه التمويلات الثانوية جزءاً من رأس المال فئة II لبنك البركة التركي للمشاركة في احتساب كفاية راس المال للبنك حسب الأنظمة المصرفية للجمهورية التركية.

11. مطلوبات أخرى

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
299,433	269,771	مبالغ مستحقة الدفع
222,008	269,557	هوامش نقدية
103,969	87,963	شيكات إدارية
11,091	13,809	مخصصات أخرى (إيضاح 21) *
68,055	84,581	ضرائب حالية **
12,933	11,491	ضرائب مؤجلة **
71,303	77,472	مصروفات مستحقة
10,658	7,224	صندوق الصدقات
57,017	40,576	أخرى
856,467	862,444	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات محددة على بنود الإرتباطات والإلتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
13,081,209	14,313,084	حقوق حاملي حسابات الإستثمار *
6,091	10,037	إحتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)
176,583	179,238	إحتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 12.2)
12,911	12,240	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار – صافي (إيضاح 12.3)
13,276,794	14,514,599	

*** صكوك متوسطة الأجل**

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانونية غير مضمونة بإجمالي 13,923 ألف دولار أمريكي (2015: 16,708 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان المحدود. إن مدة هذه الصكوك هي سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي معدل الأرباح:

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
10,037	13,045	الرصيد في 1 يناير
297	49	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(3,580)	(1,229)	مبالغ مستخدمة خلال السنة
(663)	(1,828)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
6,091	10,037	الرصيد في 31 ديسمبر

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

يبين الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الاستثمار:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**179,238**	198,559
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 21)	**7,324**	(9,549)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**1,057**	10,711
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(11,036)**	(20,483)
الرصيد في 31 ديسمبر	**176,583**	179,238

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**12,240**	15,677
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	**3,840**	(5,966)
مكسب محقق محول إلى القائمة الموحدة للدخل	**(3,210)**	(144)
تأثير الضريبة المؤجلة	**(221)**	935
محول إلى حقوق المساهمين	**262**	1,738
	12,911	12,240
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	**11,256**	10,375
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	**1,655**	1,865
	12,911	12,240

13. حقوق الملاك

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 1,500,000,000 (2015: 1,500,000,000) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,500,000**	1,500,000

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,115,746,069 (2015: 1,093,868,695) قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,115,746**	1,093,869
الصادر خلال السنة		
33,472,382 أسهم منحة (2015: 21,877,374) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**33,472**	21,877
في نهاية السنة		
1,149,218,451 (2015: 1,115,745,069) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,149,218**	1,115,746

التخصيصات المقترحة

قرر مساهمو المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2016 (2015 : 23 مارس 2015) توزيع مبلغ وقدره 22,315 ألف دولار أمريكي (2015: 32,816 ألف دولار أمريكي) كأرباح أسهم نقدية ومبلغ وقدره 33,472 ألف دولار أمريكي (2015 : 21,877 ألف دولار أمريكي) كأسهم منحة.

أسهم خزينة

	عـدد الأسهم بالآلاف	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**8,464**	**8,464**	8,261
شراء أسهم خزينة	**1,714**	**1,714**	304
بيع أسهم خزينة	**(590)**	**(590)**	(101)
في 31 ديسمبر	**9,588**	**9,588**	8,464

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 4,698 ألف دولار أمريكي (2015: 4,824 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2015: 0.8%) من عـدد الأسهم القائمة.

13. حقوق الملاك (تتمة)

معلومات أضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعـدد الأسهم اللذين يحتفظون بـ5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2016

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عـدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	**346,035,112**	**30.11%**
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	**283,120,383**	**24.64%**
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	**222,074,022**	**19.32%**
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	**80,733,424**	**7.03%**

في 31 ديسمبر 2015

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	335,956,420	30.11%
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	274,874,159	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	215,605,847	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	78,381,966	7.03%

2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعـدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2016

فئات:	عـدد الأسهم	عـدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	**86,408,191**	**1,092**	**7.52%**
من 1% لغاية أقل من 5%	**130,847,319**	**6**	**11.39%**
من 5% لغاية أقل من 10%	**80,733,424**	**1**	**7.03%**
من 10% لغاية أقل من 20%	**222,074,022**	**1**	**19.32%**
من 20% لغاية أقل من 50%	**629,155,495**	**2**	**54.75%**
	1,149,218,451	**1,102**	**100.00%**

في 31 ديسمبر 2015

فئات:	عـدد الأسهم	عـدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	85,681,614	1,119	7.68%
من 1% لغاية أقل من 5%	125,246,063	6	11.22%
من 5% لغاية أقل من 10%	78,381,966	1	7.03%
من 10% لغاية أقل من 20%	215,605,847	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	610,830,579	2	54.75%
	1,115,746,069	1,129	100.00%

أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

13. حقوق الملاك (تتمة)

ب) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 15,155 ألف دولار أمريكي (2015: 16,274 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والإستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحولات صرف العملات الأجنبية لتسجيل الفروق الناتجة عن تحول القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

يلخص الجدول التالي رصيد تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	**دينار جزائري**	**50,617**	42,424
بنك البركة (باكستان) المحدود	**روبية باكستانية**	**7,890**	10,174
بنك البركة مصر	**جنيه مصري**	**144,651**	41,040
بنك البركة التركي للمشاركة	**ليرة تركية**	**350,455**	274,067
بنك البركة المحدود	**راند جنوب أفريقي**	**17,279**	20,474
بنك البركة السودان	**جنيه سوداني**	**36,901**	30,912
بنك البركة تونس	**دينار تونسي**	**23,166**	14,582
بنك البركة سورية	**ليرة سورية**	**35,760**	28,275
		666,719	461,948

هـ) إحتياطيات أخرى

تتضمن الإحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) الزكاة

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها الخامس عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت في 20 مارس 2016م الإدارة التنفيذية للمجموعة بأن تدفع مبلغ زكاة وقدره 3,962 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة، للعام المالي 2015م. لقد تم دفع وتوزيع مبلغ قدره 3,078 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 884 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من العام 2017.

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للعام 2015	**3,962**	–
مصارف الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**1,650**	–
زكاة مدفوعة للمساكين	**143**	–
زكاة مدفوعة للمؤلفة قلوبهم	**177**	–
منح دراسية	**1,100**	–
أخرى	**8**	–
إجمالي مصارف الزكاة	**3,078**	–
الزكاة المتبقية	**884**	–

13. حقوق الملاك (تتمة)

ز) تخصيصات مقترحة

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
أرباح أسهم نقدية 1% (2015: 2%)	**11,396**	22,315
أسهم منحة	**57,461**	33,472
	68,857	55,787

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة أعلاه وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من الأرباح المبقاة بواقع سهم واحد لكل 20 سهم (2015: ثلاث اسهم لكل 100) سهم محتفظ بها. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2015 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2016 ونفذت في سنة 2016 بعد صدور تلك الموافقة.

ح) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

14. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح 14.1)	**1,099,779**	1,050,895
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 14.2)	**126,248**	101,177
إستثمارات (إيضاح 14.3)	**293,096**	256,661
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 14.4)	**135,999**	126,010
أخرى	**3,532**	731
	1,658,654	1,535,474
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة	**1,336,569**	1,223,215
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**322,085**	312,259
	1,658,654	1,535,474
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**322,085**	312,259
الربح المدفوع على تمويلات الوكالة	**(36,586)**	(39,318)
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	**285,499**	272,941

14.1 ذمم مدينة

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,085,461**	1,034,312
ذمم سلم مدينة	**9,980**	12,165
ذمم إستصناع مدينة	**4,338**	4,418
	1,099,779	1,050,895

14.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	**64,789**	46,063
التمويل بالمشاركة	**61,459**	55,114
	126,248	101,177

14. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

14.3 إستثمارات

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
4,357	4,589	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
275,095	247,630	أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة
152	145	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
3,585	1,509	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
667	1,636	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
1,679	1,832	دخل الإيجار
2,059	652	دخل من شركات زميلة
5,502	(1,332)	مكسب (خسارة) من بيع إستثمار عقاري
293,096	256,661	

14.4 إجارة منتهية بالتمليك

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
374,314	317,739	دخل من إجارة منتهية بالتمليك
(238,315)	(191,729)	إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك
135,999	126,010	

15. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

16. دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
95,393	116,547	أتعاب وعمولات مصرفية
30,623	33,743	إعتمادات مستندية
41,597	41,883	خطابات ضمان
9,224	8,340	خطابات قبول
176,837	200,513	

17. دخل تشغيلي آخر

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
58,824	18,267	مكسب صرف العملات الأجنبية
14,804	10,502	مكسب من بيع عقارات ومعدات
5,231	6,025	أخرى
78,859	34,794	

18. ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
16,280	11,586	تمويلات المرابحة
45,469	20,759	تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة
29,621	24,196	الوكالة
91,370	56,541	

19. استهلاك وإطفاء

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)	**39,228**	38,944
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))	**5,351**	11,110
	44,579	50,054

20. مصروفات تشغيلية أخرى

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	**102,807**	101,470
مصروفات مهنية وأعمال	**29,777**	26,740
مصروفات متعلقة بالممتلكات	**64,552**	58,680
	197,136	186,890

21. المخصصات والإضمحلال

2016	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550
المخصص خلال السنة	113,131	3,455	1,453	1,192	18,388	795	1,040	4,756	1,480	145,690
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(22,518)	(3,157)	(747)	(300)	–	(2,195)	(1,302)	(1,636)	(815)	(32,670)
	90,613	298	706	892	18,388	(1,400)	(262)	3,120	665	113,020
	469,882	10,530	6,173	1,302	29,650	2,837	8,232	15,490	14,474	558,570
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(33,282)	(36)	(131)	–	(21,817)	(37)	(465)	(737)	(968)	(57,473)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	(7,472)	144	–	–	–	4	–	–	–	(7,324)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	(74,585)	1,833	(88)	973	4,115	3,797	(607)	76	(2,415)	(66,901)
المخصصات في 31 ديسمبر	354,543	12,471	5,954	2,275	11,948	6,601	7,160	14,829	11,091	426,872

خلال السنة تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 9,134 ألف دولار أمريكي (2015 : 4,118 ألف دولار أمريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة.

2015	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	403,488	6,390	5,131	518	10,959	4,179	9,136	13,416	11,521	464,735
المخصص خلال السنة	85,905	4,026	1,032	85	1,269	736	1,878	1,708	6,940	103,579
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(29,771)	(1,494)	(338)	(131)	–	(204)	(3,381)	(1,395)	(12,612)	(49,326)
	56,134	2,532	694	(46)	1,269	532	(1,503)	313	(5,672)	54,253
	459,622	8,922	5,825	472	12,225	4,711	7,633	13,729	5,849	518,988
مبالغ تم شطبها خلال السنة	(59,696)	(12)	(1)	–	–	(16)	(122)	(382)	(236)	(60,465)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	7,378	2,169	–	–	–	2	–	–	–	9,549
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى – صافي	(28,035)	(847)	(357)	(62)	(963)	(460)	983	(977)	8,196	(22,522)
المخصصات في 31 ديسمبر	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550

21. المخصصات والإضمحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2016	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 و 6.3)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	153,603	2,438	–	–	11,948	248	6,215	6,342	10,798	191,592
شمال أفريقيا	17,434	6,265	1,493	79	–	6	490	972	293	27,032
أوروبا	148,934	–	–	–	–	–	–	2,104	–	151,038
أخرى	34,572	3,768	4,461	2,196	–	6,347	455	5,411	–	57,210
المجموع	354,543	12,471	5,954	2,275	11,948	6,601	7,160	14,829	11,091	426,872
2015										
الشرق الأوسط	233,083	2,294	–	–	11,262	244	7,461	4,090	13,607	272,041
شمال أفريقيا	22,346	6,209	1,235	382	–	39	610	2,048	202	33,071
أوروبا	96,213	–	–	–	–	–	–	1,620	–	97,833
أخرى	27,627	1,729	4,232	28	–	3,954	423	4,612	–	42,605
المجموع	379,269	10,232	5,467	410	11,262	4,237	8,494	12,370	13,809	445,550

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 554.1 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 335.5 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدودة بمجموع تعرض العميل.

22. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2016	2015
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	**151,545**	162,741
عـدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)	**1,140,818**	1,107,485
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	**(610)**	(139)
تأثير أسهم المنحة خلال السنه (بالآلاف)*	**–**	33,472
المتوسط المرجح لعـدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	**1,140,208**	1,140,818
الربح للسهم – سنتات أمريكية	**13.29**	14.27

* تم تعديل المتوسط المرجح لعـدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2015.

23. النقد وما في حكمه

	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	**1,662,465**	741,179
أرصدة لدى بنوك أخرى	**585,491**	789,692
نقد ونقد قيد التحصيل	**604,002**	761,818
	2,851,958	2,292,689

24. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

24. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	**2,029**	–	**62**	–	**2,091**	2,368
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	**729**	**35**	–	–	**764**	330
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**161**	**17**	**88**	**2**	**268**	386
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	**418**	–	–	–	**418**	776

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	**8,164**	6,014
مكافآت طويلة الأجل	**1,398**	1,272

المكافآت قصيرة الأجل تشمل الرواتب الرئيسية والعلاوات والبدلات وغيرها من التعويضات المدفوعة خلال السنة، والمكافآت طويلة الأجل تشمل التعويضات، فوائد التأمينات الاجتماعية ومخطط الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
ذمم مدينة	**1,987**	–	**781**	–	**2,768**	10,679
التمويل بالمضاربة والمشاركة	–	–	–	–	–	1,420
استثمارات	**62,533**	**1,022**	–	–	**63,555**	52,497
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	**559**	–	**559**	740
موجودات أخرى	**1,775**	**1**	**105**	–	**1,881**	1,782
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	**5,110**	**2,595**	**1,298**	**73**	**9,076**	10,844
مبالغ مستحقة لبنوك	–	–	–	–	–	4,262
مطلوبات أخرى	–	**2**	–	–	**2**	19,763
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**19,072**	**5,532**	**401**	**66**	**25,071**	29,373
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية	**13,337**	**9,015**	**6,762**	–	**29,114**	23,896

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

			2015	المعاملة	2016*
اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم	عدد الأسهم	**عدد الأسهم**
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	610,830,579	–	**629,155,495**
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	598,191	–	**616,136**
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	303,964	–	**313,082**
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	22,569,793	2,057,760	**25,305,763**
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	635,559	–	**654,625**
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	202,794	–	**208,877**
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	327	–	**336**
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات والشؤن الإدارية	بحريني	122,307	–	**125,976**

*يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بواقع ثلاثة أسهم لكل 100 سهم محتفظ به حسب قرار اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2016.

25. ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	**704,307**	810,168
خطابات ضمان	**2,680,992**	3,105,059
خطابات قبول	**53,791**	52,315
ارتباطات غير مسحوبة	**834,915**	654,138
عقود الوعد المتوفقة مع مبادئ الشريعة	**323,915**	–
أخرى	**321**	249
	4,598,241	4,621,929

26. تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2016			2015		
القطاع	**الموجودات ألف دولار أمريكي**	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	**9,710,447**	**2,782,561**	**6,057,888**	10,589,649	2,659,913	6,984,027
شمال أفريقيا	**2,419,901**	**1,171,716**	**974,704**	2,489,812	1,113,612	1,084,982
أوروبا	**9,304,781**	**3,546,164**	**5,103,850**	10,035,619	3,733,314	5,586,129
أخرى	**1,990,136**	**639,449**	**1,140,352**	1,503,121	502,180	859,461
	23,425,265	**8,139,890**	**13,276,794**	24,618,201	8,009,019	14,514,599

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

	2016			2015		
القطاع	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	446,026	223,014	119,332	407,929	207,450	103,137
شمال أفريقيا	103,411	48,527	34,413	101,996	48,886	42,101
أوروبا	425,986	203,709	90,022	407,121	184,264	124,478
أخرى	98,736	31,693	23,869	82,507	23,082	16,470
	1,074,159	506,943	267,636	999,553	463,682	286,186

27. إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر العملات الأجنبية.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول أدناه بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للبنك.

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2016:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	3,909,408	–	24,107	10,000	174,568	7,303	–	–	–	948,032	5,073,418
ذمم مدينة	1,504,074	810,358	1,378,701	2,087,664	3,126,846	1,861,219	463,466	190,549	571	–	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	691,754	15,944	11,995	29,133	217,576	334,008	241,125	40,861	–	–	1,582,396
استثمارات	833,342	242,353	238,977	224,864	384,115	261,045	131,311	42,864	–	270,260	2,629,131
إجارة منتهية بالتمليك	96,173	61,860	56,550	81,838	412,325	305,851	382,191	418,041	15,510	–	1,830,339
عقارات ومعدات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	417,295	417,295
موجودات أخرى	89,262	44,747	19,492	42,513	27,030	50,777	774	–	1,865	192,778	469,238
مجموع الموجودات	7,124,013	1,175,262	1,729,822	2,476,012	4,342,460	2,820,203	1,218,867	692,315	17,946	1,828,365	23,425,265
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,983,772	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4,983,772
مبالغ مستحقة لبنوك	324,835	203,088	114,013	21,899	60,000	–	–	194,560	–	–	918,395
تمويلات طويلة الأجل	–	–	269,171	258,670	359,452	33,405	460,558	–	–	–	1,381,256
مطلوبات أخرى	296,977	83,044	64,699	57,579	22,444	26,147	205	305,372	–	–	856,467
مجموع المطلوبات	5,605,584	286,132	447,883	338,148	441,896	59,552	460,763	499,932	–	–	8,139,890
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5,330,813	1,480,775	1,110,258	1,494,765	1,378,054	2,249,865	84,222	148,042	–	–	13,276,794
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	10,936,397	1,766,907	1,558,141	1,832,913	1,819,950	2,309,417	544,985	647,974	–	–	21,416,684
صافي فجوة السيولة	(3,812,384)	(591,645)	171,681	643,099	2,522,510	510,786	673,882	44,341	17,946	1,828,365	2,008,581
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,812,384)	(4,404,029)	(4,232,348)	(3,589,249)	(1,066,739)	(555,953)	117,929	162,270	180,216	2,008,581	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	140,557	154,324	105,977	351,537	71,373	47,561	180	534	–	–	872,043

27. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق كما في 31 ديسمبر 2015:

	لغاية شهر واحد	1 إلى 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 أشهر إلى سنة واحدة	سنة واحدة إلى 3 سنوات	3 إلى 5 سنوات	5 إلى 10 سنوات	10 إلى 20 سنة	20 سنة وأكثر	غير مؤرخة	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	4,289,731	–	6,008	21,721	269,961	6,038	–	–	–	779,950	5,373,409
ذمم مدينة	1,429,128	1,325,093	1,665,527	2,134,547	3,445,455	1,484,743	455,435	18,028	1,096	–	11,959,052
التمويل بالمضاربة والمشاركة	840,924	3,874	10,854	27,969	137,139	303,719	210,508	23,606	–	–	1,558,593
استثمارات	1,337,184	276,766	128,852	303,888	531,753	113,159	115,963	40,135	–	258,050	3,105,750
إجارة منتهية بالتمليك	58,860	55,649	59,230	143,850	474,625	305,365	231,333	392,699	12,846	–	1,734,457
عقارات ومعدات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	444,608	444,608
موجودات أخرى	52,631	43,376	14,526	53,855	37,814	44,519	956	2,051	–	192,604	442,332
مجموع الموجودات	8,008,458	1,704,758	1,884,997	2,685,830	4,896,747	2,257,543	1,014,195	476,519	13,942	1,675,212	24,618,201
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	4,841,099	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4,841,099
مبالغ مستحقة لبنوك	428,917	141,867	63,309	83,077	38,000	–	–	53,098	–	–	808,268
تمويلات طويلة الأجل	–	2,009	29,172	192,200	525,997	373,531	374,299	–	–	–	1,497,208
مطلوبات أخرى	315,516	79,479	20,749	42,955	18,618	44,695	366	340,066	–	–	862,444
مجموع المطلوبات	5,585,532	223,355	113,230	318,232	582,615	418,226	374,665	393,164	–	–	8,009,019
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5,582,600	2,073,919	986,483	1,426,318	1,520,286	2,587,763	59,397	277,833	–	–	14,514,599
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	11,168,132	2,297,274	1,099,713	1,744,550	2,102,901	3,005,989	434,062	670,997	–	–	22,523,618
صافي فجوة السيولة	(3,159,674)	(592,516)	785,284	941,280	2,793,846	(748,446)	580,133	(194,478)	13,942	1,675,212	2,094,583
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,159,674)	(3,752,190)	(2,966,906)	(2,025,626)	768,220	19,774	599,907	405,429	419,371	2,094,583	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	133,468	152,036	186,308	124,433	11,134	11,368	–	159,212	–	–	777,959

ب) مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة
السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة
إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

27. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التمويل بالمضاربة
تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة
هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2016	2015
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**3,883,925**	3,821,899
أرصدة لدى بنوك أخرى	**585,491**	789,692
ذمم مدينة	**11,423,448**	11,959,052
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,582,396**	1,558,593
استثمارات	**2,629,131**	2,760,872
موجودات أخرى	**240,119**	195,054
المجموع	**20,344,510**	21,085,162
ارتباطات والتزامات محتملة	**4,598,241**	4,621,929
	24,942,751	25,707,091

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الإئتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2016			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**10,563,395**	**590,576**	**644,720**	**11,798,691**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**1,542,585**	**25,855**	**32,505**	**1,600,945**
موجودات أخرى	**244,934**	**311**	**9,703**	**254,948**
	12,350,914	**616,742**	**686,928**	**13,654,584**

	31 ديسمبر 2015			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	11,067,995	788,840	497,595	12,354,430
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,505,150	51,193	17,749	1,574,092
موجودات أخرى	195,303	2,149	9,972	207,424
	12,768,448	842,182	525,316	14,135,946

27. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة.

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

نوعية عقود التمويل الإسلامية	31 ديسمبر 2016			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	**235,857**	**160,144**	**194,575**	**590,576**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**20,067**	**4,296**	**1,492**	**25,855**
موجودات أخرى	**309**	**1**	**1**	**311**
	256,233	**164,441**	**196,068**	**616,742**

نوعية عقود التمويل الإسلامية	31 ديسمبر 2015			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	541,872	129,228	117,740	788,840
التمويل بالمضاربة والمشاركة	44,786	3,593	2,814	51,193
موجودات أخرى	2,037	112	–	2,149
	588,695	132,933	120,554	842,182

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عـدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونيا والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

   ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات إستثمار غير مدرجة بالميزانية.
6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

27. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فان الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فان المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءا من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الإئتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

ج) مخاطر التركز

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2016			2015		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	**3,922,073**	**240,393**	**173,444**	4,048,955	218,528	342,991
تعدين وتنقيب	**169,465**	**1,498**	**27,218**	106,609	4,054	36,328
زراعي	**149,542**	**11,922**	**9,644**	124,537	11,471	9,003
إنشائي وعقاري	**3,211,074**	**22,924**	**39,222**	2,826,010	30,049	23,667
مالي	**2,377,485**	**2,388,226**	**1,672,165**	3,091,392	2,463,290	1,406,834
تجاري	**1,451,128**	**193,639**	**153,379**	1,686,693	247,035	254,479
شخصي وتمويل إستهلاكي	**2,620,213**	**3,705,500**	**9,486,208**	2,507,063	3,571,598	10,646,130
حكومي	**6,592,359**	**84,263**	**149,594**	7,050,655	47,360	130,081
خدمات أخرى	**2,931,926**	**1,491,525**	**1,565,920**	3,176,287	1,415,634	1,665,086
	23,425,265	**8,139,890**	**13,276,794**	24,618,201	8,009,019	14,514,599

27. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح
مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم
مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 126,698 ألف دولار أمريكي (2015: 110,995 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 107,225 ألف دولار أمريكي (2015: 102,810 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل بإجمالي 19,473 ألف دولار أمريكي (2015: 8,185 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة للمجموعة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية
تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2016		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	(9,102)	370,890	361,788
دينار أردني	11,512	346,283	357,795
جنيه مصري	(22,903)	76,503	53,600
جنيه سوداني	2,998	47,434	50,432
دينار جزائري	(189)	113,815	113,626
ليرة لبنانية	3,983	19,097	23,080
جنيه إسترليني	(3,143)	–	(3,143)
دينار تونسي	(982)	54,779	53,797
يورو	2,510	–	2,510
راند جنوب أفريقي	(567)	29,276	28,709
روبية باكستانية	9,609	82,936	92,545
ليرة سورية	40,267	11,846	52,113
أخرى	139,238	–	139,238

27. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

العملة	2015 معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	2015 معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	2015 مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	(55,951)	405,675	349,724
دينار أردني	16,007	315,025	331,032
جنيه مصري	(20,117)	141,138	121,021
جنيه سوداني	192	38,669	38,861
دينار جزائري	–	117,166	117,166
ليرة لبنانية	400	21,303	21,703
جنيه إسترليني	(2,155)	–	(2,155)
دينار تونسي	(48,380)	63,986	15,606
يورو	2,230	–	2,230
راند جنوب أفريقي	(509)	24,890	24,381
روبية باكستانية	23,435	62,234	85,669
ليرة سورية	(27,516)	12,242	(15,274)
أخرى	109,877	–	109,877

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية
من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك بإستخدام نسب مختلفة بناءاً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2016

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	**33,231**	**(15%)**	**(4,334)**	**5%**	**1,749**
	مجموع حقوق الملاك	**203,609**	**(15%)**	**(26,558)**	**5%**	**10,716**
جنيه مصري	صافي الدخل	**50,860**	**(20%)**	**(8,477)**	**5%**	**2,677**
	مجموع حقوق الملاك	**103,829**	**(20%)**	**(17,305)**	**5%**	**5,465**
ليرة تركية	صافي الدخل	**90,022**	**(20%)**	**(15,004)**	**5%**	**4,738**
	مجموع حقوق الملاك	**654,767**	**(20%)**	**(109,128)**	**5%**	**34,461**
جنيه سوداني	صافي الدخل	**21,652**	**(20%)**	**(3,609)**	**5%**	**1,140**
	مجموع حقوق الملاك	**62,633**	**(20%)**	**(10,439)**	**5%**	**3,296**
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	**2,803**	**(15%)**	**(366)**	**5%**	**148**
	مجموع حقوق الملاك	**45,381**	**(15%)**	**(5,919)**	**5%**	**2,388**
ليرة سورية	صافي الدخل	**8,467**	**(20%)**	**(1,411)**	**5%**	**446**
	مجموع حقوق الملاك	**51,503**	**(20%)**	**(8,584)**	**5%**	**2,711**
روبية باكستانية	صافي الدخل	**(588)**	**(10%)**	**53**	**5%**	**(31)**
	مجموع حقوق الملاك	**102,321**	**(10%)**	**(9,302)**	**5%**	**5,385**
دينار تونسي	صافي الدخل	**1,183**	**(10%)**	**(108)**	**5%**	**62**
	مجموع حقوق الملاك	**69,872**	**(10%)**	**(6,352)**	**5%**	**3,677**

27. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

في 31 ديسمبر 2015

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	36,591	(15%)	(4,773)	10%	4,066
	مجموع حقوق الملاك	209,602	(15%)	(27,339)	10%	23,289
جنيه مصري	صافي الدخل	30,441	(15%)	(3,971)	20%	7,610
	مجموع حقوق الملاك	191,552	(15%)	(24,985)	20%	47,888
ليرة تركية	صافي الدخل	124,478	(20%)	(20,746)	20%	31,120
	مجموع حقوق الملاك	716,176	(20%)	(119,363)	20%	179,044
جنيه سوداني	صافي الدخل	9,208	(15%)	(1,201)	25%	3,069
	مجموع حقوق الملاك	51,059	(15%)	(6,660)	25%	17,020
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	4,285	(20%)	(714)	20%	1,071
	مجموع حقوق الملاك	38,583	(20%)	(6,430)	20%	9,646
ليرة سورية	صافي الدخل	21,978	(20%)	(3,663)	20%	5,495
	مجموع حقوق الملاك	53,226	(20%)	(8,871)	20%	13,306
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,977	(10%)	(271)	15%	525
	مجموع حقوق الملاك	51,840	(10%)	(4,713)	15%	9,148
دينار تونسي	صافي الدخل	5,509	(10%)	(501)	10%	612
	مجموع حقوق الملاك	81,616	(10%)	(7,420)	10%	9,068

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل 6) II) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

27. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1 عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2 هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.

3 في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عـدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

28. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,275 مليون دولار أمريكي (2015: 2,821 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 45,169 ألف دولار أمريكي (2015: 47,095 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

29. إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعا 8 مليون دولار أمريكي (2015: 5 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

30. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقا.

الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي
في 31 ديسمبر 2016

(غير مدققة)

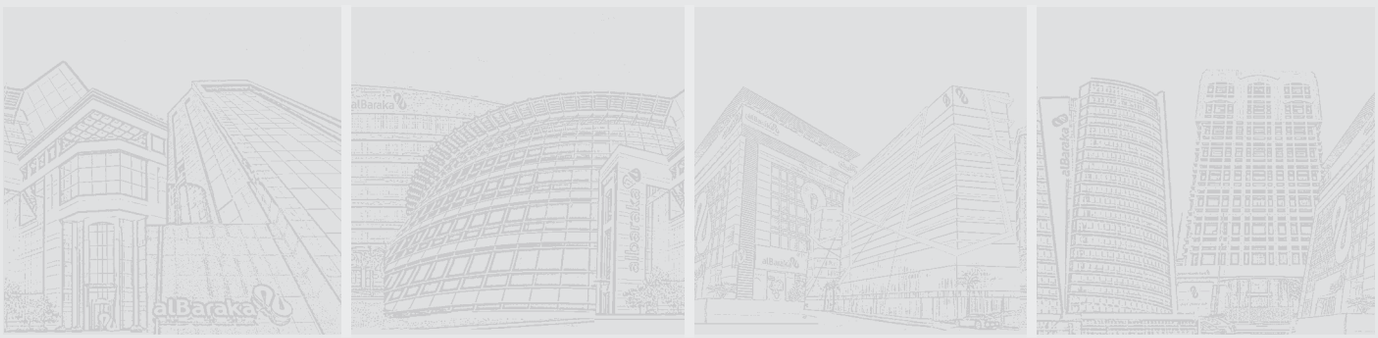

1. هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول – رقم 1. هيكلة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

	31 ديسمبر 2016		
	حقوق الملكية العادية فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
رأس المال فئة 1			
حقوق الملكية العادية فئة 1			
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	1,149,218	–	–
محسوم منها: أسهم الخزينة	9,588	–	–
احتياطي قانوني / إجباري	139,738	–	–
علاوة إصدار الأسهم	18,574	–	–
أرباح مبقاة	414,685	–	–
صافي الدخل الحالي	151,392	–	–
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع	(127)	–	–
مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركة التابعة إلى عملة الشركة الأم	(666,716)	–	–
جميع الإحتياطيات الأخرى	42,232	–	–
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم غير المحققة الناتجه من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية	152	–	–
مجموع حقوق الملكية العادية لرأس المال فئة 1 قبل الخصومات	1,239,560	–	–
مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مثبتة في حقوق الملكية العادية فئة 1	589,606	–	–
مجموع حقوق المليكة العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	1,829,166	–	–
محسوم منها:			
الشهرة	70,167	–	–
الموجودات غير الملموسة الأخرى فيما عدا حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري	8,628	–	–
الموجودات الضريبية المؤجلة	13,678	–	–
مجموع حقوق الملكية العادية لرأس المال فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية المذكورة أعلاه	1,736,693	–	–
راس المال الآخر (رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)			
أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى		24,258	60,283
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات – عقارات والآت ومعدات		–	41,396
مخصص خسارة التمويل العام		–	38,507
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال فئة 1 & رأس المال فئة 2		24,258	140,186
صافي رأس المال المتوفر قبل التعديلات التنظيمية بعد تطبيق فرق ضمان القرض		24,258	140,186
صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض	1,736,693	24,258	140,186
مجموع رأس المال فئة 1		1,760,951	
مجموع رأس المال			1,901,137

1. هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام – 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2016	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الائتمان	9,119,179	1,139,897
مخاطر السوق	1,335,850	166,981
المخاطر التشغيلية	1,869,546	233,693
إجمالي مخاطر الموجودات	12,324,575	1,540,571
احتياطي معادلة الأرباح (30%)	(1,827)	(228)
احتياطي مخاطر الإستثمار (30%)	(52,975)	(6,622)
	12,269,773	1,533,721

الجدول – رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2016	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية		
ذمم مدينة	5,284,465	660,558
التمويل بالمضاربة والمشاركة	612,460	76,558
إجارة منتهية بالتمليك	916,138	114,517
	6,813,063	851,633

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.20(أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2016
نسبة مجموع رأس المال	15.49%
نسبة رأس المال فئة 1	14.35%

الجدول – رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام – 1.3.20(ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2016	
	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
بنك البركة الجزائر	17.91%	18.64%
بنك البركة الإسلامي *	12.69%	15.05%
بنك البركة تونس	18.14%	18.27%
بنك البركة مصر	14.21%	15.08%
بنك البركة لبنان	15.54%	15.54%
البنك الإسلامي الأردني	27.50%	27.50%
بنك البركة التركي للمشاركات	9.41%	11.41%
بنك البركة المحدود	19.28%	19.93%
بنك البركة السودان	16.44%	17.61%
بنك البركة سورية	22.00%	22.00%

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باكستان نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 16.93% ونسبة رأسمال إجمالي 20.41%

1. هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام – 1.3.6(ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول – رقم 6. توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام – 1.3.10(ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في:

	31 ديسمبر 2016
الجنسية/التأسيس	
بحريني	**27.28**
سعودي	**43.12**
جزيرة كايمن	**19.32**
إماراتي	**7.40**
أخرى	**2.88**

2. إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2016 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

أ. إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛

ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود متكاملة على المستوى العام.

ج. موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان.

د. الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

هـ. فصل منضبط للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسئولين عن تقييد تلك المعاملات.

و. الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.

ز. وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة وكذالك دليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات واجراءات موحده للمجموعة بالأضافة الى المتطلبات المحلية لتلك الشركات التابعة.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى على ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو لجان أخرى أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركة التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فان الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2. إدارة المخاطر (تتمة)

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على تلك التركيزات.

و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن عملية المراجعة على حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة وفترة إستحقاق توزيعات الودائع لأجل وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة والودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على الشركات التابعة للمجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الأفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالياً، و لكل عملة جوهرية على حده.

الجدول – رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2016
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	78%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	24%

ب) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ) سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.

ب) يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.

ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.

د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

هـ) يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.

و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الإئتمان ومصدر السداد.

ز) يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.

ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 8. إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والتشريعات القابلة للتطبيق.

إلا أن، على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 44% ويمثل 56% من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار التمويل.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2016				
	ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	*إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	*إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع الممول ذاتياً والممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	3,083,757	4,005,770	8,339,691	8,110,425	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	768,044	757,326	814,352	896,155	1,582,396
استثمارات	1,434,537	1,460,993	1,194,594	1,539,841	2,629,131
إجارة منتهية بالتمليك	699,309	782,329	1,131,030	1,009,763	1,830,339
موجودات أخرى	117,136	118,443	122,983	118,829	240,119
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات واحتمالات	4,598,241	5,010,888	–	–	4,598,241
	10,701,024		11,602,650		22,303,674

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

الجدول – رقم 9. التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(ب))

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2016، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

	ممول ذاتياً					ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					المجموع
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	506,244	425,361	1,924,437	227,715	3,083,757	3,564,896	310,376	4,164,715	299,704	8,339,691	11,423,448
التمويل بالمضاربة والمشاركة	403,570	57,592	142,464	164,418	768,044	363,658	49,076	–	401,618	814,352	1,582,396
إستثمارات	510,978	83,990	612,780	226,789	1,434,537	1,064,719	57,409	–	72,466	1,194,594	2,629,131
إجارة منتهية بالتمليك	149,930	292,844	241,776	14,759	699,309	889,854	205,729	8,645	26,802	1,131,030	1,830,339
موجودات أخرى	62,608	1,548	3,241	49,739	117,136	73,107	997	3,786	45,093	122,983	240,119
	1,633,330	861,335	2,924,698	683,420	6,102,783	5,956,234	623,587	4,177,146	845,683	11,602,650	17,705,433

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2016:

	التعرضات الممولة										التعرضات الغير ممولة		التعرضات الممولة وغير الممولة	
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		استثمارات		إجارة منتهية بالتمليك		موجودات أخرى		إرتباطات واحتمالات		المجموع	
	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	172,616	888,784	–	151,414	1,134,130	800,254	18,302	–	–	–	18,799	–	1,343,847	1,840,452
مطالبات على البنوك	69,974	157,644	535,007	40,842	48,189	76,549	11,490	7,984	–	–	148,137	–	812,797	283,019
مطالبات على الشركات	1,759,752	3,768,532	43,692	380,056	117,540	49,607	343,539	356,541	–	–	3,266,468	–	5,530,991	4,554,736
مطالبات على الأفراد	680,895	2,206,195	–	52,022	–	–	48,912	21,974	–	–	932,284	–	1,662,091	2,280,191
رهن عقاري	303,153	1,169,595	–	–	–	–	277,066	730,233	–	–	197,743	–	777,962	1,899,828
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	97,367	148,941	437	8,345	–	1,655	–	14,298	–	–	732	–	98,536	173,239
استثمارات أسهم حقوق الملكية	–	–	–	–	75,205	111,362	–	–	–	–	–	–	75,205	111,362
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	–	–	–	–	15,932	7,142	–	–	–	–	–	–	15,932	7,142
تمويلات متخصصة	–	–	188,908	181,673	–	–	–	–	–	–	34,078	–	222,986	181,673
موجودات أخرى	–	–	–	–	43,541	148,025	–	–	117,136	122,983	–	–	160,677	271,008
المجموع	3,083,757	8,339,691	768,044	814,352	1,434,537	1,194,594	699,309	1,131,030	117,136	122,983	4,598,241	–	10,701,024	11,602,650

التعرضات الإئتمانية الكبيرة (الإفصاح العام – 1.3.23(و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة لأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% وهي غير مؤهلة لتعرض مرجح إئتمان اضافي وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها (الإفصاح العام – 1.3.22(أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تعتبر المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة على أنها عقود متأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. تقتضى سياسة المجموعة وذلك عندما تكون التعرضات متأخرة عن السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر، فإن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر بأنها قد فات موعد استحقاقها وليست فقط المدفوعات/الأقساط المتأخرة .

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 11. نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ح)، 1.3.24(ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2016:

						التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة		
	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	1,047,485	1,047,223	262	–	–	–	–
بنوك	675,096	671,496	–	3,600	–	–	3,600
شركات استثمارية	24,209	5,131	433	18,645	6,841	6,587	5,217
شركات	8,056,436	7,012,223	532,267	511,946	269,275	140,068	102,603
أفراد	3,851,358	3,614,841	83,780	152,737	31,243	26,617	94,877
	13,654,584	12,350,914	616,742	686,928	307,359	173,272	206,297

الجدول – رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ح)، 1.3.24(د))

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2016:

			مخصصات محددة				
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المخصصة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى – صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	2,174	–	(29)	–	–	(585)	1,560
شركات استثمارية	26,028	8,196	(8,567)	(465)	–	(2,948)	22,244
شركات	231,867	125,159	(130)	(51,948)	(15,257)	(42,778)	246,913
أفراد	107,233	8,663	(32)	(4,078)	7,933	(2,070)	117,649
	367,302	142,018	(8,758)	(56,491)	(7,324)	(48,381)	388,366

الجدول – رقم 13. الحركة في المخصصات العامة (الإفصاح العام – 1.3.23(ح)، 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية السنة :

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	78,250
التكاليف خلال السنة	3,673
مبالغ مستردة خلال السنة	(13,913)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(982)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	(28,522)
الرصيد في نهاية السنة	38,506

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي بالرغم انه لم يتم تحديدها بعد ، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنة مع بداية التمويل.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 14. عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام – 1.3.23(ط)، 1.3.24 (ج))

يلخص الجدول التالي إجمالي عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2016		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	مخصصات عامة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	240,352	174,905	16,687
شمال أفريقيا	86,129	25,843	1,189
أوروبا	834,982	133,672	17,366
أخرى	142,207	53,946	3,264
	1,303,670	388,946	38,506

الجدول – رقم 15. عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام – 1.3.23(ي))

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	385,456

لا توجد لعقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهرية.

وقد تم إعادة تفاوض تلك التسهيلات بصورة أساسية لغرض إبرام عقود جديدة باستحقاقات أو أرباح مختلفة أو لتعزيز الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام – 1.3.23(ك) و(ط)، الإفصاح العام – 1.3.25 (ب) و(ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية جوهرية على عملائها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانها.

الجدول – رقم 16. إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.26(ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في:

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	17,465,314
مكافآت المقاصة	–
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	17,465,314
الرهن المحتفظ به:	
نقدي	731,976
أخرى	4,283,185
عقارات	13,621,623
	18,636,784

سيكون استخدام الضمانات على أساس كل عميل على حدة وسيكون محدد لإجمالي تعرضات العميل.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول – رقم 17. متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام – 1.3.27(ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2016	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي
التعرض المرجح للمخاطر	–	1,335,850
متطلبات رأس المال (12.5 %)	–	166,981
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر		1,409,500
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر		1,335,850

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. تتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الإستثمارية للمجموعة.

تم الاحتفاظ بأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فانه يجب ألا تتجاوز 25 % من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة لسندات أسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة وكذلك لجنة موجودات ومطلوبات الشركة التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15 % أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الجدول – رقم 18. مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31(ب)، (ج)، (و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2016:

	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظة بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	2,259,133	2,647,150	1,220,599	1,038,534	33,573
استثمارات أسهم حقوق الملكية	150,697	137,161	58,206	92,491	13,231
صناديق مدارة	27,736	27,216	18,478	9,258	2,884
	2,437,566	2,811,527	1,297,283	1,140,283	49,688

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول – رقم 19. مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31(د)، و(هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة إعداد التقارير المالية	**667**
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	**3,585**

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول – رقم 20. التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام – 1.3.30(أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

		إجمالي الدخل	
	2016 **ألف دولار أمريكي**	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	**1,074,158**	999,553	917,562

	2016
مؤشرات المخاطر التشغيلية	
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	**997,091**
المضاعف	**12.5**
	12,463,638
الجزء المؤهل لغرض الحساب	**15%**
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	**1,869,546**

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر التي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- الأقسام المختلفة

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3. حوكمة الشركات

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:
الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:
على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها لا تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية:
تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام باللوائح والقوانين والتشريعات:
أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت
تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**1,500**
الإدارة التنفيذية	
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	**6,397**
الأتعاب	**376**
المكافآت	**1,296**
المزايا العينية	**1,493**
	9,562
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	**231**
	11,293

الشكاوى
لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيهم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

3. حوكمة الشركات (تتمة)

مخالفات مالية

خلال العام تم دفع مبلغ 3,183 دولار امريكي (1,200 دينار بحريني) إلى مصرف البحرين المركزي وذلك عن التأخير بواقع يوم عمل واحد في تقديم تقرير التعرضات الإئتمانية الكبيرة (استمارة BR–19) هذا وقد قامت المجموعة بتقديم تفاصيل هذه المعلومات مسبقًا في التقرير الرقابي الربع سنوي للبنوك الإسلامية (PIRI) خلال الموعد المحدد تسليمه.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة واللوائح والتشريعات للشركة التابعة. يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2016. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2016 بتاريخ 20 مارس 2016 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

خلال العام 2016 بلغت أتعاب التدقيق السنوي والمراجعة الربع السنوية مبلغ 214,854 دولار أمريكي وأتعاب خدمات التصديق 105,040 دولار أمريكي والأتعاب الأخرى التي ليس لها علاقة بالتدقيق 58,355 دولار أمريكي.

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 % من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي. تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم استثمار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيطة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسئولياتها. تم تخويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمرابحة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنويع وتركز المحافظ ضمن الحدود المناسبة للمخاطر والمؤشرات المفصلة في مخاطر الائتمان للمجموعة ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. إن الأهداف الاستراتيجية لاستثمارات الأموال هي:

أ) العوائد المستهدفة؛

ب) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة العامة للعمل؛ و

ج) محفظة متنوعة.

يتم إستثمار الأموال في التمويل التجاري أو تمويل الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات سياسة الأعمال و المخاطر للمجموعة بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الآجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ البداية بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستوى الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار «حصة المضارب». تشتمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعينة، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم "حصة المضارب" للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 21. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33(أ)، (ب)، (ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في :

	31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	489,691
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	12,591,518
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	230
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	5,861
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	6,677
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	169,906
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	12,911
	13,276,794

الجدول – رقم 22. العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33(د))

	2016 %
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	8.0
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	5.2

الجدول – رقم 23. النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33(ز))

	31 ديسمبر 2016 %
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	4
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	96

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أوضاع السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول – رقم 24. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33(ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2016 %
ذمم مدينة	81
التمويل بالمضاربة والمشاركة	8
إجارة منتهية بالتمليك	11

الجدول – رقم 25. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33(ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2016 %
حكومات	6
بنوك	4
شركات استثمار	9
شركات	9
أفراد	72

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33(هـ)، (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك اللوائح والتشريعات المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 26. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام – 1.3.33(ص)، (ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في الستة الأشهر الأخيرة من السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2016		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك	1,592,443	14,070	1,606,513
ذمم مدينة	9,035,861	(696,170)	8,339,691
التمويل بالمضاربة والمشاركة	890,641	(76,289)	814,352
استثمارات	1,656,172	(461,578)	1,194,594
إجارة منتهية بالتمليك	1,042,758	88,272	1,131,030
موجودات أخرى	227,891	(37,277)	190,614
	14,445,766	(1,168,972)	13,276,794

الجدول – رقم 27. معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (ت))

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2016		
نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	674,693	202,408	25,301
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	8,028	2,408	301
مطالبات على البنوك	369,000	110,700	13,838
مطالبات على الشركات	4,007,141	1,202,142	150,268
محفظة التجزئة الرقابية	1,670,529	501,159	62,645
رهن عقاري	1,543,867	463,160	57,894
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	214,425	64,328	8,041
إستثمارات في أوراق مالية	56,094	16,828	2,104
إمتلاك عقارات	345,494	103,648	12,956
موجودات أخرى	336,966	101,090	12,636
	9,226,237	2,767,871	345,985

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 28. المعلومات التاريخية على مدى الخمس السنوات الماضية المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح – 1.3.41 (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و (و) و (ز))

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
الربح المتاح للمساهمين قبل التخفيض	**222,550**	196,848	147,945	118,939	144,012
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل التخفيض	**1,114,019**	1,026,367	1,018,827	912,092	874,470
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل التخفيض	**1,336,569**	1,223,215	1,166,772	1,031,031	1,018,482
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق لحاملي حسابات الاستثمار	**7%**	6%	7%	6%	6%
الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض	**222,550**	196,848	147,945	118,939	144,012
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد التخفيض	**1,117,965**	1,029,375	1,017,908	909,410	873,060
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد التخفيض	**1,340,515**	1,226,223	1,165,853	1,028,349	1,017,072
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق لحاملي حسابات الاستثمار	**7%**	6%	7%	6%	6%
إحتياطي معادلة الأرباح					
الرصيد في 1 يناير	**10,037**	13,045	12,126	9,444	8,034
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**297**	49	2,377	2,643	1,842
مبالغ مستخدمة خلال السنة	**(3,580)**	(1,229)	–	–	–
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(663)**	(1,828)	(1,458)	39	(432)
الرصيد في 31 ديسمبر	**6,091**	10,037	13,045	12,126	9,444
التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار					
الرصيد في 1 يناير	**179,238**	198,559	110,424	98,429	93,653
مبالغ محولة إلى المخصصات	**7,324**	(9,549)	(5,288)	(21,807)	(3,946)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**1,057**	10,711	102,728	48,634	4,895
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(11,036)**	(20,483)	(9,305)	(14,832)	3,827
الرصيد في 31 ديسمبر	**176,583**	179,238	198,559	110,424	98,429

5. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية والمطبقة.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهمات التي يتعهد بها.

مدى وقياس تعرضات المخاطر التي تواجه حقوق حاملي حسابات الاستثمار خارج الميزانية هي نفسها التي تواجه الاستثمارات المختلفة حسب ما هو مفصح عنه من قبل المجموعة.

5. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية (تتمة)

الجدول – رقم 29. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33(ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2016 %
ذمم مدينة	**38**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**48**
إجارة منتهية بالتمليك	**14**

الجدول – رقم 30. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33(ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

	31 ديسمبر 2016 %
حكومات	**13**
شركات استثمار	**7**
بنك	**24**
شركات	**12**
أفراد	**44**

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33(هـ)، (ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك للوائح والتشريعات المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح – 1.3.35 (ب))

	2016 **ألف دولار أمريكي**	**2015** **ألف دولار أمريكي**	2014 **ألف دولار أمريكي**	2013 **ألف دولار أمريكي**	2012 **ألف دولار أمريكي**
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات	**43,826**	30,426	28,201	22,512	26,554

إفصاحات رأس المال التنظيمي
في 31 ديسمبر 2016

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية 31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي	التقرير الرقابي الربع سنوي الموحد 31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	5,073,418	5,073,418	
محفظة المتاجرة	27,842	27,842	
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	11,119,981	11,156,636	
إجارة منتهية بالتمليك	1,830,339	1,830,339	
ذمم إجارة مدينة	57,086	57,090	
التمويل بالمضاربة	821,729	822,070	
التمويل بالمشاركة	760,667	762,147	
ذمم سلم مدينة	154,649	154,653	
ذمم استصناع مدينة	91,732	91,753	
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	2,250,764	2,250,764	
استثمارات متاحة للبيع	107,225	107,225	
استثمارات عقارية	191,565	191,565	
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	377,503	363,824	
ضرائب حالية ومؤجلة	–	13,679	ز
استثمارات في شركات زميلة	51,735	51,735	
شهرة	70,166	70,166	هـ
موجودات غير ملموسة أخرى	21,569	21,569	و
عقارات ومعدات	417,295	417,295	
مجموع الموجودات	**23,425,265**	**23,463,771**	
مطلوبات			
مبالغ مستحقة لبنوك	918,395	918,395	
حسابات العملاء	4,983,772	4,983,772	
مبالغ مستحقة الدفع وأرباح مؤجلة ومطلوبات أخرى	775,479	775,479	
ضرائب حالية ومؤجلة	80,988	80,988	
تمويلات طويلة الأجل	1,381,256	1,381,256	
مجموع المطلوبات	**8,139,890**	**8,139,890**	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**13,276,794**	**13,276,794**	
حقوق الملاك			
رأس المال المدفوع	1,139,630	1,139,630	أ
علاوة إصدار الأسهم	18,574	18,574	ج أ
أرباح مبقاة	566,231	566,231	ب
احتياطيات	(443,477)	(484,873)	ج 2
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	–	41,396	ي 1
مخصصات مجموع الاضمحلال	–	38,506	ي 2
حقوق غير مسيطرة	727,623	727,623	
حقوق غير مسيطرة – الأسهم العادية فئة 1	–	589,606	د
حقوق غير مسيطرة – رأس المال الإضافي فئة 1	–	24,258	ح
حقوق غير مسيطرة – رأس المال فئة 2	–	60,283	ط
		53,476	
مجموع حقوق الملاك	**2,008,581**	**2,047,087**	
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك	**23,425,265**	**23,463,771**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي
في 31 ديسمبر 2016

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

		31 ديسمبر 2016 ألف دولار أمريكي	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة 2015	مرجع
	حقوق الملكية العادية فئة 1			
1	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	1,139,630		أ
2	الأرباح المبقاة	566,231		ب
3	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	(466,299)		ج1 + ج2
5	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في الأسهم العادية فئة 1)	589,606	727,623	د
6	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**1,829,168**		
	رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية			
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	70,166		هـ
9	الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	8,628	21,569	و
10	لأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناجمة عن الفروق المؤقتة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	13,679		ز
28	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**92,473**		
29	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**1,736,695**		
	رأس المال الإضافي فئة 1: الأدوات			
34	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة 1)	24,258		ح
36	**رأس المال الإضافي فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**24,258**		
44	**رأس المال الإضافي فئة 1**	**24,258**		
45	**رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)**	**1,760,953**		
	رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات			
48	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة 2)	60,283		ط
50	المخصصات واحتياطي إعادة تقييم الموجودات – عقارات ومعدات	79,902		ي1 + ي2
51	**رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	**140,185**		
58	**رأس المال فئة 2**	**140,185**		
59	**رأس المال فئة 2 (رأس المال فئة 2 = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)**	**1,901,138**		
60	**مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر**	**12,269,775**		
	نسب رأس المال			
61	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)**	**14.15%**		
62	**رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)**	**14.35%**		
63	**مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)**	**15.49%**		
	الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)			
69	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	9.00%		
70	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	10.50%		
71	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	12.50%		
	المبالغ أدناه هي الحد الأقصى للخصومات (قبل الموزونة للمخاطر)			
73	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للقطاعات المالية	7,141		
	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2			
76	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	38,506		
77	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد	113,990		

إفصاحات رأس المال التنظيمي
في 31 ديسمبر 2016

المميزات الرئيسية لأدوات رأس المال الرقابي

1	الصادر	مجموعة البركة المصرفية	بنك البركة (باكستان) المحدود
2	الرمز	BARKA - Bahrain Bourse & Nasdaq Dubai	لا ينطبق
3	القوانين الحاكمة للأداة المالية	قوانين وتشريعات مملكة البحرين	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية
	المعالجة الرقابية		
4	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	حقوق الأسهم العادية فئة 1	فئة 2
5	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد الانتقالية	حقوق الأسهم العادية فئة 1	فئة 2
6	مؤهلة للمركز الرئيسي / المجموعة / المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة
7	نوع الأداة المالية	أسهم رأس المال العادية	صكوك مضاربة
8	المبلغ المسجل في رأس المال الرقابي (بالملايين الدولارات الأمريكية حسب أحدث تاريخ لإعداد القوائم المالية)	1,140	14
9	القيمة الأسمية	1	لا ينطبق
10	التصنيف المحاسبي	حقوق الملاك	مطلوبات – بالقيمة المطفئة
11	تاريخ الإصدار	تواريخ مختلفة	2014
12	دائم أو مؤرخ	دائم	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق	لا يوجد	2021
14	استدعاء الإصدار من المصدر خاضعا لموافقة الجهات الرقابية	لا ينطبق	لا ينطبق
15	تاريخ الاستدعاء الإختياري، تواريخ الاستدعاء الاضطرارية ومبلغ التعويض	لا ينطبق	لا ينطبق
16	مواعيد استدعاء لاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	لا ينطبق
	قسائم / أرباح		
17	أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	لا ينطبق	عائمة
18	نسبة القسائم وأي مؤشرات متعلقة	لا ينطبق	KIBOR
19	وجود معوقات لدفع الأرباح	لا ينطبق	لا ينطبق
20	تقديرية تماما، تقديرية جزئيا أو إلزامية	لا ينطبق	لا ينطبق
21	وجود ترتيب أو محفزات أخرى للتسديد	لا ينطبق	لا ينطبق
22	متراكمة أو غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة
23	متحولة أو غير متحولة	لا ينطبق	لا ينطبق
24	إذا كانت قابلة للتحول، شرط التحول	لا ينطبق	لا ينطبق
25	إذا كانت قابلة للتحول، كليا أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق
26	إذا كانت قابلة للتحول، معدل التحول	لا ينطبق	لا ينطبق
27	إذا كانت قابلة للتحول، تحول إلزامي أو تحول طوعي	لا ينطبق	لا ينطبق
28	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد نوع الأداة القابلة للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق
29	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد مصدر الصك القابل للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا	لا
31	إذا كان قابل للشطب، شرط الشطب	لا ينطبق	لا ينطبق
32	إذا كان قابل للشطب، كلي أو جزئي	لا ينطبق	لا ينطبق
33	إذا كان قابل للشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	لا ينطبق
34	إذا كان الشطب مؤقت، وصف آلية إعادة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق
35	التسلسل الهرمي للتصفية	متاح لكل المودعين والدائنين	متاح للمطلوبات
36	الميزات الغير متوافقة للانتقال	لا ينطبق	لا ينطبق
37	إذا كانت الإجابة نعم، تحديد مميزات عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق

الإدارة التنفيذية للمجموعة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

إدارة التدقيق الداخلي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

الأستاذ/ إبراهيم عبدالعزيز الزياني
نائب رئيس أول - مدقق تقنية المعلومات

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - مدقق شرعي

إدارة التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ جندريش ميهتا
نائب رئيس أول - التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ أيمن احمد محمد
نائب رئيس أول - البحوث والتطوير

إدارة العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ هود هاشم أحمد
نائب رئيس أعلى - تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أول - تقنية المعلومات

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين

الأستاذ/ حسن حساني
نائب رئيس - العلاقات المؤسسية

إدارة الإدارة المالية

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس المالية

الأستاذ/ علي أصغر مانسورولا
نائب رئيس أول - المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول - المالية

الأستاذ/ محمود طاهر طاهري
نائب رئيس أول - المالية

إدارة الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ صلاح البسيتيني
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ جعفر محمد أحمد
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ عمر إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الدكتور/ هالة رضوان
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

الأستاذ/ ايهان كاسر
نائب رئيس أول - إدارة الائتمان والمخاطر

إدارة الشؤون القانونية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

الدكتور/ علي عدنان ابراهيم
نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

إدارة الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

إدارة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ خالد القطان
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

إدارة الامتثال

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا

هاتف: 01 01 666 216 90+
فاكس: 00 16 666 216 90+
albaraka.com.tr

فرع العراق:
شارع 60م– أربيل، العراق
هاتف:90 98 370 750 964+

البنك الإسلامي الأردني

ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن

هاتف: 7377 567 9626+
فاكس: 6326 566 9626+
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

60 شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي
الجيزة، مصر

هاتف: 1222 748 2023+
فاكس: 1436/7 761 2023+
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف: 73 12 38 23 213+
فاكس: 77 إلى 76 12 38 23 213+
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) - البحرين

المقر الرئيسي للبركة – خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 300 535 17 973+
فاكس: 993 533 17 973+
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود

بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف: 34307000 21 92+
فاكس: 34530981 21 92+
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

هاتف: 600 186 71 216+ / 500 186 71 216+
فاكس: 170 908 71 216+ / 235 780 71 216+
albarakabank.com.tn

بنك البركة سورية ش.م.م

شارع عبدالرحمن شهبندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف: 20 78 443 11 963+
فاكس: 10 78 443 11 963+
albarakasyria.com

بنك البركة السودان

برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف: 000 112 187249+
فاكس: 585 788 183249+
albaraka.com.sd

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

هاتف: 9000 364 2731+
فاكس: 9001 364 2731+
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل

شارع جوستنيان
مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان

هاتف: 65 إلى 748061 9611+
فاكس: 700 مقسم 65 إلى 748061 9611+
al-baraka.com

إتقان كابيتال، المملكة العربية السعودية

ذا هيد كوارترز بيزنس بارك،
البرج الغربي – الدور الخامس عشر،
طريق الكورنيش
ص.ب. 8021، جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف: 6030 510 12 966+
فاكس: 6033 510 12 966+
itqancapital.com

مجموعة البركة المصرفية، اندونيسيا (مكتب تمثيلي)

مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا

هاتف: 1345 316 21 62+
فاكس: 1074 316 21 62+
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية، ليبيا (مكتب تمثيلي)

برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف: 2310 336 (21) 218+
2311 336 (21) 218+
فاكس: 2312 336 (21) 218+
albaraka.com

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

المقر الرئيسي للبركة – خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 122 541 17 973+
فاكس: 533 536 17 973+

سجل تجاري رقم: 48915
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الاسهم:

شركة كارفي كومبيوترشير ذ.م.م.

مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17215080 973+
فاكس: 17212055 973+

البريد الإلكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار

نائب رئيس – علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 / 17520701 973+
فاكس: 17910911 973+

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com